

٢٠٠٥
٢٠٠٥
٢٠٠٥

الجامعة الاردنية

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد والاحصاء



دور قطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني

(٢٣ - ١٩٨٥)



اعداد

راضي عقله عتوم

٢٠٠٥

باشراف

الدكتور محمد هيثم الحوران

" قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد

والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٨م "

شكر وتقدير

يسعدني أن أتوجه بخالص شكري وتقديري ، الى أستاذي المشرف الدكتور محمد هيثم الحوراني على رعايته وإشرافه على هذه الدراسة ، فكان لسيد نصحه وإرشاداته القيمة وتوجيهاته المثلّية الفضل الأكبر في إخراج الدراسة على هذه الصورة .

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل الى أساتذتي أعضاء قسم الاقتصاد والاحصاء بالجامعة الأردنية لما أحاطوني به من حسن الاستشارة والمعرفة .

ويطيب لي أن أعبر عن شكري الجزيل الى العاملين في وزارة التخطيط وأخص بالذكر الدكتور فاضل مهدي على ما أسداه من النصح والإرشاد ، وعلى ما قدمه من الدراسات المتوفرة ، وكذلك أقدم شكري وامتناني الى السادة : موسى ابو ميزر ، وايد القضاة ، وغيث التل ، وعوده صويص وهولتكمبر ، لما قدموه من مساعدة كبيرة في الأبحاث والمعلومات والحاسوب . كما أشكر العاملين في مكتبة الوزارة على مساعدتهم القيمة .

ويسرني ان أشكر العاملين في قسم الدراسات الاقتصادية في مؤسسة الإسكان على مساعدتهم الحثيثة في توفير المعلومات والاستشارات ، وأخص بالذكر الدكتور سهيل مدانات ، والسيد أحمد فندي .

وكذلك أقدم شكري الى العاملين في وزارة الأشغال العامة على ما قدمته من دراسات ومعلومات ، ولما سهلت له لدراسه من المعلومات وتقديراتها ، وأخص بالذكر السيد سالم معايعة .

كما لا أنسى أن أقدم شكرى الى السيد عبداللطيف ماضي من دائرة الاحصاءات العامة والى الدكتور عيسى ابراهيم من الجمعية العلمية الملكية على مساعدتهم في الاستشارة ، والدراسات ، والتقديرات .

ويطيب لي أن أشكر المهندس عبدالرحمن البيطار عضو نقابة المهندسين ، لما قدمه من معلومات ، ودراسات استشاريه ، وتقديرات حول القضايا الهندسية والفنية ، كما أشكر نقابة المهندسين على اتاحة الفرصة لي الاطلاع على المعلومات ، والبيانات التي غيد الدراسة .

كما لا يسعني الا أن أقدم شكرى الى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور عبد خرابشه والدكتور فتحي العاروري والدكتور محمد حياصات .

وأخيرا وأقدم شكرى الى السيد كمال العتوم والسيد محمد العتوم على تنقيحهم اللغوى للدراسة، وأشكر جميع من تقدموا بالمساعدة في هذه الدراسة .

تشرين ثاني ١٩٨٨م .

راضي العتوم

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
محتويات الدراسة	هـ
قائمة الجداول	ط
قائمة الملاحق	ن
منهجية البحث	ع
الفصل الاول : تطور قطاع الانشاءات وأهميته النسبية في الاقتصاد الاردني للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	١
١-١ مقدمه	١
٢-١ طبيعة اقتصاديات الانشاءات	٢
٣-١ سمات قطاع الانشاءات	٤
٤-١ تطور القطاعات الاقتصادية في الاردن خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣)	٨
١-٤-١ الناتج المحلي الاجمالي	٩
٢-٤-١ قطاعات الانتاج السلعي	١٢
٣-٤-١ قطاع الخدمات	١٨
٥-١ الاهمية النسبية لقطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني	٢٠
١-٥-١ أهمية قطاع الانشاءات في الاقتصاد الوطني	٢٠
٢-٥-١ القيمة المضافة لقطاع الانشاءات	٢٣

الموضوع	الصفحة
٣-٥-١ التكوين الرأسالي لقطاع الانشاءات (الناتج الانشائي)	٣٢
٤-٥-١ العمالة في قطاع الانشاءات	٤٠
١-٤-٥-١ حجم العماله في قطاع الانشاءات	٤٠
٢-٤-٥-١ انتاجية العامل في قطاع الانشاءات	٤٩
٦-١ خلاصة	٥٦
الفصل الثاني : استثمارات قطاع الانشاءات في الاردن للسنوات (١٩٨٥-٧٢)	
١-٢ مقدمة	٦١
٢-٢ مفهوم الاستثمار الانشائي	٦٢
٣-٢ التكوين الرأسالي للانشاءات	٦٤
٤-٢ الاستثمارات التي قدمها قطاع الانشاءات	٦٦
١-٤-٢ استثمارات قطاع الانشاءات في الابنية السكنية	٦٦
١-١-٤-٢ ملامح الاسكان كسوق وكسلعة مميزة	٦٧
٢-١-٤-٢ مشكلة الاسكان في الاردن	٧٠
٣-١-٤-٢ حجم استثمارات الابنية السكنية في الاردن	٧٤
٢-٤-٢ استثمارات قطاع الانشاءات في الابنية غير السكنية	٨٦
٣-٤-٢ استثمارات قطاع الانشاءات في الانشاءات العامة	٩٤
١-٣-٤-٢ أهمية الانشاءات العامة في الاقتصاد القومي	٩٦
٢-٣-٤-٢ حجم استثمارات الانشاءات العامة في الاردن	٩٩

الصفحة	الموضوع
١٠١	٥-٢ توزيع المشاريع الانشائية .
١٠١	١-٥-٢ التوزيع القطاعي لمشاريع الانشاءات
١٢١	٢-٥-٢ التوزيع الاقليمي للاستثمارات الانشائية
١٣٤	٣-٥-٢ توزيع المشاريع الانشائية حسب نشاطها وحسب المؤسسة :
١٣٤	١-٣-٥-٢ التوزيع حسب نشاطها
١٤٠	٢-٣-٥-٢ التوزيع حسب مؤسسات القطاع العام
١٤٥	٦-٢ خلاصة
١٥٠	الفصل الثالث : البنية الهيكلية لقطاع الانشاءات
١٥٠	١-٣ مقدمة
١٥١	٢-٣ مستلزمات قطاع الانشاءات من المواد الانشائية
١٥٢	١-٢-٣ حجم المستلزمات من المواد الانشائية المستخدمة خلال الفتره (١٩٨٥-٢٣)
١٥٦	٢-٢-٣ انتاجية المواد المستخدمة بقطاع الانشاءات
١٦٠	٣-٣ الالات والمعدات الانشائية
١٦١	١-٣-٣ حجم الاستثمار في الالات والمعدات الانشائية
١٦٥	٢-٣-٣ معامل راس المال الناتج الاضافي بقطاع الانشاءات
١٦٧	٣-٣-٣ انتاجية رأس المال الثابت

تابع / المحتويات

المفحة	الموضوع	وع
١٧٠	العمل بقطاع الانشاءات	٤-٣
١٧٠	معامل رأس المال الى العمل ونتاجية العامل	١-٤-٣
١٧٢	الانتاجية ومرونة العمل	٢-٤-٣
١٧٨	المحتوى الاستيرايى بقطاع الانشاءات للفترة (١٩٨٥-٧٣)	٥-٣
١٨٠	تحويلات العمالة الوافدة بقطاع الانشاءات	١-٥-٣
١٨٢	المستوردات من المواد ورأس المال الثابت بقطاع الانشاءات	٢-٥-٣
١٨٢	المحتوى الاستيرايى بقطاع الانشاءات وأثره على ميزان المدفوعات الاردني	٣-٥-٣
١٨٦	التشابك الاقتصادي لقطاع الانشاءات	٦-٣
١٨٧	الاركان الرئيسية لجداول المدخلات - المخرجات	١-٦-٣
١٨٩	الافتراضات الاساسية لجداول المدخلات - المخرجات	٢-٦-٣
١٩١	النموذج الرياضي لقياس التشابك الاقتصادي	٣-٦-٣
١٩٤	قياس الروابط القطاعية (الامامية والخلفية)	١-٣-٦-٣
٢٠٣	مضاعف الانتاج للقطاعات الاقتصادية	٢-٣-٦-٣
٢٠٤	تحليل النتائج	٤-٦-٣
٢٠٤	الروابط القطاعية	١-٤-٦-٣
٢١٣	مضاعف الانتاج لقطاع الانشاءات	٢-٤-٦-٣
٢١٥	القطاعات الرائدة في الاقتصاد الاردني	٣-٤-٦-٣
٢١٩	استخدام جداول المدخلات - المخرجات في توقع الناتج الكلي والعمالة حتى عام ١٩٩٥	٤-٤-٦-٣
٢٢٤	خلاصة	٧-٣
٢٢٨	النتائج والتوصيات	

قائمة الجداول

<u>رقم الصفحة</u>	<u>عنوان الجدول</u>	<u>رقم الجدول</u>
١٠	القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	١-١
١٣	نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وبالاسعار الجارية للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	٢-١
١٤	نسبة مساهمة القيمة المضافة في قطاعات الانتاج السلعي للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	٣-١
٢٥	تقدير القيمة المضافة والمدخلات الوسيطة لقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	٤-١
٢٧	القيمة لمضافة والناتج المحلي والتكوين الرأسمالي الانشائي للفرد للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	٥-١
٣٤	التكوين الرأسمالي حسب نوع الاصول للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	٦-١
٣٦	حصة التكوين الرأسمالي للانشاءات من التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي والاستثمار في الاردن للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	٧-١
٤٢	العمالة الاردنية حسب النشاط الاقتصادي للسنوات ١٩٦١ و (١٩٨٥-٧٩)	٨-١
٤٤	العمالة الوافده حسب النشاط الاقتصادي للسنوات (١٩٨٥-٧٩)	٩-١

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٤٧	العمالة (الاردنية وغير الاردنية) في الاردن حسب النشاط الاقتصادي للسنوات (١٩٨٥-٧٩)	١٠-١
٤٨	النسبة المئوية للعمالة المحلية والوافده لقطاعات الانتاج السلعي للسنوات (١٩٨٥-٧٩)	١١-١
٥٥	انتاجية العامل في قطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٩)	١٢-١
٧٨	استثمارات مؤسسة الاسكان للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	١-٢
٧٩	تكلفة المتر المربع لابنية القطاع الخاص للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	٢-٢
٨٠	مساحة الابنية السكنية الخاصة وكلفتها للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	٣-٢
٨١	استثمارات الاسكان في الاردن للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	٤-٢
٨٢	استثمارات الاسكان في الاردن للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩	٥-٢
٩٠	مساحة وتكلفة الابنيه غير السكنية الخاصة للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	٦-٢
٩٣	استثمارات الابنيه غير السكنية للفترات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	٧-٢
١٠٠	استثمارات القطاع العام في الانشاءات العامة للفترات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	٨-٢
١٠٣	توزيع مشاريع الانشاءات الحكومية حسب القطاعات للفترة (١٩٧٥-٧٣) بالاسعار الجارية	٩-٢

رقم الصفحة	رقم الجدول	عنوان الجدول
١٠٧	١٠-٢	توزيع مشاريع الانشاءات الحكومية حسب القطاعات للفترة (١٩٨٠-٧٦) بالاسعار الجارية
١١١	١١-٢	توزيع مشاريع الانشاءات الحكومية حسب القطاعات للفترة (١٩٨٥-٨١) بالاسعار الجارية
١٢٣	١٢-٢	توزيع استثمارات الانشاءات الحكومية حسب المحافظات للفترة (١٩٨٥-٨١) بالاسعار الجارية
١٢٥	١٣-٢	توزيع استثمارات الاسكان الحكومي حسب المحافظات للفترة (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية
١٢٧	١٤-٢	مساحة ابنية القطاع الخاص حسب المحافظات للسنوات (١٩٨٥-٧٣)
١٢٨	١٥-٢	استثمارات القطاع الخاص في الابنية حسب المحافظات للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية
١٣١	١٦-٢	حصة المحافظات من الابنية الخاصة للفترة (١٩٨٥-٧٣)
١٣٥	١٧-٢	استثمارات القطاع العام حسب نشاطها للفترة (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية
١٤٩	١٨-٢	حجم استثمارات مؤسسات القطاع العام حسب نشاطها للفترة (١٩٨٥-٨١) بالاسعار الجارية
١٥٣	١-٣	المواد الانشائية المستورده خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٥٤	قيم المواد الانشائية المحليه والمستورده المستخدمة للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية .	٢-٣
١٥٨	القيمة المضافة الصافية ومستلزمات المواد وانتاجيتها بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩	٣-٣
١٥٩	انتاجية المواد المستخدمة للقطاعات السلعية للفترة (١٩٨٥-٧٣)	٤-٣
١٦٣	اجمالي قيمة الآلات والمعدات الانشائية المستورده خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	٥-٣
١٦٤	رأس المال الثابت والتغير في القيمة المضافة بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩	٦-٣
١٦٩	انتاجية رأس المال الثابت بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩	٧-٣
١٧٣	معامل رأس المال الى العمل وانتاجية العامل بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣)	٨-٣
١٧٧	مزونة العمل بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٩)	٩-٣
١٨١	تحويلات العمالة الوافده بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٩) بالاسعار الجارية	١٠-٣
١٨٣	المحتوى الاستيرادي للمواد ورأس المال الثابت والعمالة بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية	١١-٣
٢٠٦	الروابط الامامية والخلفية المباشرة للقطاعات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٣ .	١٢-٣

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢٠٨	الروابط الامامية والخلفية غير المباشرة للقطاعات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٣ .	١٣-٣
٢٠٩	الروابط الامامية والخلفية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية في الاردن ومعاملات الاختلاف لها لعام ١٩٨٣	١٤-٣
٢١٤	نظير مصفوفة ليونتييف ومضاعفات الانتاج القطاعية	١٥-٣
٢١٨	القطاعات الرائدة في الاقتصاد الاردني ومعاملات الاختلاف لها .	١٦-٣
٢٢٢	نسبة الاجور والرواتب الى الناتج الكلي (العرض الكلي) للقطاعات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٣ .	١٧-٣
٢٢٣	الطلب النهائي والناتج الكلي والعمالة المتوقعة لعام ١٩٩٥	١٨-٣

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	النتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للسنوات (١٩٨٦-٦٧)	٢٤١
٢	الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ولاسعار المستوردات (سعر الوحدة) خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) بأسعار عام ١٩٧٩.	٢٤٢
٣	تقديرات القيمة المضافة والمدخلات الوسيطة في قطاع الانشاءات خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) (%)	٢٤٣
٤	التكوين الرأسمالي حسب نوع الاصول للسنوات (١٩٨٦-٦٧)	٢٤٤
٥	نفقات مشروع التنقيب عن البترول خلال الفترة من ٧٥/١/١ - ١٩٨٦/١٢/٣١	٢٤٥
٦	الاتفاق الفعلي على المشاريع خلال سنوات الخطة ١٩٨٥/٨١	٢٤٦
٧	انواع الانشاءات	٢٤٧
٨	صافي المستوردات من المواد الانشائية خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) واصلة الحدود الاردنية بأسعار سيف وبالسعار الجارية.	٢٤٨
٩	الات والمعدات الانشائية المستورده خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) بالسعار الجارية وبأسعار سيف واصلة الحدود الاردنية.	٢٥٣
١٠	المحتوى الاستيرادي بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالسعار الثابته	٢٥٩
١١	الميزان التجاري والحساب الجارى في الاردن للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالسعار الجاريه	٢٦٠
١٢	جدول المدخلات - المخرجات لعام ١٩٨٣	٢٦١

تابع/ قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
٢٦٣	تجميع جدول المدخلات - المخرجات لعام ١٩٨٣	١٣
٢٦٤	الروابط الخلفية المباشرة لعام ١٩٨٣	١٤
٢٦٥	الروابط الامامية المباشرة لعام ١٩٨٣	١٥
٢٦٦	الروابط الخلفية المباشرة وغير المباشرة (الكلية) ونظير مصفوفة ليونتيف	١٦
٢٦٧	الروابط الامامية المباشرة وغير المباشرة (الكلية) ونظير مصفوفة ليورى جونز	١٧
٢٦٨	الطلب النهائي المتوقع للقطاعات الاقتصادية لعام ١٩٩٥	١٨

منهجية البحث

شهدت فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٣) توسعا انشائيا مميّزا ، فازدهر العمران والانشاءات العامة ، وتزايد نشاط العقارات والاراضي ، مما أدى بالتالي الى تزايد الانفاق على الاسكان، والابنية العامة ، والانشاءات ككل طيلة هذه الفترة .

ولتزايد النشاطات الانشائية فقد تزايد طلب قطاع الانشاءات على العمالة ، حيث استخدم ١٦,٢٪ سنويا بالمتوسط من مجمل العمالة ، اضافة لذلك فقد ارضعت مساهمة القيمة المضافة له في الناتج المحلي الاجمالي، ان بلغت ١٠,٣٪ سنويا بالمتوسط. كما شكلت الاستثمارات الانشائية ٦٨,٦٪ سنويا بالمتوسط من التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي خلال فترة الدراسة .

ونظرا لأهمية قطاع الانشاءات ودوره الهام في الاقتصاد الاردني ، فقد هدفت

الدراسة الى :

- ١- تحليل قطاع الانشاءات وابرار دوره في الاقتصاد الاردني خلال الفتره (١٩٨٥-٢٣) ، من حيث أهميته في القيمة المضافة ، والتكوين الرأسمالي الاجمالي ، والعمالة المستخدمة ، والنشاطات التي يقدمها ، والتحليل القطاعي ، والنوعي لنتاجه .
- ٢- تحليل البنية الهيكلية لهذا القطاع ، من خلال حجم وكفاءة استخدامه للمواد الانشائية المستلزمة ، وللآلات والمعدات ، وللعمالة .
- ٣- تحليل التشابك الاقتصادي لقطاع الانشاءات مع قطاعات الاقتصاد الوطني .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، تطلبت الدراسة معلومات وبيانات حول القيمة المضافة ، والناتج الكلي ، والعمالة ، والمواد المستخدمة ، والآلات والمعدات ، وتحويلات العمالة الوافدين العاملين في قطاع الانشاءات. وهنا لا بد من الاشارة الى عدم دقة البيانات حول التكوين الرأسمالي الانشائي (الناتج الانشائي) ، والقيمة المضافة. والى عدم وجود بيانات حول العواد المستخدمة ، والآلات والمعدات ، والتحويلات بقطاع الانشاءات ولهذا فقد عمدت الدراسة على اعادة تقدير وايجاد تلك البيانات على النحو التالي :

1- اعادة تقدير التكوين الرأسمالي الانشائي ، ومن ثم القيمة المضافة ، فقد اتبعت الدراسة الاسلوب التالي :

- أ - جمع الدراسات ، والمشورات الرسمية من الجهات ذات العلاقة :
كوزارة الاشغال العامة ، ووزارة الصحة ، ووزارة التربية والتعليم ، والبنك المركزي ، ومؤسسة الاسكان ، وأمانة عمان الكبرى ، وسلطة المصادر الطبيعية ، ومؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، وسلطة المياه ، ونقابة المهندسين ، ونقابة المقاولين.
- ب - اجراء العديد من المقابلات مع المختصين في : دائرة الاحصاءات العامة ، ووزارة الاشغال ، ومؤسسة الاسكان ، والبنك المركزي ، وذلك لتحديد الاطار السليم للمعلومات المنشورة ، والتأكد من النقص او الزيادة فيها .
- ج - بناء على ما سبق في (أ ، ب) ، وبعد استشارة بعض أصحاب مشاريع القطاع الخاص في : المستشفيات ، والفنادق ، وكلليات المجتمع ، والمدارس الخاصة ، والمحلات التجارية ، تم اعتماد أسلوب دائرية الاحصاءات العامة الموضح بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة .
- د - وبعدها تم تقدير القيمة المضافة لقطاع الانشاءات من التكوين الرأسمالي له بأخذ الوسط الحسابي لمجموعة من الدراسات حول هذه التقديرات ومن ثم قدرت قيمة المواد المستخدمة بهذا القطاع .

- ٢- قدرت الدراسة قيمة المواد المستورده والمستخدمه بقطاع الانشاءات خلال
الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، من الاحصاءات السنوية للتجاره الخارجيه ، وذلك بتجميع
بنود المواد الانشائيه المستورده ، والمعاد تصديرها ، وكمية تلك المواد ،
وايجاد صافي المستوردات منها ، ومن ثم اضافة الهوامش التجاريه ، كما هو
موضح في الفصل الثالث، وبهذا تم تقدير المواد المستخدمه المحليه .
- ٣- كما قدرت الدراسة قيمة الآلات والمعدات المستورده لقطاع الانشاءات خلال
الفترة (١٩٨٥-٧٣) من الاحصاءات السنوية للتجاره الخارجيه ، كما تم في البند
(٢) . وكما هو موضح في الفصل الثالث .
- ٤- وأخيرا فقد قدرت الدراسة تحويلات العمال الوافدين العاملين بقطاع الانشاءات
الى الخارج للفترة (١٩٨٥-٧٩) ، والموضح في الفصل الثالث .
- جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول ونتائج وتوصيات تبعتها الملاحق الاحصائية
والمراجع ، عالج الفصل الاول ، أهمية قطاع الانشاءات في الاقتصاد الوطني بشكل عام ، وفي
الاقتصاد الاردني بشكل خاص . كما تم تحليل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، والتكوين
الرأسمالي الثابت الاجمالي ، والعمالة المستخدمه ، ونتاجيتها .
- أما الفصل الثاني ، فقد تناول بالبحث والتحليل الناتج الانشائي أو التكوين
الرأسمالي لقطاع الانشاءات في الاردن . اضافة لذلك فقد استخلص مفهومين للاستثمار هما:
الاستثمار في قطاع الانشاءات " كقطاع منشأ " والذي تم تحليله في الفصل الثالث . والثاني
" الاستثمار الانشائي " أو " الاستثمار الذي قدمه قطاع الانشاءات " كقطاع مسلم للقطاعات
الاخرى . والذي توسع تحليله في الفصل الثاني ، حيث تم تحليل التوزيع القطاعي والاقليمي ،
وحسب النشاط ، والمؤسسة المنفذه لهذه المشاريع .

وأما الفصل الثالث ، فقد تعمق تحليله للبنى الهيكلية لقطاع الانشاءات ، حيث تناول التحليل الرياضي لانتاجية كل من المواد ، ورأس المال الثابت ، والعمل ، والمعاملات الاخرى : كمعامل رأس المال الى الناتج الاضافي ، والمرونة ، ومعامل انتاجية العمل الاضافي . كذلك ، فقد تم تقدير المحتوى الاستيرادي لهذا القطاع ، كما ركز الفصل تحليله على التشابك الاقتصادي لقطاع الانشاءات مع القطاعات الاقتصادية في الاردن ، وتعمق التحليل النظري والتطبيقي لنموذج المدخلات - المخرجات ، واستخلاص كافة النتائج باستخدام الحاسوب الالكتروني ، وبناء التحليلات والتوقعات عليه .

الفصل الاول

تطور قطاع الانشاءات وأهميته النسبيه في الاقتصاد الاردني
للسنوات (١٩٨٥-٧٣)

تساهم صناعة الانشاءات مساهمه فعالة في العملية التنمويه؛ فالطرق ، والجسور ،
واشغال الري ، والمدارس ، والجامعات ، والمسكن ، والمستشفيات ، والمصانع ...
وغيرها من الاشغال الانشائيه ، تمثل الاساس المادي الهام لتحسين مستوى المعيشه
والرفاه الاقتصادي العام في البلاد .

يتميز قطاع الانشاءات بكبر حجمه ، وتشابكه مع القطاعات الاخرى ، فتتعدد
مدخلاته ، وتتنوع بشكل كبير ، وتتباين مخرجاته (نواتجه) ، وتتعدد العناصر
المؤثره عليه ، حيث يعتبر الانسان ، والتكنولوجيا أهم العناصر المؤثره على طبيعه ،
ونوعيه ناتج الانشاءات .

كذلك ، فللانشاءات سمات مميزه عن بقية القطاعات الاخرى ، فطبيعته الماديه ،
وهيكل صناعته ، وهيكل الطلب ، وطريقة تحديد السعر في السوق ، والتنوع الكبير
في التكنولوجيا المستخدمه ، والمخاطره العاليه ، وتميزه كسوق وطني لا يصدر
ولا يستورد ناتجه ، وتركزه في القطاع العام ، يجعل منه قطاعا متميزا عن بقيه
القطاعات الاخرى .

يهدف هذا الفصل الى دراسة طبيعة اقتصاديات قطاع الانشاءات كأحد
قطاعات الانتاج السلعي ، وتحليل أهميته في الاقتصاد الوطني من ناحية ، وأهميته
في الاقتصاد الاردني من ناحية أخرى ، فسوف يتم دراسة أهميته في مجمل الناتج
المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product) ، والتكوين الرأسمالي
الاجمالي (Gross Fixed Capital Formation) وحجم العمالة
المستخدمه (Labor Employed) اضافة الى ذلك فقد تم تقديم
التطور الاقتصادي في الاردن حسب القطاعات ، كمدخل لدراسة قطاع الانشاءات .

تعتبر اقتصاديات الانشاءات أحد فروع علم الاقتصاد ، الذي يبحث في مؤسسة البناء (شركة المقاولة) ، وعملية البناء ، ومن ثم صناعة الانشاءات ككل. (١)

تشتم صناعة الانشاءات بوجود جوانب متعددة تتصف بالتعدد والتشابك ، فهناك الجوانب الادارية التي تهتم بادارة أعمال المقاولة ، والمنشآت ، والافراد العاطلين بها . والجوانب (العتنيه) التي تهتم بالنوع ، والكم التكنولوجي الامثل المستخدم في تنفيذ عملية الانشاء . والجوانب القانونية التي تعني بطبيعة القضايا ، والمشكلات التي تنشأ من عملية المقاولة ، وطرق علاجها على أساس قانوني.

بالاضافة الى الجوانب الاقتصادية التي تبحث في الاستخدام الامثل للموارد العاليه والبشريه . فهناك الجوانب والمؤثرات الكلية ذات التأثير الكبير على واقع الصناعة : كالسياسات الحكومية ، والتخطيط الاقتصادي ، حيث تبحث في علاقة قطاع الانشاءات بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، ومدى مواكبته للموضع الاقتصادي القائم ، وبالتالي وضع السياسات والاساليب التي من شأنها أن تنهض القطاع لتحسين الرفاه الاقتصادي العام للمواطنين .

يتكون هذا القطاع من الانشاءات التالية :

- ١- الأبنية السكنية : وتتضمن كافة المباني المعدة لاغراض السكن .
- ٢- الابنيه غير السكنيه : وهي المباني المعدة لاغراض الاستعمالات العامة ، أو للاغراض التجاريه الخاصه: كالمباني الحكوميه ، والمستشفيات ، والبنوك ،

Hillebrandt, Patricia M.: Economic Theory and the Construction Industry, (١)

(Mac Millan; Hongkong, 2nd-ed, 1985), P.3.

- والمساجد ، والجامعات ، والمدارس ، والمخازن ، والمكاتب التجارية ، وكذلك أبنية الدفاع والامن ٠٠٠ الى غير ذلك . وجدير بالذكر أن تنفيذ ، وتعديل هذه المشاريع يكون اما من قبل القطاع العام ، أو الخاص .
- ٣- الأبنية الصناعية : وتشمل أبنية المشاريع الانتاجية : كيميائي مصفاة البترول ، ومصانع البتروكيمياويات ، ومباني الطاقة الكهربائيه ، والطاقة النووية ، وكافة انشاءات المصانع ، والمناجم : كالحديد ، والصلب ، والالمنيوم ٠٠٠ وما شابهها .
- ٤- انشاءات الهندسة الثقيلة : تشمل انشاءات الهندسة المدنية (الثقيلة) على انشاءات البنية التحتية : كالطرق ، والسدود ، والقنوات ، والطارات ، والجسور ، وشبكات المواصلات ، والاتصالات ٠٠٠ وما شابه ذلك من انشاءات المرافق الحيويه .

ولأغراض هذه الدراسة سوف يعتمد تصنيف الامم المتحده حسب نظام الحسابات القومي. وهو التصنيف الذي اتبعته دائرة الاحصاءات العامة ، والذي يشمل ثلاثة أقسام^(١):

- أولا : الابنيه السكنيه (Residential Buildings)
وهي الابنيه المستخدمه للأغراض السكنيه فقط .
- ثانيا : الابنيه غير السكنيه (Non-Residential Buildings)
وهي الابنيه التجاريه ، والصناعية ، والخدمية ، حيث تشمل البندين (٢ ، ٣) السابقين .
- ثالثا : الانشاءات العامه (Public Construction)
ويطلق عليها انشاءات الهندسة المدنيه (Civil Engineering Construction) وذلك لكونها تقع تحت مسؤوليه القطاع العام ، وهي ما يشمله البند الرابع المذكور سابقا .

(1) Moavezadeh , Fred:"The Role of The Construction Industry in The Development Process",
(Public Policy, Vol. 22, No. 2, 1974), P. 228

٢-١ سمات قطاع الانشاءات

تتسم صناعة الانشاءات بعدة صفات تعطي هذه الصناعة خصائص مميزة ، هذه السمات هي (١) :

أولا : الطبيعة المادية للنتاج :

يختلف ناتج صناعة الانشاءات عنه في الصناعات الاخرى ، ان في حين يمكن حمل ناتج الصناعات المختلفة ويسهل نقله ، واستعماله ، واستخدامه في عمليات الانتاج ، والتجديد ، يلاحظ أن ناتج صناعة الانشاءات يتميز بالثبات ، والجمود ، فلا يمكن حمله أو نقله من مكان لآخر ، وكذلك يتميز بضخامته ، وكبر حجمه ، وبتكاليفه الباهظة ، وحاجته الى مساحة جغرافية واسعة ، وجهود كبيرة لتهيئة هذه المنطقة الجغرافية تبعا لطبيعة الانشاء المقصود .

ثانيا : هيكل الصناعة ككل :

تعتمد صناعة الانشاءات على نواتج صناعات أخرى ، حيث تعتمد نواتج تلك الصناعات ، مدخلات لصناعة الانشاءات ، لهذا ، فان أي تغيير في الصناعات الاخرى سوف ينعكس على هذه الصناعة ، وهو ما يسمى بالروابط الخلفية لقطاع الانشاءات مع القطاعات الاخرى* ، وكذلك فان ناتج هذه

(١) Hillibrandt, Patricia: Op.cit, P.7.

(*) سوف يتم تحليل الروابط الاقتصادية لقطاع الانشاءات في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الصناعة يتأثر بنشاط مؤسسات المقاوله ، والتي تتصف بكثرتها ، والمنافسة فيما بينها ، والعوامل المؤثرة على هذه المؤسسات علاوة على تأثره بالنشاط الاقتصادي العام في البلاد ، وكذلك في سياسات ، وتوجهات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس السياسة الحكومية نحو هذه الصناعة .

ومن الاهمية هنا الاشارة الى أن هذه الصناعة لا تعتمد على نمط انتاجي معين او تقنية انتاجية محددة ، فهي تستخدم مزيجا من عناصر الانتاج يتلاءم وطبيعة العمل المقصود . كذلك ، فان هذا النمط الانتاجي يعتمد على نوع الانشاء المرغوب ، وأن ناتج هذه الصناعة يعتمد بدرجة كبيرة على مرحلة تصميم المشروع ، حيث أن مرحلة التصميم هذه عادة ما تكون منفصلة عن ادارة الانتاج ، لذا فان المصمم يلعب دورا هاما في التقليل من كلفة الانتاج الكلية ، وتحسين نوعيته ، لذلك يجدر الاهتمام ببعده النظر عند المصمم ، ومن ثم تنفيذ المشروع (المقاول)^(١).

ثالثا : محددات الطلب :

يتصف الطلب على الانشاءات بالتقلب وعدم الاستمرار ، فالطلب على مخرجات الانشاءات ليس لذاتها ، وانما هو طلب مشتق ، فصناعة الانشاءات تقوم من أجل تحقيق بعض ، أو كل الاغراض التالية^(٢) :

- ١- وسيلة للتوسع في الانتاج ، كبناء المصانع .
- ٢- اضافة او تحسين البنية التحتية للاقتصاد: كالطرق ، والجسور ، والمطارات ... الى غير ذلك .

(١) Moavenzadeh, F.: Op.cit, P. 228.

(٢) Hillebrandt, P: Analysis of the British Construction Industry,(Mac Millan; Hongkong, 1984), P. 4.

- ٣- استثمار اجتماعي أو خدمات عامة ، سواء كانت حكومية أو خاصة: كالمستشفيات ، والمدارس ، والجامعات ، الخ .
- ٤- سلعة استثمارية للاستخدام المباشر ، كالاسكان .
- لذا ، فإن الطلب على الانشاءات سوف يتأثر بالتوسع في النشاط الاقتصادي ، والاطر التنموية ، كالتوسع في الطلب على الاستثمارات ، وكذلك بالعوامل الديموغرافية ، كالنمو السكاني ، والعوامل الاجتماعية كالرفاهية الشخصية والحاجة للخدمات العامة .

رابعا : طريقة تحديد السعر :

ان سعر ناتج البناء سواء ، أكان لأغراض السكن ، أو لأغراض الخدمات العامة ، أو التجاره ، أو غيرها ، كمكاتب للبيع ، أو كمصانع للايجار يتأثر بعدة عوامل ما عدا تكلفة البناء مثل: ثمن الارض ، وموقعها ، وسعر رأس المال ، والفرصة البديلة لاستثمار الاموال في مشاريع أخرى ، وتكاليف العمل ، وكذلك يتأثر بالنظام الضريبي ، والتطورات الاقليمي ، ووفرة الخدمات في موقع البناء التي من شأنها أن ترفع من ثمن البناء الى مستويات عاليه .

خامسا : التنوع الكبير في التكنولوجيا ، والطرق المستخدمة في الانتاج ، وعدم توفر ناتج معياري (Standardized Product) اذ أن الانشياءات تعتبر سلعة غير متجانسه (متخالفة) ، (Heterogeneous Product)^(١) . فعلى سبيل المثال ، يختطف كل مسكن عن الآخر حسب رغبة المالك في كيفية تصميمه ، ونوعية المواد المستخدمة لانشائه ، فقد يكون البناء من الحجر ،

(1) Jaycox, Edward and Hardy, Clifford: "Domestic Construction Industries in Developing Countries", (IMF; Finance and Development, Vol. 12, No.1, March 1975), P. 21.

أو الاسمنت ، أو الرخام مثلا ، وكذلك الامر بالنسبة لبقية الانشاءات ، إذ تتأثر بعوامل متعددة تغير من شكل ، وتركيبه الانتاج ، وتجدر الإشارة الى أن الانشاءات العامة تعتبر أقل تأثرا بهذه العوامل ، وذلك لسيطرة الحكومة على هذه المشروعات ، وبالتالي تحقيق أفضل انتاج ضمن مواصفات محددة.

سادسا : عملية المخاطرة في الانشاءات :

يتعرض العمل الانشائي الى مخاطر كبيرة ، مقارنة بأنواع النشاطات الاقتصادية الاخرى ؛ وذلك بسبب الطبيعة الفنية لهذا النشاط ، فدخول أكثر من عنصر للعمل ، وتعدد الأنشطة للمشروع الانشائي ، وعدم تجانس النشاطات المختطفه فيه ، وتعدد الادوار للمصمم ، والمقاول ، والمشرف ، والعامل ، وعدم تجانس كفاءات كل منهم ، يجعل عنصر المخاطرة صفة يتسم بها قطاع الانشاءات . (1)

سابعا :

ومن جانب التجاره الخارجيه ، فان نشاط الانشاءات لا يمكن استـيراده أو تصديره ، إذ لا يمكن تصدير أو استيراد الناتج النهائي للانشاءات ، بل يمكن استيراد وتصدير المدخلات الاولى المستعمله في الانشاء ، والالات والمعدات ، والعمل ، والتنظيم ، إلى غير ذلك من العناصر الداخلة في الانتـاج أو المؤثرة فيه .

World Bank: The Construction Industry, Issues and Strategies in (1)

Developing Countries, (Washington, D.C; U.S.A, 1984),

P. 4.

٤١ تطور القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٥ - ٧٣)

يرتبط نشاط قطاع الانشاءات بنشاط القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فتزايد معدلات الدخل المتولد من هذه القطاعات ينعكس غالبا من تزايد النشاط الانشائي المطلوب ، فمثلا تزايد معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الكهرباء يعني أن هذا القطاع قام بتنفيذ العديد من المشاريع الانشائية : كمحطات التوليد ، وشبكات التوزيع . كما يعمد حفر الآبار وانشاء السدود ، وتمديد شبكات الري ، وانشاء القنوات الخ ، من النشاطات الانشائية اللازمة لقطاع الزراعة والمياه . وأيضا فان نشاط قطاع الصناعة يحتاج الى انشاءات الابنية كالمصانع ، ويحتاج قطاع الخدمات الى الابنية ، والبنى التحتية : كالمستشفيات ، والجامعات ، والمدارس ، والطرق ، والمطارات الخ .

وبعبارة أخرى ، فان زيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية يسوي الى زيادة الطلب على مخرجات قطاع الانشاءات ، ومن ثم ينعكس على زيادة الطلب على المدخلات الانشائية ، من عمل ، ومواد مستخدمة ، وآلات ومعدات الخ غير ذلك .

لذا فان الحديث عن القطاعات الاقتصادية ككل يعطي صورة عامة حول علاقة قطاع الانشاءات بقطاعات الاقتصاد الوطني ، ومنى تركيز النشاطات الانشائية في تلك القطاعات .

تقسم القطاعات الاقتصادية الى قطاعين رئيسيين هما :
قطاع الانتاج السلعي ، وقطاع الخدمات ، ومجمل القيمة المضافة لهذه القطاعات مجتمعة تشكل ما يعرف بالنتاج المحلي الاجمالي .

١-٤-١ الناتج المحلي الاجمالي :

شهد الناتج المحلي الاجمالي نموا ملحوظا خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣) ، فنما بمعدل ١٧٫٩٪ سنويا خلال هذه الفتره بسعر السوق ، وبالسعار الجاربه ، ان ارتفع من ٢١٨٫٠٩ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٥٧٦٫٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ في حين بلغ معدل نموه ١٨٪ سنويا بسعر الكلفة ، وبالسعار الجاربه .فارفع من ١٨٨٫٦٩ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٣٧٫٩ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، كما يظهر الجدول رقم (١-١) .

يتبين من الجدول رقم (١-١) ، أن الناتج المحلي الاجمالي قد نما بشكل سريع خلال الفتره (١٩٨٠-٧٣) ، فبلغ ٢٥٫٢٪ سنويا ، بينما تراجع معدل نموه الى ٦٫٥٪ سنويا خلال الفتره (١٩٨٥-٨١) .*

يعزى السبب في النمو السريع للاقتصاد الاردني خلال الفتره (١٩٨٠-٧٣) الى الرواج الاقتصادي الذي مرّ به نتيجة لارتفاع اسعار البترول عام ١٩٧٣ ، وزيادة حجم

(*) تم احتساب معدل النمو على أساس المعادلة التاليه :

$$r = (\sqrt[n]{Y_t/Y_b} - 1) \times 100\%$$

٣٧٠٩٤٥

- حيث أن :
- معدل النمو : r
- عدد السنوات بين السنه النهائيه والسنه الابتدائيه . : n
- القيمه في السنه النهائيه . : Y_t
- القيمه في سنه الاساس (السنه الابتدائيه) : Y_b
- أُنظر : O'loughlin, Carleen: National Economic Accounting :
(Pergamon press; Great Britain, 1st-ed,
1971), P. 165.

القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية للسنوات (١٩٨٥-٢٠٠٢) بالاسعار الجارية

بالالف دينار

القطاعات	السنوات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الزراعة		١٠٧١٠٠	٩٥٨٠٠	١١٠٠٠٠	٨١١٠٠	٧٥١٠٠	٦٩٤٠٠	٤٣٦٠٠	٥٨٦٠٠	٤١٧٠٠	٣٧٣٠٠	٢٦٠٠٠	٣٠٢٠٠	١٧٦٠٠					
الصناعة والتعدين		٢٧٥٦٠٠	٢٦٩٨٠٠	٢٢٨٢٠٠	٢٠٨١٠٠	٢٠٨١٠٠	١٤٨٣٠٠	١٠٠٧٦٠٠	٨١٣٠٠	٦٤١٠٠	٥٢٤٠٠	٥٠٢٠٠	٣١٦٠٠	٢٢٢٠٠					
الكهرباء والمياه		٢٦٥٠٠	٢٩١٠٠	٢٤٤٠٠	١٧٦٠٠	١٧٦٠٠	١٨٢٠٠	١٠١٠٠	٧٦٠٠	٥٥٠٠	٢٩٠٠	٢١٠٠	٢٠٠	٢٨٠٠					
الاقتصادات		١٢٢٤١٧	١٤٨٤٥٩	١٥٢٥٢٠	٢٨٤٠٩٨	١٢٤٧١٣	١١٦٠٢٥	٩٢٢٢٢	٦٨٢٠٢	٦٢١٩٠	٥٩٧٧٤	٢٦٥٧٤	١٦٨٦٦	١٥١٩٠					
مجوع قطاعات الانتاج المحلي		٥٤١٦١٧	٥٤٣٦٥٩	٥٢١١٢٠	٤٣٦٠١٢	٤٣٦٠١٢	٢٥١٩٢٥	٢٥٢٦٢٢	٢١٥٢٠٢	١٧٢٤٩٠	١٥٤٣٧٤	١٠٥٩٧٤	٧٩٠٢٦	٦٧٨٩٠					
مجوع قطاعات الخدمات		١٠٠٢٤٧٠٠	٩٧٧٧٠٠	٩٢٢٢٠٠	٨١٢٨٠٠	٧٥٢٢٠٠	٦٥٠٩٠٠	٥٢١٢٠٠	٤٢٤٠٠٠	٢٦١١٠٠	٢٠٠٤٠٠	٢١٢٥٠٠	١٦٥٤٠٠	١٥٠٢٠٠					
النتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق		١٥٧٦٣١٧	١٥٢٠٨٥٩	١٤٤٩٤٢٠	١٤٨٢٥٩٨	١١٨٨٢١٢	١٠٠٢٨٢٥	٧٧٤٨٢٢	٦٤٩٢٠٢	٥٢٦٩٥٩٠	٤٥٤٧٧٤	٢١٩٤٧٤	٢٤٤٤٢٦	٢١٨٠٩٠					
النتاج المحلي الاجمالي بسعر الكالفة		١٢٧٠٤١٧	١٢٣٧٤٥٩	١٢٦٩٠٢٠	١٢٢٠٩٢٨	١٠٦٥٢١٢	٩١١٧٢٥	٦٩٠٤٢٢	٥٦٨٢٠٢	٤٦٥٢٩٠	٤١٤٢٧٤	٢١٠٢٧٤	٢٢٣٥٢٦	١٨٨٦٩٠					

المصدر :

(١) دائرة الاحصاءات العامة : الحسابات القومية للسنوات (١٩٨٦-١٩٨٦) ، ملحق رقم (٤) ،

(٢) الجدول رقم (٤-١)

أخذت بيانات قطاع الاقتصادات بناء على التقديرات المؤقتة لبي الجدول رقم (٤-١)

المساعدات والقروض العربية ، وكذلك زيادة حجم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج . بينما تنبأ معدل نموه في الفترة (١٩٨٥-٨١) نظرا لوضع الركود الاقتصادي الذي تأثر به الاقتصاد الاردني ، ونتيجة لهذه الاوضاع انخفض حجم التحويلات الى الحكومة المركزية من (٤١٥) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (٢٩٠) مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وكذلك انخفضت تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج خلال تلك الفترة .^(١)

(١) وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٠-٨٦) ، ص ١٢ ، ١٣ .

٢-٤-١ قطاعات الانتاج السلعي :

أولا : قطاع الزراعة

شهد الدخل المتولد من قطاع الزراعة تذبذبا واضحا خلال هذه الفترة . فقد تزايد معدل نمو القيمة المضافة له في السنوات (١٩٧٥-١٩٧٨) ، ثم تراجع عام ١٩٧٩ ، وأبدي تزايدا عام ١٩٨٠ ، ثم تراجع عام ١٩٨٤ . وهكذا ، هذا التذبذب يعزى الى اعتماد قطاع الزراعة على مياه الامطار ، والتي طالما تتذبذب بين سنة ، وأخرى . لذا تظهر آثارها على المنتجات الزراعيه وبالتالي على القيمة المضافة لها .

ومع هذا فقد نما الدخل المتأتي من قطاع الزراعة بمعدل ١٦,٢٪ سنويا خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، حيث ارتفع من ١٧٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٠٧٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية ، كما يظهرها الجدول رقم (١-١) .

تأتي أهمية قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بعد قطاعي الصناعة والانشاءات بالنسبة الى متوسط نسبة مساهمته الى مجمل قطاعات الانتاج السلعية الاربعة ، حيث يساهم بالمتوسط بنسبة ٢١,٥٪ سنويا خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) * . كما يتضح من الجدول رقم (٣-١) .

(*) المقصود بالمتوسط هو : الوسط الهندسي لهذه النسب . ان يفضل أخذ الوسط

الهندسي لتجنب أثر المشاهدات المتطرفة للأعلى ، ويحسب بالمعادلة التالية :

$$H = \sqrt[n]{s_1 \times s_2 \times \dots \times s_n} \quad \text{، حيث : } H \text{ هو الوسط الهندسي}$$

s_1 ، s_2 ، s_3 ، s_n : مجموعة القسيم

لعزير من التفصيل أنظر :-

العتوم ، شفيق : مقدمة في الاساليب الاحصائية ، (مطبعة التاج ؛ عمان ، ١٩٨٥)

نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق والا لاسمار الجارية للسنوات (١٩٨٥-٧٣) ، (%)

السنوات	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
القطاعات	١٨٥	١٧٤	١٦٣	١٥٢	١٤١	١٣٠	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
الزراعة	١٧٥	١٦٧	١٥٤	١٤٣	١٣١	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
المصنعة والتعدين	١٧٥	١٦٧	١٥٤	١٤٣	١٣١	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
الكهرباء والمياه	١٧٥	١٦٧	١٥٤	١٤٣	١٣١	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
الاشغيات	١٧٥	١٦٧	١٥٤	١٤٣	١٣١	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
مجموع قطاعات الانتاج المحلي	١٧٥	١٦٧	١٥٤	١٤٣	١٣١	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
مجموع قطاعات الخدمات	١٧٥	١٦٧	١٥٤	١٤٣	١٣١	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٧٥	١٦٧	١٥٤	١٤٣	١٣١	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠

المصدر :

تم احتسابه من الجدول رقم (١ - ١)

نسبة حصة القيمة المضافة في قطاعات الانتاج السلمي للسنوات (١٩٨٥-١٩٨٠) بالاسعار الثابتة (%)

السنوات	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
٠١ الزراعة ٥/١	١٧,٦	١٧,٦	٢٠,٩	١٣,٢	١٧,٢	١٩,٧	١٧,٦	٢٧,٢	٢٤,٠	٢٤,٢	٢٤,٥	٢٨,٢	٢٥,٩
٠٢ الصناعة والعميشن ٥/٢	٤٩,٧	٤٩,٧	٤٥,٢	٣٧,١	٤٧,٨	٤٢,١	٤٢,١	٣٧,٨	٣٧,٠	٣٤,٦	٤٧,٥	٤٠,٠	٤٧,٦
٠٣ الكهرباء والبناء ٥/٣	٥,٨	٥,٤	٤,١	٢,٥	٢,٤	٥,٢	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٤	٢,٤
٠٤ الانشعاشات ٥/٤	٢٣,٥	٢٧,٢	٢٩,٦	٤٦,٦	٢١,٠	٣٣,٠	٢١,٦	٢١,٧	٣٥,٨	٣٨,٧	٢٥,١	٢١,٢	٢٢,٩
٥٥ قطاعات الانتاج السلمي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر :

تم احتسابه من الجدول رقم (١ - ١)

ومن ناحية أخرى فقد تراجعت القيمة المضافة لقطاع الزراعة ، مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ، وبالإضافة إلى الجارية في فترات الخطط المتلاحقة ، حيث بلغت ٩,٣% ، ٧,٤% ، ٦,٥% لفترات الخطط (١٩٧٥-٧٣) ، (١٩٨٠-٧٦) ، (١٩٨٥-٨١) على التوالي ، كما يستخلص من الجدول رقم (٢-١)*

يعزى تراجع القيمة المضافة لقطاع الزراعة ، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى تزايد معدلات نمو القطاعات الأخرى مقارنة بهذا القطاع ، إضافة إلى التراجع الكبير للمشاريع الإنشائية التي نفذها قطاع الزراعة طيلة فترات الخطط الثلاث المذكورة . فقد نفذ قطاع الزراعة والرى مشاريع إنشائية شكلت نسبتها ١٦,٢% من مجمل المشاريع الإنشائية خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) . وفي حين أنه في الفترتين (١٩٨٠-٧٦) و (١٩٨٥-٨١) ، لم يستحوذ على نصيب هام من المشاريع الإنشائية ، حتى أنه لم يظهر كقطاع مستقل حيث أدخل ضمن قطاع المياه والمجاري ، ومع ذلك كان نصيب قطاع الزراعة والمياه والمجاري ككل ٩,٦% و ١٦,٨% من مجمل المشاريع الإنشائية لهاتين الفترتين على التوالي* .

ثانياً : قطاع الصناعة :

يحتل قطاع الصناعة مركز الصدارة من حيث نسبة مساهمته في مجمل القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج السلعي ، حيث تساهم القيمة المضافة فيه بما متوسطه ٤٢,٧% سنوياً خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، كما يظهره الجدول رقم (٣-١) . فقد

(*) أنظر الفصل الثاني (١-٥)

نمت القيمة المضافة بشكل متسارع خلال تلك الفترة ، فارتفع الدخل المتولد من هذا القطاع من ٢٢٣ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٢٧٥٦ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، بالاسعار الجارية . بمعدل نمو قدره ١٩٦٪ سنويا .

لقد تزايدت معدلات نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة في فترة الخطتين (١٩٧٥-١٩٧٣) و (١٩٨٠-٧٦) ، فبلغت ٢٤٨٪ و ٢٩٦٪. لهما على التوالي ، بينما تراجعت للفترة (١٩٨٥-٨١) الى ١٦٩٪ ، وذلك بسبب التراجع الاقتصادي ،

ومنافسة المستوردات الاجنبية للمنتجات المحلية ، ولمحدودية القدرة على التسويق في الخارج .^(١) اضافة الى ذلك ، فقد كان لارتفاع حصة قطاع الصناعة من المشاريع الانشائية للفترة (١٩٨٠-٧٦) ، أثرا هاما على تزايد معدلات نمو القيمة المضافة ، وبالتالي مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي . فقد ارتفعت حصته من ٨٪ للخطة الثلاثية (١٩٧٥-٧٣) الى ٢٠٦٪ للفترة (١٩٨٠-٧٦) ، ومن ثم تراجعت الى ١١٨٪ للفترة (١٩٨٥-٨١) بما فيه قطاع الطاقة والثروة المعدنية* .

ثالثا : قطاع الكهرباء والمياه :

تبدو مساهمة قطاع الكهرباء والمياه ضئيلة نسبيا ، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى . فقد ساهم بما متوسطه ٣٣٪ سنويا في مجمل قطاعات الانتاج السلعي خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، كما يظهره الجدول رقم (٣-١) . كما تساهم القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة متوسطها ١٠٪ سنويا خلال تلك الفترة ، كما يستخلص من الجدول رقم (٤-١) .

ويبلغ معدل نمو الدخل المتولد من قطاع الكهرباء والمياه ٢٢٣٪ سنويا خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، حيث ارتفعت من ٢٨ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٣١٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

(١) وزارة التخطيط : الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٠-٨٦) ، ص ٣٢ .

(*) أنظر الفصل الثاني (١-٥-٢) .

تشير البيانات الى أن الفترة (١٩٨٠-٧٦) شهدت نمواً متسارعاً للقيمة المضافة بلغ معدله ٤٧٪ سنوياً ، في حين تباطأ نموه في الفترة (١٩٨٥-٨١) ، فبلغ ١٥٫٧٪ سنوياً ، إذ يعزى الارتفاع الكبير في الدخل المتولد لهذا القطاع في الفترة (١٩٨٠-٧٦) الى تنفيذ العديد من المشاريع الانشائية في الكهرباء والمياه ، فبلغت حصة المشاريع الانشائية لقطاع الكهرباء ١٢٫٤٪ من مجمل المشاريع الانشائية . فقد ارضع انتاج الطاقة الكهربائي من ٣٧٤ ميجاواط ساعة عام ١٩٧٥ الى ١٠٦٨ ميجاواط ساعة عام ١٩٨٠ (١) .

كما تم حفر العديد من الآبار ، وانشاء السدود . فقد انشئت السدود والقنوات ومحطات التنقية في مختلف نواحي المملكة * .

رابعاً : قطاع الانشاءات :

تساهم القيمة المضافة لقطاع الانشاءات بنسبة متوسطها ٣٠٪ من مجمل القيمة المضافة لقطاعات الانتاج السلعي في الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، كما يلاحظ من الجدول رقم (٣-١) .

كذلك ساهم هذا القطاع بنسبة متوسطها ١٠٫٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق خلال تلك الفترة ، إذ ارضعت القيمة المضافة له من ١٥١٩ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٢٧٫٤١٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، بمعدل نمو قدره ١٩٫٤٪ سنوياً .

(١) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥-٨١) ، ص ص (٤ ، ٨٥ ، ١٤٢)

(*) أنظر الفصل الثاني (١-٥-٢)

وبالنظر الى تلك الفترة نجد أن نسبة مساهمته الى مجمل الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ، وبالسعار الجارية كانت متدنية نسبيا في الفترة (١٩٧٥-٧٣) .
فقد بلغت ٧٤٪ سنويا بالمتوسط ، حيث بلغ معدل نمو القيمة المضافة ٣٢٣٪ سنويا خلال الفترة المذكوره .

بينما بلغ متوسط نسبة مساهمته في الفترة (١٩٨٠-٧٦) ، ١١٧٪ سنويا بمعدل نمو قدره ١٨٪ سنويا ، ووصلت نسبة مساهمته في مجمل الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق بالمتوسط ١١٣٪ في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥-٨١) ، بتراجع قدره (١٤٪) سنويا . ، حيث تراجمت القيمة المضافة من ١٣٤٧١٣ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١٢٧٤١٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ بالسعار الجارية .

٣-٤-١ . قطاع الخدمات :

يتصف الاقتصاد الاردني بارتراف نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات فيه فهو يشكل اكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق . لذا يمكن القول أن الاقتصاد الاردني يعتمد الى حد كبير على قطاع الخدمات . ان ساهم هذا القطاع بنسبة ٦٥٥٪ سنويا بالمتوسط في مجمل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٧٣-١٩٨٥) كما يتضح من الجدول رقم (٢-١) ، بمعدل نمو قدره ١٧٤٪ سنويا خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع الدخل المتأتي من هذا القطاع من ١٥٠٢ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٠٣٤٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ بالسعار الجارية .

ساهم قطاع الخدمات بنسبة متوسطها ٦٧٨٪ في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق . فقد بلغ نموه ١٩٢٪ سنويا . خلال الفترة (١٩٧٥-٧٣) ، ان ارتفعت القيمة المضافة من ١٥٠٢ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٢١٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ بالسعار الجارية . كذلك فقد ساهم ب ٦٦٦٪ سنويا خلال الفترة (١٩٨٠-٧٦) ،

بمعدل نمو قدره ٢١,٣٪ سنويا ، حيث ارتفع من ٣٠٠٤ مليون عام ١٩٧٦ الى ٦٥٠٩ مليون دينار عام ١٩٨٠ .

في حين انخفض متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الى ٦,٣٪ للفترة (١٩٨٥-٨١) ، از ارتفعت القيمة المضافة من ٧٥٢,٣ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١٠٣٤,٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، بمعدل نمو قدره ٨,٣٪ سنويا خلال تلك الفترة .

لقد تركز النشاط الانشائي في قطاع الخدمات ، متمثلا في انشاءات
أبنية المدارس ، وكليات المجتمع ، والجامعات ، وأبنية المستشفيات ، والفنادق . . .
الى غير ذلك من الابنية التي تقدم خدمات خاصة أو عامة . فتسارع الطلب على هذه
الانشاءات ، وتسارع معها نمو قطاع الخدمات .

٥-١ . الاهمية النسبية لقطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني :

يحتل قطاع الانشاءات مكانة هامة من بين قطاعات الاقتصاد الوطني لأي دولة ، لذا يجدر تقديم هذه الاهمية على النحو التالي :

١-٥-١ اهمية قطاع الانشاءات في الاقتصاد الوطني :

تأتي أهمية قطاع الانشاءات في الاقتصاد الوطني من عوامل عدة : (١)

أولا : حجم القطاع

ان التغيرات في ناتج قطاع الانشاءات تؤثر على حجم الناتج القومي ككل ؛ وذلك لضخامة حجم استثمارات ، حيث تشكل جزءا كبيرا من التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت .

ثانيا : مستلزمات الانتاج العطلوبة

يتطلب تنفيذ مشاريع الانشاءات استخدام مستلزمات انتاجيه متعددة ، وهذا يعني الحاجة المستمرة لاستثمار ، وتصنيع ، ونتاج المدخلات المستخدمة في الانتاج .

ثالثا : تعتبر الحكومة العميل الاكبر لقطاع الانشاءات

يستحوذ القطاع العام على الجزء الاكبر من المشاريع الانشائية المنفذه ، وكذلك يتميز بضخامة انشاءاته مقارنة بانشاءات القطاع الخاص . فالحكومة تشرف على انشاءات

(١) Hillibrandt, P. : Economic Theory and The Construction Industry,

البنية التحتية ، ومباني الخدمات العامة .

ومن الجدير بالذكر أن لدى الحكومة القدرة الكبيرة في التأثير على نشاط هذه الصناعة ، ويظهر تأثيرها بالاسلوب المباشر ، من خلال سياسة الانفاق العام ، وتمويل تنفيذ المشاريع الانشائية المقترحة . أو بالاسلوب غير المباشر ، ويتم من خلال الامور التالية :

- أ) الرقابة على سعر الفائدة والائتمان ، وكمثال على دور سعر الفائدة ، فان رفعه يؤدى الى زيادة التكلفة الرأسمالية للمشاريع الانشائية . مما يشبط نشاط الابنية التجارية ، والصناعية ، والابنية السكنية ، وكذلك يؤثر على معدل اقـــتراض السلطات المحلية ، ويزيد من تكاليفها . وأيضا فان رفع سعر الفائدة يؤثـــر على مؤسسات المقاولة في قطاع الانشاءات نظرا لحاجة هذه المؤسسات الى الائتمان من البنوك التجارية .
- ب) التعليمات الخاصة بتنظيم المناطق الجغرافية او اعادة تصنيفها الى احياء سكنية ، وتجارية ، وصناعية حسب درجات معينة .
- ج) استعمال النظام الضريبي ، وتعليمات البناء التي من شأنها أن تنشط ، او تثبط استثمارات الانشاءات . فمثلا تستطيع الحكومة بواسطة رفع التعرفة الجمركية على مستلزمات الانتاج المستورده تخفيض القوة الشرائيه للمقاولين ، وأصحاب البناء ، ومن ثم ارتفاع تكاليف السكن ، والخدمات غير السكنيه ، والخدمات العامة .

وكذلك تؤثر الحكومة ايجابيا ، وبشكل غير مباشر من خلال الاعفاء الضريبي ، والتشريعات القانونية للرقابة على الايجارات ، والعقود ، ووضع حدود دنيا للاجـــور ، وضرائب الشركات ، وقواعد استيراد المواد الخام ، والاجزاء الثانوية لها .

وتختلف درجة تأثير انواع الانشاءات بقرار الحكومة. اذ أن انشاءات الابنية السكنيه ، وغير السكنيه ، أقل موضوعا للتأثر بسياسة الحكومة ، وذلك لكون معظمها ينشأ في القطاع الخاص ، فيكون تأثيرها بشكل غير مباشر بقرارات الحكومة ، ففي حين أن انشاءات الهندسة الثقيلة ، أو المدنية (الانشاءات العامة) تتأثر بشكل مباشر بقرارات وسياسات الحكومة.(١)

بهذا يبرز قطاع الانشاءات كأحد قطاعات الانتاج السلعية الرائدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن التذليل على هذه الاهمية من خلال دراسة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، والتكوين الرأسمالي ، وحجم العمالة. كما أن مدى تباطئه مع القطاعات الاخرى يشير الى دوره البارز في الاقتصاد القومي(٢).

World Bank: Op.cit, P. 46.

(١)

(٢) تيم ، فايز : دور قطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني والمشاكل التي يعاني منها ،

(البنك المركزي الاردني ، عمان ، ١٩٨٢) ، ص ٠٢

٢٠٥١_ القيمة المضافة لقطاع الانشاءات : *

تجدر الاشارة الى أن القيمة المضافة الصريحة في قطاع الانشاءات لا تعبر حقيقة عن القيمة المضافة الفعلية لهذا القطاع ، وذلك لتشابهه مع القطاعات الأخرى على اعتباره اللبنة الأساسية لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني .^(١) لذا تظهر مساهمة قطاع الانشاءات أيضا في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الأخرى .

بالنظر الى بيانات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية نلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي بـسعر السوق بحوالي ١٠٣٪ سنويا بالاسعار الجارية خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، الجدول رقم (٢-١) حيث جاء هذا القطاع في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة ، من حيث حصته من الناتج المحلي الاجمالي .

ومن ناحية أخرى ، فعند تحليل أهمية قطاع الانشاءات ضمن مجموعة قطاعات الانتاج السلعي ، فإن هذا القطاع يأتي في المرتبة الثانية ، إذ ساهم بـ ٣٠٪ بالمتوسط خلال هذه الفترة ، حيث يأتي بعد قطاع الصناعة والتعدين ، والذي ساهم بـ ٤٢٪ سنويا بالمتوسط .

(*) لقد تم تعديل القيمة المضافة في قطاع الانشاءات (انظر الجدول رقم (٤-١)) ، بعد أن تبين ان التكوين الرأسمالي للانشاءات مقدر بأقل من قيمته ، وكذلك تجدر الاشارة الى أن دراسة قد أجريت حول جدول المدخلات - المخرجات لعام ١٩٧٩ ، فوجدت أن الناتج والقيمة المضافة لقطاع الانشاءات مقدر بأقل من قيمتها underestimated في البيانات الرسمية المنشورة . لذا قامت بتقدير الناتج والقيمة المضافة في هذا القطاع خلال عام ١٩٧٩ فقط ، إذ قدرت الناتج (التكوين الرأسمالي للانشاءات) بـ (٢٩٠) مليون دينار ، والقيمة المضافة بـ (١٠٢) مليون دينار بالاسعار الجارية . انظر : ————— :

Dar Al Handasah Consultant's : The 1979 Input-Output Table For Jordan; Industrial Programming Study, Jordan, Task: 1.20, 1982, pp. (27, 29, 39 and 41).

(١) تيم ، فايز : المرجع السابق ، ص ١٣ .

شهد قطاع الانشاءات نموا ملحوظا في الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، فقد بلغ معدل نمو القيمة المضافة له حوالي ١٩٤٪ سنويا بالاسعار الجارية ، فازدادت القيمة المضافة من ٣١٧ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٨٨٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ . ففي حين بلغ معدل نموه الحقيقي ٨٩٪ سنويا بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ .

تميزت القيمة المضافة بنمو متسارع خلال الفترة (١٩٨٠-٧٣) حيث أتت استثمارات خطتي التنمية الاقتصادية أكلها في تلك الفترة . فقد بلغ معدل نموها ١٨٦٪ سنويا خلال هذه الفترة ، فازدادت من ٣١٧ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٠٤٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ بالاسعار الثابتة كما يظهره الجدول رقم (٤-١) . ولكن بعد عام ١٩٨٢ تراجعت القيمة المضافة بشكل ملحوظ حيث انخفضت من ٢٢١٠ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ٨٨٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

جدول رقم (٤-١)

تقدير القيمة المضافة والمدخلات الوسيطة لقطاع الانشاءات * للسنوات (١٩٨٥-٧٣)

بالالف دينار

السنوات	التكوين الرأسمالي للانشاءات	المدخلات الوسيطة ^(٢) (المواد المستخدمة)	القيمة المضافة ^(٣) بالاسعار الجارية	القيمة المضافة ^(٤) بأسعار عام ١٩٧٩
١٩٧٣	٤٠٦١٤	٢٥٤٢٤	١٥١٩٠	٣١٧١٢
١٩٧٤	٤٤٩٨٨	٢٨١٦٢	١٦٨٢٦	٢٩٤١٦
١٩٧٥	٥٣٠١٧	٤٤٤٧٩	٢٦٥٧٤	٥١٤٥٧
١٩٧٦	١٥٩٨٢٣	١٠٠٠٤٩	٥٩٧٧٤	٨٣٦٧٠
١٩٧٧	١٦٦٢٨٣	١٠٤٠٩٣	٦٢١٩٠	٧٥٩٤٣
١٩٧٨	١٨٢٣٦١	١١٤١٥٨	٦٨٢٠٣	٧٧٧٩٥
١٩٧٩	٢٤٦٨٧٨	١٥٤٥٤٦	٩٢٣٣٢	١٣٣٣٢
١٩٨٠	٣١٠٢٥٥	١٩٤٢٢٠	١١٦٠٣٥	١٠٤٣٣
١٩٨١	٣٦٠١٩٤	٢٢٥٤٨١	١٣٤٧١٣	١١٢٥٧٠
١٩٨٢	٧٥٩٦٢١	٤٧٥٥٢٣	٢٨٤٠٩٨	٢٢١٠٠٢
١٩٨٣	٨٠٥٠٨	٢٥٦٩٧٨	١٥٣٥٣٠	١١٢٧٢٦
١٩٨٤	٣٩٦٩٥٠	٢٤٨٤٩١	١٤٨٤٥٩	١٠٥٨٧٦
١٩٨٥	٣٤٠٦٦٦	٢١٣٢٦٩	١٢٤٤١٧	٨٨٢١٤

المصدر: **الاعداد**

(١) ، (٤) الجدول رقم (١-٦) ، والملحقين رقم (٢ و ٣)

(٢ ، ٣) اعادة تقدير ، بعد اعتماد نسبة ٣٧,٤% كقيمة مضافة ، و ٦٢,٦% كمدخلات وسيطة من القيمة الاجماليه للتكوين الرأسمالي للانشاءات ، وذلك بأخذ الوسط الحسابي للتقديرات المشار اليها في الملحق رقم (٣) . مع افتراض أن نسبة القيمة المضافة ، والمدخلات الوسيطة (المواد المستخدمة) متساوية لانواع الانشاءات الثلاث: الابنيه السكنيه ، وغير السكنيه ، والانشاءات العامه ، وأن هذه النسبة ثابتة على مر السنوات (١٩٨٥-٧٣) .

تجدر الاشارة الى أن نسبة القيمة المضافة تشكل ٣٧,٢% سنويا بالمتوسط من القيمة الاجماليه للتكوين الرأسمالي للانشاءات ، في بيانات الاحصاءات العامة خلال هذه الفترة .

* لمعرفة البيانات الرسمية حول القيمة المضافة لقطاع الانشاءات ، أنظر الملحق رقم

تؤكد الدراسات وجود علاقة بين نصيب الفرد من القيمة المضافة في الانشاءات ،
ونصيبه من التكوين الرأسمالي الانشائي ، وبين نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي ،
وبالنسبة للاردن فان الجدول رقم (٥-١) يبين اتجاه العلاقة بين نصيب الفرد من
القيمة المضافة في الانشاءات ، وبين حصته من الناتج المحلي الاجمالي . ان يلاحظ
أن حصة الفرد من القيمة المضافة للانشاءات تزداد كلما زاد نصيب الفرد من الناتج
المحلي الاجمالي ^(١) . وكذلك فان القيمة المضافة لكل فرد تنمو بمعدل أسـرع
من معدل نمو الناتج المحلي لكل فرد ^(٢) .

لذلك نجد من الجدول رقم (٥-١) ، أن معدل نمو القيمة المضافة في
الانشاءات لكل فرد يساوي ١٤٫٧٪ سنويا للفترة (١٩٨٥-٧٣) ، و ٢٤٫٦٪ سنويا
للفترة (١٩٨٢-٧٦) في حين أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد في الاردن
بلغ ١٣٫٤٪ ، و ١٦٫٧٪ سنويا لهاتين الفترتين على التوالي ، بالاسعار الجارية .

Edmonds, Geoffrey: "The Construction Industry In Developing Countries", (١)

(ILO , Geneva, Vol. 118, No. 3, 1979) ,

P. 357.

Koenigsberger and Groak: Construction and Economic Development (٢)

Planning of Human Settlements, Essays in Memory
of Doccio Turin (1926-1976).

(The Development Planning Unit, Univ. College;

London, Pergamon Press, 1978), PP. 34 & 41.

Strassmann, Paul: "Construction Productivity : أيضا انظر

and Employment In Developing Countries",

(ILO, Geneva, Vol. 101, NO. 5, 1970),

P. 507.

القيمة المضافة والتابع المسمي والتكوين الرأسمالي الإجمالي للسنوات (١٩٨٥-١٩٨٠) بالاسعار الجارية

السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
نسبة القيمة المضافة لقطاع الإحصاءات إلى التابع المسمي الإجمالي بـسر الكلفة (%)	٨٤	٧٦	٨٤	١٤٤	١٣٤	١٢٠	١٣٤	١٢٧	١٢٦	٢١٣	١٢٦	١١١	١٢٣
القيمة المضافة لقطاع الإحصاءات لكل فرد بالتبسيط	١٦	١٧	١٤	٣١	٣١	٣٤	٤٣	٥٢	٥٨	١١٨	٦١	٥٢	٤٧
التابع المسمي الإجمالي بـسر الكلفة لكل فرد بالتبسيط	١١٢	١٣٨	١٧١	٢١٩	٢٣٦	٢٧٦	٣٣٣	٤١١	٤١٧	٥٥٤	٥٠٨	٥١٥	٥٠٨
التكوين الرأسمالي الإجمالي لكل فرد بالتبسيط	٢٤	٣٥	٣٩	٨٤	٨٤	٨٨	١١٥	١٣٩	١٥٦	٣١٦	١٦٤	١٥٣	١٢٦

المصدر :

- (١) الجدول رقم (١-١)
- (٢) الجدول رقم (٦-١)
- (٣) ملحق رقم (١)

ومن الملاحظ أن معدل نمو القيمة المضافة في الانشاءات لكل فرد ينمو بمعدل أعلى منه للنتاج المحلي للفرد ، وعلى الوجه الآخر ، فإذا تناقص معدل نمو الناتج المحلي للفرد ، فإن القيمة المضافة في الانشاءات لكل فرد ستتناقص بمعدل اكبر ، وقد تتراجع ليصبح نموها بالسالب (تراجع) ، ومثال ذلك الفترة (١٩٨٥-٨١) ، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي للفرد الى ٢٥٪ ، بينما أصبح ذلك المعدل سالبا للقيمة المضافة في الانشاءات لكل فرد ، حيث بلغ (-٦٪) سنويا* .

وأخيرا ، فقد وجد أن هناك علاقة طردية وثيقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ، والقيمة المضافة في الانشاءات لكل فرد ، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون ٨٦٪ ، مما يدل على تأثير التكوين الرأسمالي للانشاءات بنصيب الفرد من الناتج المحلي (وخصوصا دخله السنوي) والذي يؤثر بدوره على زيادة الطلب على الانشاءات (وخصوصا الطلب على الاسكان) مما يزيد من القيمة المضافة في القطاع ككل .

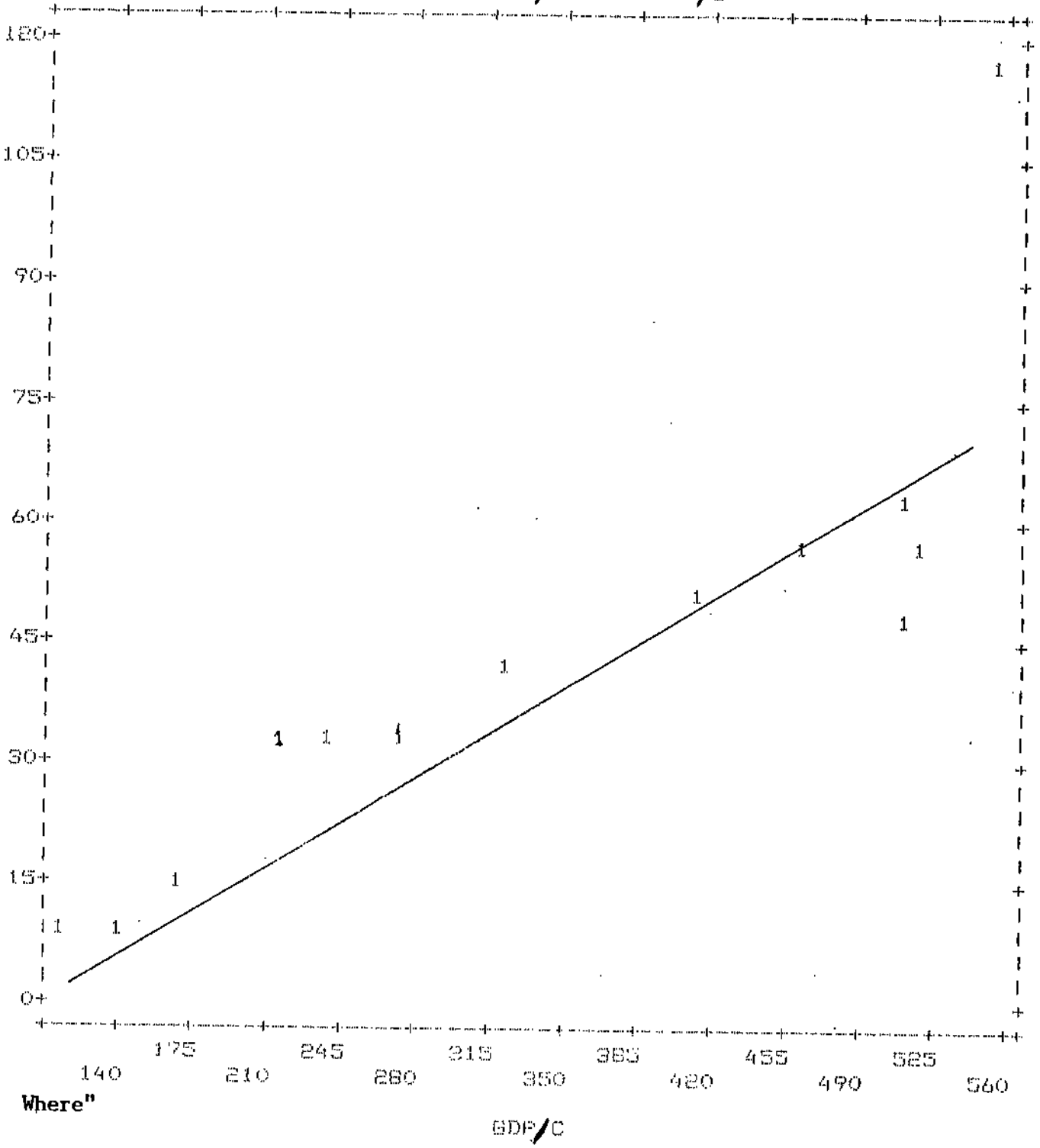
وبعد رسم هذه العلاقة وجد أنها علاقة انحدار خطية نسبية .
(Proportional Linear Regression) كذلك وجد أن هناك علاقة انحدار خطية نسبية بين التكوين الرأسمالي للانشاءات لكل فرد ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . كما يتضح من الشكلين (١ و ٢) وان بينهما علاقة ارتباط وطيدة ، إذ تمثل ٨٦٪ .

(*) وهذا يتطابق مع دراسة أجراها "المجلس السويدي لأبحاث البناء" حول تكنولوجيا صناعة الانشاءات .
أنظر :

Windborne, Robert and Brown: Swedish Construction Industry Technology,
(Swedish Council for Building Research;
Stockholm, 1984), P. 135.

الشكل رقم (١)
SPSS/PC+

PLOT OF VAD/C WITH GDP/C



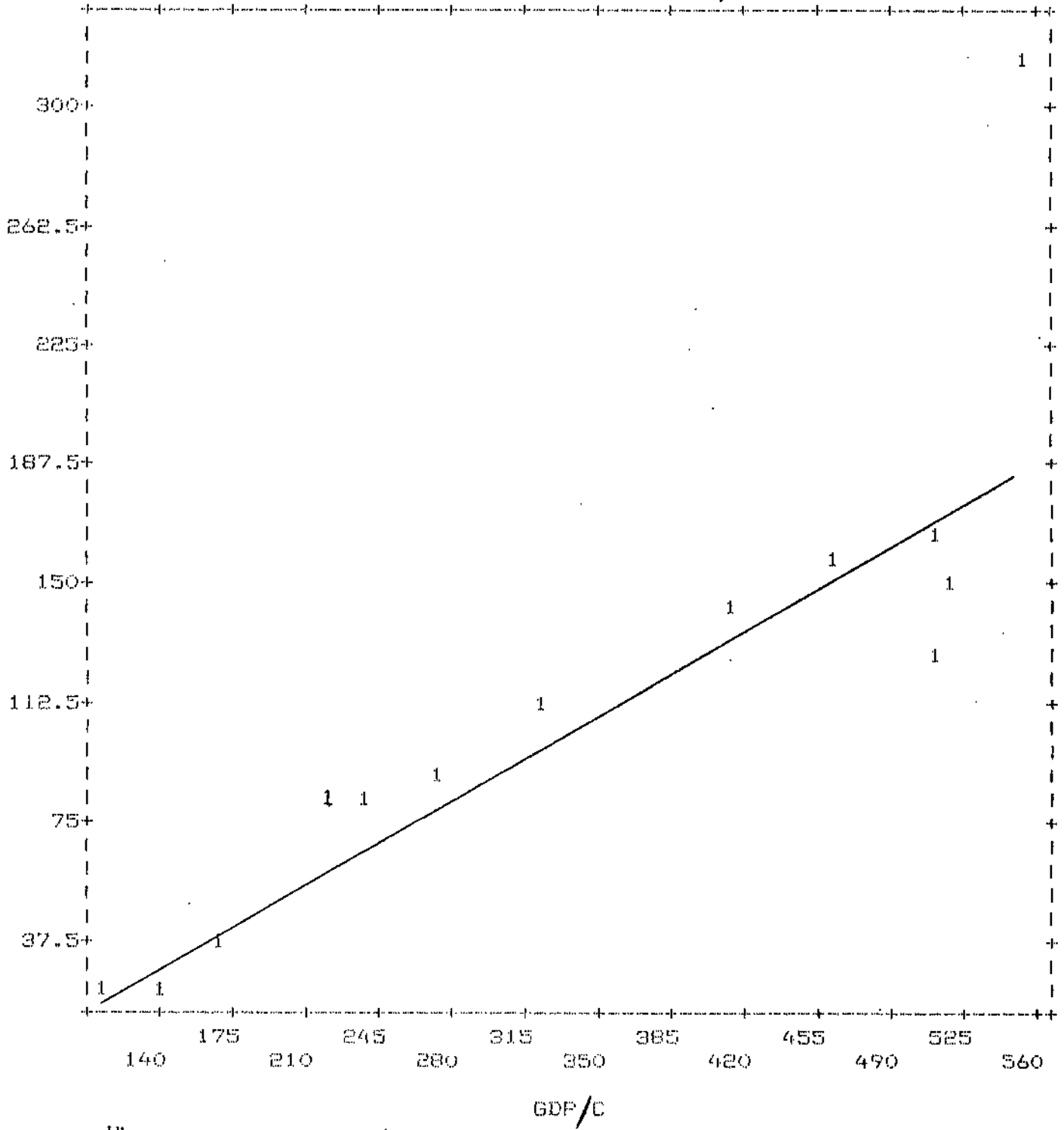
Where"

VAD/C: Value Added Of Construction Per Capita.
GDP/C: Gross Domestic Product Per Capita.

الشكل رقم (٢)

SPSS/PC+

PLOT OF GFCF/C WITH GDP/C



Where:

GFCF/C: Gross Fixed Capital Formation Per Capita.

وهذه العلاقة على الصورة :

$$Y_1 = 0.13 X \quad \dots (1-1)$$

(11.75)

$$F = 138.1 \quad R^2 = 92\% \quad DW = 1.84$$

$$Y_2 = 0.35 X \quad \dots (1-2)$$

(11.76)

$$F = 138.3 \quad R^2 = 92\% \quad DW = 1.84$$

حيث أن :

- Y_1 : نصيب الفرد من القيمة المضافة للانشاءات بالاسعار الثابتة
- Y_2 : نصيب الفرد من التكوين الرأسمالي للانشاءات بالاسعار الثابتة
- X : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

يستخلص من المعادلتين ، أن التكوين الرأسمالي الانشائي للفرد يزداد بنسبة ٣٥% من الدينار ، كلما ازداد الدخل الفردي بمقدار دينار واحد ، والنسبة يعبر عن الميل الحدي للانفاق على الانشاءات. بينما تزداد القيمة المضافة الانشائية للفرد بنسبة ١٣% من الدينار ، أى أن نسبة ٣٥% من الدخل الفردي نهبت الى الناتج الانشائي خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) .

وكذلك يفسر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٩٢% من التكوين الرأسمالي الانشائي للفرد ، ونصيبه من القيمة المضافة . هذا وتشير الاختبارات الاحصائية الى ملائمة النموذج في تطبيق العلاقة عند مستوى معنوية ١% .

٣-٥-١. التكوين الرأسمالي لقطاع الانشاءات (الناتج الانشائي)*

تحظى الانشاءات بحصة عالية من التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ، خصوصا في الدول النامية ، ان تشكل حوالي ثلثي التكوين الرأسمالي في الاردن .

يظهر الجدول رقم (٦-١) التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصول للفتره (١٩٨٥-٧٣) ، حيث يبين تزايد حجم الاستثمارات الانشائية بشكل مضطرب خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣) . فقد ارتفع التكوين الرأسمالي للانشاءات من

(*) لقد تم تعديل التكوين الرأسمالي للانشاءات في الاردن خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) ، والموضح بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة . اما في هذا الجزء فقد تم تجزئة البيانات المجمعة لفترات الخطط التنموية على السنوات (١٩٨٠-٧٣) فقط ، حيث أخذت بيانات المساحات التي تم بناؤها من نشرات البنك المركزي ، وتقدير كلفة المتر المربع من دائرة الاحصاءات العامة لايجاد الابنية السكنية ، والابنية غير السكنية للقطاع الخاص ، أما ابنية القطاع العام فقد اعتمدت من بيانات مؤسسة الاسكان ، (انظر الفصل الثاني الجداول من (١-٢) الى (٨-٢)) . أما بالنسبة للانشاءات العامة ، والابنية غير السكنية العامة ، فقد اخذ الفرق بين تقديرات الدراسة ، وتقديرات دائرة الاحصاءات العامة المجمعة حسب الخطط ، وتم تقسيمه على السنوات ، ان تم اضافة او طرح البواقي (Residuals) ، وتم تقسيمها بالتساوي على السنوات حسب فترة الخطتين (١٩٧٥-٧٣) ، (١٩٨٠-٧٦) . فحسب نظام الامم المتحدة للحسابات القومية ، تضاف معدات النقل ، والالات والمعدات الاخرى الى التكوين الرأسمالي للانشاءات (الابنية السكنية ، والابنية غير السكنية ، والانشاءات العامة) لحساب التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي في الاقتصاد ككل .

٤٠٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٣٤٠٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية ،
أى بمعدل نمو قدره ١٩٤٪ سنويا .

استمرت الانشاءات بالتزايد الى أن وصلت أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٢ ، از
بلغت ٧٥٩٦ مليون دينار ، ثم بدأت تتراجع الى أن وصلت الى حوالي ٣٤٠٧ مليون
دينار عام ١٩٨٥ ؛ وذلك بسبب التراجع الاقتصادي الذي تشهده البلاد . *

لذا فقد تم اعتماد بيانات : معدات النقل ، والالات والمعدات الاخرى ، والتغير
في المخزون من دائرة الاحصاءات العامة ، ولم يجر عليها أى تعديل ، (الصـفـوف
٥ ، ٦ ، ٨) من الجدول رقم (٦-١) ، كذلك فقد توفرت البيانات للسنوات (١٩٨٥-٨١) ،
مع اجراء بعض التعديلات عليها .

(*) تجدر الاشارة الى تقدير دراسة وزارة الاشغال العامة ، حيث قدرت استثمارات الانشاءات
للسنتين ١٩٨١ ، ١٩٨٢ فكانت ٤١٨٦ و ٦٠٨١ مليون دينار على التوالي ، هذا
فضلا عن أن هذه الدراسة شملت فقط المشاريع الانشائية التي تزيد كلفتها عن مئة
الف دينار ، وكذلك فقد اقتصرت على مشاريع القطاع العام والشركات المساهمة
الكبيرة ، ولم تشمل جميع المشاريع الانشائية في الاردن ، خصوصا تلك المشاريع
العائدة للقطاع الخاص ، كذلك لم تشمل مشاريع مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية ،
ووزارة التميمين .
أنظر :

وزارة الاشغال العامة : حجم العمل في مشاريع الانشاءات في الاردن ، دراسة أعدها
فريق عمل برئاسة تيسير عبدالجابر ، ص ١١ ، ١٢ .

التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصول للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاصهار الجارية

بالالف دينار	السنوات													
	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	نوع الأصول
١٣٦٨٢٤	١٩٨٩٨٤	١٨١٢٦٥	١٧٧٤٨٤	٢٤٠١٤٦	١٤٥٦٠٢	١٠٥٨٧٠	٦٠١٦٦٩	٥٢١٨٧٧	٥٢٨٤٦	٢١١٢٢٦	٢١٧٤٥٢	١٢٧٤٥٢	١٤٥٩٢	الائتمانية الكيفية
٧٤٧٧٢	٧٢٢٧٥	٨٥٢٣١	٢٢٢٠٥١	٥٢٢٦٠	٢٨١٦٩٨	٢٢٤٢٢٨	٢٩٦١٠٨	٢٧٢١١٨	٢٤٨٢٢٨	١١٤٦٢٦	١١٤٢٢٨	١١٤٢٢٨	١٩٢٦٨	الائتمانية غير المسكينة
١٢١٠٠	١٢٥٦٠	١٢٨٨٢	٢٢٠٠٨١	٦٧٧٨٧	١٢٦٤٨٢	١٠٨٥٨٢	١٢٥٨٢٢	٨٢٨٨٢٢	٧٨٠٨٢٢	٢٣٥٠٠	٢٣١٠٠	١٦١٠٠	١٦١٠٠	الائتمانات العامة
٢٤٠١٨٢	٢٩٦١٤٩	٤١٠٥٠٨	٧٥٦٦١٢	٢٢٠١٩٢	٢١٠٢٥٥	٢٤٢٨٧٧	١٨٢٢٦١	١٦٦٢٢٢	١٥٩٨٢٢	٧١٠٥٢	٤٤٩٨٨	٤٠٦١٢٨	٤٠٦١٢٨	التكوين الرأسمالي الذاتي للائتمانات
٤٥٢٠٠	١٠١٢٠٠	١٧٨٠٠	١٤٢٤٠٠	١٧٨٨٠٠	٢٥٠٠٠	٥٥٢٠٠	٤٥٦٠٠	٤١٢٠٠	٢٠٢٠٠	١٥٠٠٠	١١١٠٠	٦١٠٠٠	٦١٠٠٠	معدات النقل
٧٥٢٠٠	٨٢٤٠٠	١٢٠١٠٠	١٢٩٢٠٠	٩٨٥٠٠	٨٥٢٠٠	٧٩٦٠٠	٥٥٠٠٠	٢٩٢٠٠	١٨٩٠٠	١٠٦٠٠	٨٧٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	الادوات وأخرى
٤١٠٨٦٠	٥٨١٥٤٩	٦٠٨٤٠٨	١٠٢١٢٢١	١٣٧٤١٢	٤٦٠٥٥٥	٢٨١٧٧٧	٢٨٢٦٦١	٢٤٦٨٨٢	١٩٩٠٢٢	١٢٦٥٢	١٤٧٨٨	٥٢٢١٢٨	٥٢٢١٢٨	تكوين رأسمالي ذات اعدائي
١٦٨٠٠	—	٧٢٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٢٠٠	١٢٠٠	٢١٤٥٠٠	٦٠٠٠	٥٥٠٠	١٢٢٠٠	٩٠٠	٢٤٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	التغير في المتزون
٤٧٧٨٨٢	٥٨١٥٤٩	٦١٥٧٠٨	١٠٥٢٢٢١	١٦٠١٢٢	٤٦٦٨٥٥	٢١٧٢٧٧	٢٧٦٦٦١	٢٥٢٢٨٢	٢١١٢٢٢	١٧٥٥٢	٢٧١٨٨	٤٥١٢٨	٤٥١٢٨	تكوين رأس المال الاجمالي للائتمانات

المصدر :

- (١) الاثتمانات العامة ، المساهبات القوية للثروة (١٩٨٦-٧٣)
- (٢) المجلس القومي للتخطيط ، الخطط الاقتصادية (١٩٨٥-٧٣)
- (٣) المجلس القومي للتخطيط : دراسة تقييم الخطط الخمسية ٤ : الخطة الخمسية في عاها الخاص (١٩٨٠-٧٦)
- (٤) وزارة الاثتمانات العامة : دراسة قطاع الاثتمانات في الاثتمانات خلال الخطة الخمسية (١٩٨٥-٨١) ، بعد اجراء التعديلات عليها .
- (٥) البنك المركزي الاثتماني ، الثروة الاثتمانية الثميرية ، اعداد مخططة .
- (٦) سلطة المساهم الثميرية : ففقات مشروع الثمير من الثمير خلال الثمير (١٩٨٦-٧٥) ، قسم المساهم ، عمان ، ١٩٨٧ ، غير منشور .- أنظر لمسق رقم (٥) .
- (٧) مؤسسة المواثمات : الاثتمانات الثمير على الثمير خلال سنوات الخطة (١٩٨٥-٨١) ، مشروع تقييم الخطة الخمسية (١٩٨٥-٨١) ، غير منشور ١٩٨٦ .- أنظر لمسق رقم (٦) .
- (٨) مؤسسة الاثتمانات : نشاطات مؤسسة الاثتمانات ، ١٩٨٧ .

وبالنسبة لانشاءات الابنية السكنيه فقد تزايدت من حوالي ١٤٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٣٦٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، بمعدل نمو قدره ٢٠.٥٪ سنويا خلال هذه الفترة .

في حين بلغ معدل نمو الابنيه غير السكنيه ١٨.٤٪ سنويا ، فازداد حجم الاستثمارات من ٩٩ مليون دينار ، الى ٧٤٨ مليون دينار لهذه الفترة ، وكذلك فقد نمت الاستثمارات في الانشاءات العامة بمعدل ١٨.٩٪ سنويا ، فارتفعت من ١٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٢٩١ مليون دينار عام ١٩٨٥ .

تبين مما سبق أن معدل نمو الابنية السكنيه يفوق كلا من الابنيه غير السكنيه ، والانشاءات العامة ، وذلك لان العوامل التي تدفع الطلب على الاسكان تعتبر ملحة اكثر من أنواع الطلب على بقية الانشاءات ، كعوامل النمو السكاني ، والتفجير الاسرى ٠٠٠٠ الخ* .

ولتحليل مساهمة الانشاءات حسب نوع الاصول في التكوين الرأسمالي للانشاءات ، والتكوين الرأسمالي الاجمالي ، فان الجدول رقم (١-٧) يبين أن حصة الانشاءات العامة تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة الى التكوين الرأسمالي للانشاءات خلال السنوات ٧٣-١٩٧٩ ، ان تشكل الانشاءات العامة بالمتوسط حوالي ٤٧.٩٪ ،

(*) أنظر الفصل الثاني من هذه الدراسه .

بينما تراجع حصتها بعد عام ١٩٧٩ الى المرتبة الثانية بعد الابنية السكنيه ، ان بلغ متوسطها للسنوات (١٩٨٥-٨٠) ، حوالي ٣١٫٨٪.

في حين أن انشاءات الابنيه السكنيه احتلت المرتبة الثانية من بين التكوين الرأسمالي للانشاءات ككل للسنوات (١٩٧٩-٧٣) ، حيث بلغ متوسط حصتها ٣٤٫٩٪ ، وأتت في المرتبة الاولى للسنوات (١٩٨٥-٨٠) ، ان بلغ متوسط حصتها حوالي ٤٥٫٨٪.

وأخيرا تأتي الابنيه غير السكنيه في المرتبة الثالثة بالنسبة للانشاءات ككل على طول الفتره (١٩٨٥-٧٣) ، فبلغ متوسط حصتها ١٧٫٢٪ للسنوات (١٩٧٩-٧٣) ، و ٢١٫٤٪ للسنوات (١٩٨٥-٨٠) *.

يتضح مما سبق أن الانشاءات العامة حازت على حصة نسبيه عاليه من مجمل التكوين الرأسمالي للانشاءات خلال السنوات (١٩٧٩-٧٣) ، وبعدها تراجع نسبيًا حيث برزت الابنية السكنية في الدرجة الاولى ، وهذا يعني أن معظم النفقات الاستثمارية الانشائية توجهت نحو انشاءات البنيه التحتيه ، والمرافق العامة والاساسية ، كون هذه الانشاءات تتصف بالنشاط العام (الحكومي) ، فهذا يعني أن الحكومة انفقت مبالغ كبيره على الانشاءات العامة هذه ، حيث كان هذا الانفاق متطلبا أساسيا للنمو الاقتصادي الذي شهدته الاردن طيلة هذه الفتره ، وما بعدها حتى عام ١٩٨٣ . فانشاء الهياكل الاساسية هذه تعتبر من أهم قواعد ، ومنطلقات التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية وهو أمر جوهري لها . (١)

(*) تم ترجيح الوسط الهندسي في احتساب هذه النسب لتعادل مجموعها ١٠٠٪ .
(١) هيرشمان ، ألبرت : استراتيجية التنمية الاقتصادية ، (دار النهضة العربية : القاهرة ، ترجمة حسين عمر ، ١٩٦٧) ، ص ١٢١ .

يعزى تراجع نصيب الانشاءات العامة من الاستثمارات الانشائية الكلية للسنوات (٨٠-١٩٨٥) الى أن الاستثمار في هذا النوع من الانشاءات في فترة معينة يغطي حاجة تلك البلاد لفترات لاحقه. فقد دأبت الاردن وبشكل متواصل الى انشاء البنى التحتية ، والاساسيه : من طرق وجسور ، ومطارات ، وشبكات مياه ، وشبكات اتصالات ٠٠٠ الخ ، خلال الفترة المذكوره وبعدها تراجع هذا النشاط نسبيا نظرا لتغطية جزء كبير من حاجة المملكة من هذه الانشاءات ، فلا يتطلب تكرارها انما فقط يتطلب الترميم ، والصيانة في معظم الحالات ، ان يستثنى من ذلك حالة تدمير مطار أو هدم جسر ، مثلا ، عندها يحتاج الى انشاء جديد.

وأما بالنسبة للابنية السكنية ، والتي برزت في المرتبة الاولى للسنوات (٨٠-١٩٨٥) ، فان هذا الانشاء يشتم بالحاجة المستمرة ، حيث تنمو مع الزيادة السكانية ، والعوامل السكانية ، والاجتماعية ، والاقتصادية الاخرى ، كعامل الزواج ، وتغير الدخل ، او الوظيفة مثلا ، لذلك تبقى الحاجة اليها مستمرة ، وأكثر الحاجات. يحتل التكوين الرأسمالي للانشاءات نصيبا هاما من التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ، والاستثمار الاجمالي في الاردن طيلة السنوات (٧٣-١٩٨٥) ، فبلغ متوسط حصتها حوالي ٦٨.٦٪ من التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ، و ٦٩٪ من التكوين الرأسمالي الاجمالي (الاستثمار الاجمالي) لهذه السنوات. من هنا يتبين أن متوسط حصة الانشاءات من الاستثمار الاجمالي أعلى منها نسبة الى التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ؛ هذه النتيجة تعزى الى أن التغير في المخزون كان سالبا في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، وكان مساويا للصفر عام ١٩٨٤ ، الجدول رقم (٦-١) .

ومن هذا تظهر لنا الاهمية الكبرى لنشاط قطاع الانشاءات في الاستثمار المحلي ، ان أنه من الضروري وضع قطاع الانشاءات ضمن استراتيجيات التنمية

والتخطيط الاقتصادي في الاردن ، حيث أن تطبيق سياسة ناجحة في هذا القطاع سوف تظهر آثارها الايجابية بصورة سريعة على الاستثمار ، وبالتالي على الاقتصاد ككل.

لذا ينبغي وضع سياسات ، وبرامج لتطوير صناعة الانشاءات بحيث تتوقف — لها الادارة ، والتخطيط السليم لتستوعب التقنيات الحديثة ، وتصبح قادرة على تنفيذ المشاريع الانمائية الكبيرة في الاردن ، وان تتوجه الى الاسواق العربية للمساهمة في تنفيذ المشاريع الانمائية العربية ، وبالتالي تصبح الدعامة الاساسية للاقتصاد الاردني ، والمرتكز الرئيسي له. (١)

(١) أنظر :

المجلس القومي للتخطيط: طبيعة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومنهجيته وتقييم أدائه

في الاردن ، ١٩٨٣ ، ص ٢٨ .

٤٠٥-١. العمالة في قطاع الانشاءات :

يستحوذ قطاع الانشاءات على حصة نسبية عالية من العمالة الاجمالية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ؛ وذلك لان عنصر العمل يعتبر أهم المدخلات الاساسية لقطاع الانشاءات .

والى جانب العمل هناك حجم الاستثمارات ، والكفاءة الادارية والتنظيمية ، والتطور التكنولوجي ، حيث تعتبر جميعها عناصر اساسية وهامة في العملية الانتاجية ، وبالتالي في التنمية الاقتصادية الشاملة. (١)

سوف يتم في هذا الجزء تحليل نصيب قطاع الانشاءات من العمالة الاردنية والوافدة موزعة حسب النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الاردني ، ونتاجية العام خلال الفترة (١٩٨٥-٧٩) .*

٤٠٥-١-١ حجم العمالة في قطاع الانشاءات :

من أبرز سمات البحث والتحليل للعمالة في قطاع الانشاءات اجراء تقديرات قياسية لحجم العمالة فيه نظرا لكونها عمالة غير دائمة ، حيث يتم استخدام العمال في فترة محددة تنتهي بانتهاء المشروع ، مما يؤدي الى عدم تنظيم سوق العمل في هذا القطاع .

(١) الحوراني ، محمد هيثم : اساسيات اقتصاد العمل والموارد البشرية ، (وزارة العمل ، مشروع وحدة الثقافة السكانية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، ١٩٨٠) ، ص ١٣٥ .

(*) لم يقدر الباحث القوي العاملة المستخدمة في قطاع الانشاءات للسنوات السابقة (١٩٧٨-٧٣) ؛ لعدم توفر البيانات الدقيقة .

تشير البيانات المتاحة الى أن قطاعات الانتاج السلعي تستحوذ على حوالي ثلث القوى العاملة الاردنية ، فقد ارتفع حجم العمالة المستخدمة في هذه القطاعات من ١٣١٩٩٣ عام ١٩٧٩ الى ١٤٠٨٤٠ عام ١٩٨٥ ، اي بمعدل نمو قدره ١.٠٠٪ سنوياً ، وذلك كما يظهره الجدول رقم (٨-١) .

يستحوذ قطاع الانشاءات من بين قطاعات الانتاج السلعي ، على أعلى نسبة من مجمل القوى العاملة الاردنية بعد قطاع الخدمات . ففي عام ١٩٧٩ استخدم نسبة ١٢.٩٩٪ في حين استحوذ قطاع الزراعة على ١١.٥٣٪ ، وقطاع الصناعة استخدم ٨.٦٢٪ في ذلك العام . وما تجدر الاشارة اليه أن هناك تحولاً جوهرياً في نسبة القوى العاملة المستخدمة في بعض قطاعات الانتاج السلعي ، حيث يظهر ذلك بشكل واضح في قطاع الزراعة ، ففي الوقت الذي كان فيه حوالي ثلث القوى العاملة الاردنية تعمل في الزراعة عام ١٩٦١ ، أصبح يعمل في هذا القطاع ١١.٥٣٪ عام ١٩٧٩ ثم انخفض الى ٧.٨١٪ عام ١٩٨٥ .

وفي نفس الوقت تزايدت الاهمية النسبية لاستخدام القوى العاملة في قطاعات الصناعة والتعدين ، والكهرباء والمياه خلال الفترة (٧٩-١٩٨٥) ، بينما انخفضت قليلاً نسبة استخدام القوى العاملة الاردنية في قطاع الانشاءات من ١٢.٩٩٪ عام ١٩٧٩ الى ١١٪ عام ١٩٨٥ ، رغم تزايد أعداد العاملين في هذا القطاع منذ عام ١٩٧٩ ، وحتى عام ١٩٨٤ ، حيث ازداد من ٥٠٨٠٢ عامل الى ٥١٥٠٧ عامل عام ١٩٨٤ في حين تراجع الى ٥٠٨٤٢ عامل في عام ١٩٨٥ .

ومن تحليل العمالة المستخدمة في قطاعات الانتاج السلعي ، نجد أن قطاع الانشاءات يستحوذ على أعلى نسبة من القوى العاملة المحلية ، رغم انخفاض هذه النسبة بعد عام ١٩٧٩ ؛ ان يعود انخفاض نسبة القوى العاملة الاردنية الى تزايد استخدام العمالة

٤٢ -
جدول رقم (١ - ٨)

المالكة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي

للسنوات (١٩٦١ ، و ١٩٨٥-٧٩)

السنوات	١٩٦١	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
النشاط الاقتصادي	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
الزراعية	٧٢١٧٧	٤٥٠٩٢	١١٥٩٣	٢٨٤٨٢	٣٤٨٥١	٣١٩٨٢	٣٤٠٤٤	٣٦١٠٥
التعدين والصناعة التحويلية	٢٢٢٧٨	٣٣٧١٢	٤٨١	٢٨٧٩٠	٤٠٧٩٠	٤٢٤٦٥	٤١٣١٦	٤٨٨٠٦
الكهرباء والبناء	١٢٥	٢٢٨٦	١٦٧	٣١١١	٢٤٨٢	٣١٤٩	٤٤٧٩	٥٠٨٤
الانشاءات	٢٢١٨٧	٥٠٨٠٢	١٤٩٩	٥٠١٤٢	١١٢٢٤	٥١٣٦٥	٥١٥٠٧	٥٠٨٤٢
مجوع قطاعات الانتاج المحلي	١١٨٢٢٧	١٣١٩١٣	٣٢٧٥	١٢٢١٤٩	١٣٠٢٤٧	١٢٠٧١٢	١٣٢٢٤٢	١٤٠٨٤٠
مجوع قطاعات الخدمات	١٩٤٧٣	٢٥١٠٩٦	١٦٢٥	٢٨٠٧٨١	٢٩٠١١٧	٣٠٢٢٤١	٣١١٥٢٩	٣٢١٣٦١
المجموع الكلي	٢١٧٨٤٠	٣٩١٠٨٩	١٠٠	٤٠٥٢٤٥	٤١٢٢٣٨	٤٢٠٥٤٤	٤٤٧٨٨٥	٤٦٢٢٠١
حجم القوى العاملة الأردنية	٢١٧٨٤٠	٤٠٥٢٧٤	٤٢٠٠٤٧	٤٣٥٢٥٩	٤٥١٢٢٨	٤٦٧٦٧١	٤٨٤٧٢٤	٥٠٢٢٩٢

المصدر : ميسس ابراهيم : جداول القوى العاملة ، وزارة التخطيط ، ١٩٨٢ ، ص ١٢ ، ١٤ ، ١٥ -

الوافدة في هذا القطاع خلال الفترة (١٩٨٥-٧٩) ، كما يتبين من الجدول رقم (٩-١) ، فكان متوسط نسبة القوى العاملة الوافدة المستخدمة في الانشاءات الى مجمل العمالة الوافدة ٣٣,٣٪ سنويا. كما نلاحظ من الجدول رقم (٩-١) أن هناك تزايدا مستمرا في العمالة الوافدة المستخدمة في قطاع الزراعة ، فقد ارتفعت النسبة من ٨,٨٪ عام ١٩٧٩ الى ٣٤,٣٪ عام ١٩٨٥ ، مما يدل على توجه العمال الوافدين الى العمل في القطاع الزراعي ؛ وذلك بسبب ابتعاد العامل الاردني عن العمل في الزراعة ، والبحث عن عمل ذي مكانة اجتماعية أفضل ، وأظهرت نتائج دراسة ميدانية لعام ١٩٨٤ حول العمالة الوافدة أن من أهم اسباب قبول العمال الوافدين وتشغيلهم محليا هو تدني أجورهم ، وعدم قبول العمال الاردنيين بعض أنواع العمل ، كالعمل في الزراعة ، أو بعض أنواع الخدمات ، وبحسبهم عن عمل ذي مكانة اجتماعية ورفاهية أعلى. (١)

أما في قطاعي الصناعة والتعدين ، والكهرباء والمياه فيظهر تزايد طفيف في استخدام القوى العاملة الوافدة ، حيث ارتفعت النسبة من ٦,٦٦٪ عام ١٩٧٩ في قطاع الصناعة والتعدين الى ٧,٩٪ في عام ١٩٨٥ ، في حين ارتفعت من ٠,٤١٪ عام ١٩٧٩ في قطاع الكهرباء والمياه الى ١,٠٪ عام ١٩٨٥.

وتظهر البيانات الواردة حول العمالة الوافدة ، في جدول رقم (٩-١) أن هناك تزايدا في اعداد العمالة الوافدة بشكل مضطرب ، فقد ارتفع عددها من ٤١٠٤٢ عام ١٩٧٩ الى ١٥٣٥٩١ عام ١٩٨٤ بمعدل نمو قدره ٣٠,٢٪ سنويا خلال هذه الفترة ، بينما تراجع عددهم في عام ١٩٨٥ الى ١٤٣٠٠٠ عامل ، وذلك نظرا للاجراءات ،

Royal Scientific Society: The Scio-Economic Impact of Guest Workers (١)

In Jordan, (Amman, 1986, Vol. 1), PP.

43-46.

البيانات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
النشاط الاقتصادي	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
الزراعة	٣٤,٣٢	٣٠,١٢	٤٣,٧٨	٢٤,٦١	٢٤,٦٥٣	١٤,٤٣	١٩,٠٤٣	٢٠,٣٩	١٤,٤٣	١١,٤٨٠	٨,٣٨
التصنيع والمناجم الحثوية	٧,٩٤	١١,٥٣٠	٧,٣٧	٧٥٠,٧	٩,١٦	٤١٠,٩	٥١٩,١	٦,٠٩	٩,١٦	٤١٠,٩	٢,٦٦
الكهرباء والمياه	١,٢٠	٠,٩٦	١,٧٨	٧٢٢	٠,٨٣	١,٠٧٨	٥١٣	٥١٣	٠,٨٣	٢١٩	١,٦٨
الانتعاشات	٢,١٠	٤,٣٣٠	٤,٨٤٤	٣,٨٥٧	٣,٤٥٩	٢,٤٣٨	٢,٤٣٨	٢,٤٣٨	٢,٤٣٨	٢,٤٣٨	١,٧٠٣
مجموع قطاعات الانتاج الصناعي	٧٤,٤	١٠,٣٧٣	٨,٠٦	١٠,٤٨٩	٦١,٢	٦١,٢	٥٤,٢٥	٥٤,٢٥	٤٨,١	٢٨,٢٩	٥٧,٤
مجموع قطاعات الخدمات	٢٥,٦	٢,٦٢٧	٢,٩٦	٤,٤٩٩	٣,٨٨	٣,٨٨	٣,٨٧٧	٤,٤٩٩	٤,٤٩٩	٤,٤٩٩	١,٧٤٨
المجموع الكلي	١٠٠	١٤,٠٠٠	١٠٠	١٣,٠٠٠	١٠٠	١٣,٠٠٠	١٠٠	١٣,٠٠٠	١٠٠	٧,٩٥٦	١٠٠

تصغير :

حسب ابراهيم ، المربع السابق ، ص ١٩

والسياسات التي اتخذتها الحكومة للحد من العمالة الوافده.

وتتركز العمالة الوافده في قطاعات الانتاج السلعي، اذ بلغ متوسط نسبتهم في هذه القطاعات الى مجمل العمالة الوافده حوالي ٦٣,٥% سنويا خلال الفتره (١٩٨٥-٧٩) ، كما وصلت هذه النسبة الى أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٣ ، فبلغت ٨٠,٦% ، واستحوذت على معدلات عالية في السنوات (١٩٨٥-٨٣) ، حيث بلغت بالمتوسط ٧٥,٠% سنويا خلال هذه الفتره.

يوضح الجدول رقم (١٠-١) مجمل العمالة في الاردن موزعة حسب النشاط الاقتصادي ويشير الى أن حجم العمالة الكلية قد تزايد من ٤٣٢١٣١ عام ١٩٧٩ الى ٦٠٥٢٠١ عام ١٩٨٥ اي نما بمعدل ٥,٨% سنويا خلال الفتره (١٩٨٥-٧٩) . ويشير هذا الجدول الى أن نسبة القوى العاملة المستخدمة في قطاعات الانتاج السلعي قد تزايدت بعد عام ١٩٨٠ ، فارتفعت من نسبة ٣٦,٩% من مجمل القوى العاملة عام ١٩٨١ الى ٤١,٨% عام ١٩٨٣ ، ثم انخفضت قليلا الى ٤٠,٦% عام ١٩٨٤ واستقرت حول هذه النسبة عام ١٩٨٥ ، اذ قدرت بـ ٤٠,٨%.

ويعزى هذا الى ارتفاع القوى العاملة الوافده المستخدمة في هذه القطاعات عام ١٩٨٣ ، حيث وصلت الى ٨٠,٦% من مجمل القوى العاملة الوافده ، بينما انخفضت تلك النسبة في عام ١٩٨٤ ، حيث وصلت الى ٧٠,٤% ، كما تم الاشارة اليه في الجدول رقم (٩-١) .

يبرز قطاع الانشآت بأعلى حصة نسبية من حجم القوى العاملة الاجمالية المستخدمة في الاردن من بين قطاعات الانتاج السلعي ، حيث يعمل به نسبة متوسطها ٤٢,٤% سنويا خلال الفتره (١٩٨٥-٧٩) . فقد تزايدت هذه النسبة سنويا الى أن وصلت أعلاها في عام ١٩٨٣ ، اذ بلغت ٤٣,٣% ، بينما تراجع نسبيا في عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، كما يظهره الجدول رقم (١١-١) .

ويأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثانية ، إذ يستحوذ على نسبة متوسطها ٣١٫٩% ، بينما يأتي قطاع الصناعة والتعدين في المرتبة الثالثة ، وذلك بحيازته على ٢٣٫٦% ، وأخيرا قطاع الكهرباء والياه يحوز على نسبة متوسطها ٢٫٠% . ويرسب معدل نمو السكان في الاردن بمعدل نمو القوى العاملة ، والذي بلغ حوالي ٣٫٩% سنويا ، حيث ارتفع عدد السكان من ٢١٣٣٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٩ الى ٢٦٩٣٧٠٠ نسمة عام ١٩٨٥ ، نجد أن معدل نمو القوى العاملة الاجمالية (الاردنية ، وغير الاردنية) المتواجده في الاردن يفوق معدل نمو السكان بحوالي النصف .

ومقارنة معدل نمو السكان بمعدل نمو القوى العاملة الاردنية فقط خلال الفترة (١٩٨٥-٧٩) ، نجد أن القوى العاملة الاردنية نمت بمعدل ٣٫٦% سنويا ، فـقـد ازدادت من ٤٠٥٢٧٤ عام ١٩٧٩ الى ٥٠٢٣٩٣ عام ١٩٨٥ بما فيها البطالة للعمال الاردنيين . بينما يساوي ٢٫٨% سنويا فقط للعماله الاردنية المستخدمة باستثناء البطالة . في حين أن معدل نمو القوى العاملة الوافده في تلك الفترة بلغ حوالي ٢٣٪ سنويا ، فضلا عن أن اجمالي القوى العاملة الوافده يعادل قرابة ثلاثة اضعاف اعداد الباحثين عن عمل من القوى العاملة في الثمانينات من هذا القرن . (١)

من هذا التحليل يتضح أن العمالة الوافده تنمو بمعدلات متسارعة ، وأعلى من معدلات النمو السكاني ، لذا فان ثمة دورا هاما ينبغي أن تضطلع به الحكومة الاردنية باتباع سياسة جادة نحو تخطيط القوى العاملة ، وخصوصا التركيز على الحد من نوعية ، وحجم القوى العاملة الوافده ، وبالتالي ايجاد الوسائل ، والسبل الكفيلة للمساهمة في حل مشكلة البطالة التي يعيشها الاردن في هذه الآونة .

(١) العكل ، محمد عبدالهادي : " سوق العمل الاردني : الواقع وآفاق المستقبل "

(عمان ، الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن ، محاضره

القيت في ندوة القيادات النقابية المنعقدة في عمان خلال

الفترة ١٧-٢٢/١٠/١٩٨٧ ، غير منشوره) ، ١٩٨٧ .

جدول رقم (١٠١)

المعالة (الآلية وغير الآلية) في الأردن حسب النشاط الاقتصادي

للسنوات (١٩٨٥-٢٠٠٩)

السنة	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	النشاط الاقتصادي
النسبة	١٤,٠٨	١٣,٣٥	١٣,٣٨	١٣,٣٨	١١,٣٦	٥٢,٨١٢	١١,٣٤	١١,٣٤	٤٩,٠٠٨	الزراعة
العند	٨٥١٨٨	٨٠٣٢٤	٧٥٤٦١	٨١٣٨	٦١٥٠٤	١٠٩	٣٦٤٤٧	٨,٤٣	٣٦٤٤٧	التصنيع والمناعة التحويلية
النسبة	١٠,١٤	٩,٦٦	٩,٤	٨,٩٣	٤٤٤٨١	٨,٢٦	٢٠٢٢	٨,٤٣	٢٠٢٢	الكهرباء والمياه
العند	٦٥١٤	٥١٥٤	٥٠٢٧	٥,٧٩	٤٢٤٤	٣,٢٥	٢٥٥٤	٢٥٥٤	٢٥٥٤	الانشاءات
النسبة	١٥,٧٣	١٦,٢٢	١٦,٢٦	١٦,٦	١٦,٠٣	٧٣٣١٣	١٥,٧	١٥,٧	١٧٨٣٨	مجموع قطاعات الانتاج السلمي
العند	٢٤٧٠٤٣	٢٤٤٤٩٩	٢٣٥١١	٣٧,٧	٢٠٣٨٤٦	٢٤,٩	١٦٩٢٣٢	٢٦,١	١٥٥٨٤٧	مجموع قطاعات الخدمات
النسبة	٥٩,٢	٥٩,٣٥	٦٢,٤٤٢	٦٢,٣	٦٢,٣	٦٥,١٧٩	٦٢,٩	٦٢,٩	٦٧٦٢٨٤	المجموع الكلي
العند	٦٠٥٢٠١	٦٠٤٧٦	٥٦٤٠٠٣	١٠٠	٥٤٠٥٤٤	٤٨٤٩١١	٤٣٦١٣١	٤٣٦١٣١	٤٣٦١٣١	

المصدر :

مجلس ابراهيم : المراجع السابق ، ص ٢٦ .

جدول (١١-١)

النسبة المئوية للعمالة المحلية والوافدة لقطاعات الانتاج السلعي

للسنوات (١٩٨٥-٧٩)

السنة	السنوات					قطاع الانتاج السلعي
	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٣٤٥	٣٢٨٥	٣٢٠٣	٣٠٢	٣٠٨	٣١٢	٣١٥
٢٤٤	٢٣٨٣	٢٢٥٣	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٧	٢٣٤
٢٦	٢٤٢	٢١٣	٢١	٢٠	١٨	١٦
٣٨٥	٤٠٩٠	٤٣٣١	٤٤٠	٤٣٤	٤٣٣	٤٣٥
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : تم احتسابه من الجدول رقم (١٠-١)

٢-٤-٥-١ انتاجية العامل في قطاع الانشاءات

تعتبر انتاجية العامل من العناصر الهامة والاساسية في تحقيق النمو الاقتصادي الى جانب زيادة الاستثمارات ، والتكوين الرأسمالي ، لذا فان رفع الكفاءة الانتاجية للعامل ، وكفاءة استخدام رأس المال في العمليات الانتاجية ليعتبران من القضايا الهامة . والرئيسية في تنمية الاقتصاد القومي.

يستخدم مفهوم انتاجية العطلل للتعبير عن كفاءة العمل المبذول في العملية الانتاجية ، وهي تعبر كذلك عن الفعالية في العمل ، وحسن سيره ، ونجاحه ضمن الظروف البيئية ، والتكنولوجية ، ووفرة رأس المال للمنشأة بشكل عام. وهناك عدة طرق ، وعدة مقاييس للانتاجية : فمنها ما يعبر عن العلاقة الكمية للانتاج ، وحجم عناصره ، وآخر يعبر عن العلاقة القيمة بين الانتاج ، وعناصره ، وهناك الانتاجية الكلية ، والانتاجية الجزئية ، الى غير ذلك .(١)

تظهر الدراسات أنه من أجل قياس الانتاجية يتوفر لدينا ثلاثة مفاصل رئيسة للبيانات يمكن استخدامها ، وهي (٢):

- ١- قيمة او كمية الناتج الكلي للصناعة ، أو القطاع بما فيه المواد المستخدمة نسبة الى قيمة ، او كمية العمل.
- ٢- القيمة المضافة الاجمالية ، عدا المواد ، ومستلزمات الانتاج ، نسبة الى قيمة ، او كمية العمل المستخدم.

(١) لفريد من التفصيل أنظر :-

العلي ، وجيه عبدالرسول : الانتاجية ، مفهومها ، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها

(دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٣) .

Hillebrandt, Patricia: Analysis of The British Construction Industry, (٢)

Op.cit, PP. 222-224.

٣- صافي القيمة المضافة ، وهي الاجور ، والرواتب ، والارباح ، والفوائد ، وصافي الضرائب غير المباشر ، ما عدا الاهتلاك ، أى البند الثاني مطروحا منه الاهتلاك .

تعد القيمة المضافة الصافية الاساس الموضوعي لحساب مؤشر انتاجية العمل البشرى المبذول ، اذ يعتبر هذا المعيار أهم المعايير للحكم على مدى نجاح المشروع الصناعي ، أو القطاع الاقتصادي وعلى حسن أدائه (١). وعليه فان :

$$\text{متوسط الانتاجية الصافية للعامل} = \frac{\text{صافي القيمة المضافة}}{\text{عدد العمال}}$$

تكتنف انتاجية العامل الكثير من المشاكل ، وصعوبات القياس ، وكثرة العوامل المؤثرة فيها ، فهناك مشاكل تتعلق بقياس الناتج كتعدد المنتجات وخصوصا المنتجات تحت التشغيل ، وتعدد الاجزاء المستورده منها ٠٠٠ الخ ، وأخرى تتعلق بقياس العمل ، كاختيار القوى العاملة ، واختيار زمن قياس العمل ٠٠٠ الخ (٢).

أما العوامل التي تؤثر على الانتاجية فهي كثيرة جدا ، ويصعب قياس العديد منها ، ويمكن تصنيف هذه العوامل في ست مجموعات رئيسة هي :- (٣)

(١) السمّك ، محمد أزهر ، وآخرون : أساسيات الاقتصاد الصناعي (جامعة الموصل ؛

العسراق ، ١٩٨٤) ، ص ٤٩١ .

(٢) العلي ، وجيه عبدالرسول : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٣) السمّك ، وآخرون : المرجع السابق ، ص ص ٤٨٠-٤٩٠ .

- ١- العوامل المتعلقة بالقوى العاملة في الصناعة : كتطوير مؤهلاتهم ، وقدراتهم العقلية ، والجسدية ، والحد من أوقات الضياع ، والانتظار ، وتعميق ممارسة العمل الجماعي في الوحدات الانتاجية ٠٠٠ الى غير ذلك .
- ٢- العوامل المتعلقة بوسائل العمل في الصناعة : كدرجة المكثنة ، وقدرة الآلات على الانجاز ، ومرونة استخدام الاجهزة في نفس الوقت ، والعمر الانتاجي للمعدات ، ودرجة الانتفاع من وسائل الانتاج .
- ٣- العوامل المتعلقة بموضوع العمل في الصناعة : كطبيعة ، ونوعية المواد الاولية وخصوصا المصنعة ، وقابلية تصنيع هذه المواد ، وقابليتها للنقل ، والخزن ، ودرجة الاستفاده منها وتجنب هدرها .
- ٤- العوامل المتعلقة بتنظيم العمل في الصناعة : وهي درجة التركز والتركيز في الانتاج الصناعي ، فالتركز (Centralization) ايجاد مجتمعات صناعية تضم مجموعة منشآت تقيم فيما بينها اتفاقات بالعمل لمصلحة الانتاج ، وكفاءته مع احتفاظ كل وحدة أو منشأة باستقلاليتها .
- أما التركيز (Concentration) فهي عملية دمج كلي لمجموعة منشآت مماثلة في مصنع واحد كبير بحيث تغد كل منشأة استقلاليتها .
- ٥- مجموعة العوامل المتعلقة بالاساليب ، والطرق التكنولوجية : كتحسين المكائن الحديثة في الانتاج ، وحسن ادارتها ، وتشغيلها ، وصيانتها ، واستخدام الخامات الجديدة بأفضل الاساليب العلمية ، والتقنية ، والحد من كل المظاهر غير الضرورية في التصميم ، والمحافظة على تحسين نوعية الانتاج المرغوبة .
- ٦- مجموعة العوامل الاجتماعية : وهي التي تدخل ضمن القيم الاجتماعيه ، والمستوى الثقافي ، والعلاقات الصناعية ، وتوفير المزايا الصحية ، والرفاهية للعمال في المنشآت ، وتفاعلهم مع بعض ومع الآخرين خارج الصناعة .

يواجه قياس انتاجية العمل في قطاع الانشاءات مشكلة ، وحتى في الدول
المتقدمة ، وذلك بسبب الطبيعة غير المتجانسة (Heterogeneous) لمدخلات ،
ومخرجات الانشاءات . فالانتاجية تختلف فيما بين أنواع الانشاءات (الابنية
والانشاءات العامة) ، ونماذجها ، وأيضاً تختلف حسب التوزيع الجغرافي ، وحجم
المشروع والتقلبات على مدار الزمن .^(١)

ويجدر بنا احتساب انتاجية العامل في قطاع الانشاءات الاردني
للسنوات (١٩٨٥-٧٩) ، لالقاء نظرة عامة على تطورها خلال هذه الفترة .
ولحساب الانتاجية الصافية للعامل ، فقد تم استثناء اهتلاك الاصول الثابتة ،
أو المخزون الرأسمالي من القيمة المضافة الاجمالية ، على افتراض أن نسبة الاهتلاك
تعادل ٤٪ من مجمل القيمة المضافة لقطاع الانشاءات* .

Ural, Oktay: Housing, Policy, Financing, Construction, Vol. 1, (Pergamon (1)
Policy Studies; U.S.A 1979),
P. 55.

(*) من الجدير بالذكر أن خبير الامم المتحدة لدى وزارة التخطيط قام بمعالجة الاستثمارات
في قطاع الانشاءات للفترة (١٩٩٠-٨٦) ، ان اعتبر أن نسبة الاهتلاك تقدر قيمتها
ما بين صفر و ٥٪ سنوياً .

أنظر : مهدي ، فاضل : * ملاحظات منهجية حول طريقة معالجة الاستثمارات بقطاع
الانشاءات في مشروع الاطار العام لخطة التنمية الخمسية

الثالثة ٨٦-١٩٩٠* ، (وزارة التخطيط Project

JOR/84/002 ، ص ٧٠)

كذلك فان وزارة الاشغال العامة تعتمد نسبة ٥٪ كتأمين (كفاله) على الاشغال التي
تنفذها الشركات الهندسية ، وأعمال المقاولة لها ، ان تعتبر هذه النسبة كتكلفة صيانة
متوقعة للمشاريع الانشائية .
اضافة الى أن مؤسسة الاسكان تأخذ نسبة ٥٪ من قيمة الانشاء على الشركة الهندسية ،
وأعمال المقاولة ، على اعتبار أن هذه التكلفة تعد على الاكثر كتكلفة صيانة سنوية .

تتفق آراء المؤسسات الرسمية العاملة في قطاع الانشاءات في الاردن ان تكاليف الصيانة تثل عن هذه النسبة (٥%) من قيمة الانشاء وخصوصا لمشاريع الابنية ، ان تتراوح ما بين ٢% الى ٣% فقط . وأما الاشغال الانشائية الاخرى فقد تصل نسبتها الى ٥% ، وذلك يعتمد على كفاءة أداء أعمال المقاولة ، وحسن الاشراف عليها ، وبالتالي حسن تنفيذ المشروع . ولهذا تم اختيار نسبة ٤% من القيمة المضافة كنسبة اهتلاك* .

ولاستبعاد أثر التغير في الاسعار ، فقد تم حساب القيمة المضافة الصافية بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ ، ان اعتمدت الارقام القياسية لتكاليف المعيشة كمخفض Deflator للقيمة المضافة . بيد أن المخفض المناسب أكثر لقطاع الانشاءات يكون بواسطة عمل رقم قياسي لقيم المدخلات المستخدمة في الانتاج ، ولكن هناك صعوبات خاصة في هذا القطاع ، وأخرى اضافية في تطبيقها ؛ لهذا يصعب عمل مخفض خاص بقطاع الانشاءات . (١)

(*) يجدر بالملاحظة أن نسبة الاهتلاك في بيانات الاحصاءات العامة لهذه السنوات كانت تتراوح ما بين ٣% الى ٥% فقط من القيمة المضافة لقطاع الانشاءات ككل .

اضافة لذلك فان نسبة الاهتلاك للابنية ، والمنشآت تعادل ٢٩% من قيمتها الاجمالية في التعداد الصناعي لعام ١٩٨٤ .
أنظر :

دائرة الاحصاءات العامة : التعداد الصناعي لعام ١٩٨٤ . كانون أول ١٩٨٦ ، ص ٩ .

(١) Arkadie. and Frank : Economic Accounting and Development Planning

ing, (Oxford University Press; U.S.A, 1968),

PP. 308-310.

يتبين من الجدول رقم (١٢-١) أن انتاجية العامل الصافية في الانشاءات قد بلغت بالمتوسط ١٢٧٤ دينار سنويا خلال الفترة (١٩٨٥-٧٩) ، ان بلغت أوجها في عام ١٩٨٢ ، فوصلت الى ٢٣٦٣ دينار للعامل الواحد ؛ وذلك بسبب الزياده الكبيره في استثمارات الانشاءات لذلك العام ، بينما تراجعت بعد هذا العام الى أن وصلت الى ٩٨٠ دينار للعامل عام ١٩٨٥ ؛ وذلك يعزى الى تراجع القيمة المضافة لهذه السنوات بنسبة أكبر منها لعدد العمال* .

وأخيرا فقد نمت انتاجية العامل الصافية فقط خلال السنتين ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، بينما تراجعت خلال السنوات الاخرى ، فتراجعت بشكل حاد عام ١٩٨٣ ؛ وذلك بسبب النمو الكبير في العام السابق لها (١٩٨٢) ، والبالغ ٧٧,٣% .

(*) في مقالة بعنوان " انتاجية العامل في الاردن " ، للدكتور عيسى ابراهيم ، (مجلة العمل ، وزارة العمل ، العدد ٣٤ لسنة ١٩٨٦ ، ص ص ٥٦-٦٠) ، خلص الكاتب الى أن انتاجية العامل بشكل عام قد تراجعت منذ عام ١٩٨٢ ، وحتى عام ١٩٨٥ ، وانها قد تذبذبت خلال الفترة (١٩٨٥-٨٠) في قطاعات الزراعة ، والصناعة والتعدين ، والنقل والمواصلات ، والخدمات الاجتماعية ، والاداره العامة والدفاع . في حين انها قد تراجعت في القطاعات الاقتصادية الاخرى .

كذلك أنظر لكاتب المقالة :

ابراهيم ، عيسى : جداول القوى العاملة ، (وزارة التخطيط ، ١٩٨٦)
الجدول رقم (٤٤) ، ص ٦٣ .

جدول رقم (١٢-١)

انتاجية العامل في قطاع الانشاءات

للسنوات (٧٩ - ١٩٨٥)

السنوات	صافي القيمة المضافة باسعار عام ١٩٧٩ NVA	عدد العمال L	الانتاجية الصافية للعامل = NVA/L بالدينار	معدل نمو الانتاجية (١) (%)
١٩٧٩	٨٨٦٣٩٠٠٠	٦٧٨٣٨	١٣٠٧	-
١٩٨٠	١٠٠٢٥٦٠٠٠	٧٣٣١٣	١٣٦٨	٤٧
١٩٨١	١٠٨٠٦٧٠٠٠	٨١١٤٣	١٣٣٢	(٢٦)
١٩٨٢	٢١٢١٦٢٠٠٠	٨٩٨٠٢	٢٣٦٣	٧٧,٢
١٩٨٣	١٠٩١٧٧٠٠٠	١٠٢٠٢٦	١٠٧٠	(٥٤,٧)
١٩٨٤	١٠١٦٤١٠٠٠	٩٩٩٥٦	١٠١٧	(٥,٠)
١٩٨٥	٨٤٦٨٦٠٠٠	٩٥١٧٢	٨٩٠	(١٢,٥)

المصدر :

(١) الجدولين رقم (٤-١) ، (١٠-١)

(٢) ملحق رقم (٢)

(١) معدل نمو الانتاجية = $\frac{\text{الانتاجية لسنة المقارنة}}{\text{الانتاجية للسنة السابقة}}$ - ١

الرقم بين قوسين يعني أن القيمة سالبة (تراجع الانتاجية)

خلاصة :

٦-١

تناول هذا الفصل تحليل تطور قطاع الانشاءات الاردني خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) .
فقد برزت أهميته في الاقتصاد الاردني من خلال :

- (أ) مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ان يساهم بـ ١٠.٣٪ سنويا بالمتوسط بسعر السوق ،
- (ب) حصته من التكوين الرأسمالي الاجمالي ، والتي بلغت ٦٨.٦٪ سنويا بالمتوسط .
- (ج) استخدامه للعمالة ، حيث يستخدم ما نسبته ١٦.٢٪ سنويا بالمتوسط من العمالة الاجمالية (المحلية والوافدة في الاردن) . خلال الفترة (١٩٨٥-٧٩) .

وكذلك فقد نما قطاع الانشاءات بمعدل ١٩.٤٪ سنويا بالاسعار الجارية ،
وبمعدل ٨.٩٪ سنويا بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ .

تساهم القيمة المضافة للانشاءات بحوالي ٣٠٪ بالمتوسط سنويا خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) نسبة الى قطاعات الانتاج السلعي ، ان يأتي بعد قطاع الصناعة والتعدين . اضافة الى ذلك فان جزءا من القيمة المضافة الفعلية المتولده من قطاع الانشاءات تظهر في القطاعات الاخرى ، ومن الصعب فصلها عن القيمة المضافة لبقية النشاطات الاقتصادية .

خلصت الدراسة ان هناك علاقة ارتباط ايجابية وطيدة بين نصيب الفرد من القيمة المضافة والتكوين الراسمالي في الانشاءات ، ونصيبه من الناتج المحلي الاجمالي ، ان بلغت درجة الارتباط حوالي ٨٦٪ ، وان هذه العلاقة خطية نسبية ، كما ان نصيب الفرد من القيمة المضافة يزداد مع زيادة نصيبه من الناتج المحلي ، وان الاول ينمو بمعدل أسرع منه للثاني ، أي أن القيمة المضافة للفرد ذات حساسية عالية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، والذي يؤكد اعتماد نشاط

الانشاءات (الطلب عليه) على نصيب الفرد من الناتج المحلي ، وبالتالي دخله السنوي الى حد كبير . كذلك ، فان الميل الحدى للانفاق على الانشاءات يقدر بـ ٠.٣٥ ، أي أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار دينار واحد سيزيد من الانفاق على الانشاءات لكل فرد بمقدار ٠.٣٥ من الدينار ، بينما يذهب منه ٠.١٣ الى القيمة المضافة الانشائية .

تبرز الابنية السكنية بحوزتها على أعلى معدل نمو من بين الانشاءات ككل ، ان قدر معدل نموها ٢٠.٥% سنويا خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، ونمت الانشاءات العامة بمعدل ١٨.٩% سنويا ، ومن ثم الابنية غير السكنية بمعدل ١٨.٤% سنويا . كذلك فقد حازت الانشاءات العامة على نصيب الاسد من التكوين الرأسمالي للانشاءات فبلغت ٤٧.٥% للفترة (١٩٧٩-٧٣) ، و ٣٤.٦% للابنية السكنية ، و ١٧.٣% للابنية غير السكنية . في حين أتت الابنية السكنية في المرتبة الاولى للفترة (٨٠ - ١٩٨٥) ، فبلغت حصتها ٤٣.٤% سنويا ، ومن ثم الانشاءات العامة فبلغت ٣١.١% سنويا ، وأخيرا الابنية غير السكنية فبلغت ٢٠.٣% سنويا .

حوزة الانشاءات العامة على الحصص الكبرى في الفترة (١٩٧٩-٧٣) من التكوين الرأسمالي تعبر عن الحجم الكبير للانفاق العام على الانشاءات العامة ، من طرق ، وجسور ، ومطارات ، وكهرباء ، ومياه ٠٠٠ الخ ؛ وذلك بسبب حاجة الاردن في تلك الفترة الى انشاء البنى التحتية ، والمرافق الحيوية ، والتي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية .

أما احتلال الابنية السكنية مركز الصدارة في الفترة (١٩٨٥-٧٩) ، فيدل على استمرار تزايد الحاجة للاسكان في الاردن ، والتي تنصف بالاستمرار المتراكم سنة تلو الاخرى مقارنة بنشاط الانشاءات العامة ، والذي يعتبر الطلب عليه ضروريا بداية الامر ، اي أن فتح ، وتعميد طريق معينة ، او انشاء شبكة مياه ، وكهرباء

ليست بحاجة الى تجديد فتحها ، او انشائها ، بل تحتاج الى توسيع ، او صيانة ، عندها يتم الاكتفاء بخدماتها لفترة لاحقة من الزمن ، وهكذا .

تظهر مشاكل متعددة في استخدام العمالة في الانشاءات ؛ وذلك لكون هذه العمالة غير منتظمة ، ان تتأثر بالاحوال الجوية ، والظروف المناخية لدرجة كبيرة ، فعلا من الصعب جدا في فترات الثلوج ، والامطار الكثيفة في فصل الشتاء تنفيذ الاشغال الانشائية .

بينما تزدهر هذه الاشغال في الفصول الاخرى من السنة ، كذلك فهناك مشكلة أخرى تميز هذا القطاع ، وهي ان العمال يتم استخدامهم طالما كان المشروع قيد التنفيذ ، فبعد انتهائه يتم تسريحهم ، ولذلك يواجه هؤلاء العمال صعوبات في البحث عن عمل جديد ، ولهذا يصعب تنظيم سوق العمل في الانشاءات .

وأيا ، فهناك امر هام في نوعية ، وكفاءة العامل في الانشاءات ، فهذا القطاع يستخدم عمالة متخالفة لدرجة كبيرة جدا . فهناك العامل الماهر ذو الخبرات التقنية العالية ، وهناك المستشارون ، والخبراء ، مقابل ذلك يوجد عمال أميون غير مهرة لكثير من النشاطات في موقع العمل .

اضافة الى هذا ، فان انتقال العمال من القطاعات الاخرى الى هذا القطاع يسبب مشكلة في كفاءة العمال المستخدمين فيه ، ويكون من الضروري تدريبهم على الاشغال الانشائية ، ومما يزيد المشكلة اكثر هو الحاجة الى تدريبهم في موقع العمل . On Site Training

يعتبر الاردن بلدا مستوردا ، ومصدرا للعمالة ، ولكنه أفرط كثيرا في استيرادها حتى أصبح يعاني من بطالة بين صفوف العاملين على مختلف مستوياتهم ؛ وذلك بسبب وفرة العامل غير الاردني ، وتدني أجره نسبيا ، مما أدى الى استخدامهم بشكل كبير في كافة النشاطات الاقتصادية ، وتركزهم في قطاعات الانتاج السلعي .

فقد بلغت نسبة العمالة الوافده المستخدمة في قطاع الانشاءات حوالي ٣٣٣٪ سنويا من مجمل العمالة الوافده ، بينما يستخدم ١٢٪ سنويا بالمتوسط من العمالة الاردنية .

وبشكل عام فقد تزايدت اعداد العمالة الوافده بشكل مضطرد ، اذ بلغ معدل نمو العمالة الوافده ٢٣٪ سنويا ، حيث تركزت في قطاعات الانتاج السلعي ، اذ تم استخدام ٦٣٪ سنويا بالمتوسط من العمالة الوافده ، والباقي عملت في قطاع الخدمات . وبمحصيل اكثر ، فقد نمت العمالة المستخدمة في الاردن بمعدل ٥٨٪ سنويا ، مع أن معدل النمو السكاني للاردن بلغ ٣٩٪ سنويا ، في حين كان معدل نمو القوى العاملة الاجمالية الاردنية يعادل ٣٦٪ سنويا ، بينما كانت ٢٨٪ سنويا فقط للعمالة الاردنية المستخدمة .

نستنتج من هذا أن العماله الوافده تشكل سببا رئيسا لمشكلة البطالة التي يعيشها العمال الاردنيون ؛ وذلك لكون معدل نمو العمال الاردنيين اقل من معدل النمو السكاني ، فضلا عن أن معدل نمو العمالة الوافده قد تقاوم بشكل كبير خلال الفتره (٧٩-١٩٨٥) ، والذي بلغ ٢٣٪ .

من هنا يجدر التأكيد على اتباع سياسات من شأنها تنظيم العمالة الوافده ، والحد من التسرب الكبير لها محليا اذا أريد لنا حلا آنيا لمشكلة البطالة التي يعاني منها الكثيرون .

لا شك أن قرار الحد من العمالة الوافده يكتنفه الكثير من الصعوبات ، ولكن على الاقل ينبغي تنظيم سوق العمل ليوافق مصلحة الوضع الاقتصادي المحلي بما فيه مصلحة العمال المحليين ، وعدم تركهم هائمين في بطالة نوعية يتوقع استمرارها ، وتضخمها في المستقبل .

وأخيرا فقد بحث هذا الفصل انتاجية العامل في الانشاءات ، حيث اتضح
تزايد الانتاجية الصافية للعامل منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٢ ، فنمت بمعدل ٢٠.٢% ،
بينما تراجعت بعد عام ١٩٨٢ بمعدل ٢٢.٣% سنويا ، فتراجعت الى ٨٩٠ دينار فسي
السنة للعامل عام ١٩٨٥ ، وللفترة ككل فقد تراجعت الانتاجية الصافية بمقدار ٤٦.٤%
سنويا ؛ وذلك بسبب تراجع صافي القيمة المضافة في الانشاءات بالاسعار الثابتة ،
مقارنة بنمو العمالة المستخدمة فيه خلال الفترة (١٩٨٥-٧٩) .

ومع هذا فقد بلغت الانتاجية الصافية للعامل ١٢٧٤ ديناراً بالمتوسط سنوياً
خلال الفترة المذكوره .

استثمارات قطاع الانشاءات*
للسنوات (١٩٨٥-٧٣)

مقدمة

١-٢

يعد قطاع الانشاءات المكون الرأسمالي الاساسي للاقتصاد الوطني ككل ؛ ولهذا يتم حساب التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي في الحسابات القومية على أساس الاستثمارات التي يقدمها قطاع الانشاءات الى بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ، مضافا اليها الالات والمعدات ، والتغير في المخزون ، لكي يتحدد الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني. من هنا تتضح الاهمية المميزة لهذا القطاع في الحسابات القومية (١).

وفي هذا الفصل سوف يتم تحليل التكوين الرأسمالي للانشاءات موزعا حسب التصنيف الدولي العام ، والذي يشمل على : الابنيه السكنيه ، والابنيه غير السكنيه ، والانشاءات العامة ، للقطاعين العام ، والخاص ، ومن ثم تحليل توزيع المشاريع الانشائية حسب القطاعات ، والاقاليم ، وحسب النشاط الانشائي ، والنشاط للمؤسسات العامة في الاردن .

* لكي يتسنى تحليل الاستثمارات التي يقدمها قطاع الانشاءات للقطاعات الاخرى ، ونتيجة لعدم دقة بيانات الحسابات القومية ، فقد تم تعديل التكوين الرأسمالي للانشاءات في هذا الفصل . كما هو مبين في البنود (٣-٢) و (٢-١-٤-٢) و (٢-٤-٢) و (٢-٣-٤-٢) ، والجداول من (١-٢) وحتى (٨-٢) .

O'loughlin, Carleen: Op.cit., P. 117

(١)

أنظر : ملحق رقم (٤) .

أما الاستثمار في قطاع الانشاءات ، أي حاجته من الآلات والمعدات المستخدمة لتنفيذ المشاريع الانشائية فسوف يتم تحليله في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

٢-٢ مفهوم الاستثمار الانشائي :

- * يعتبر الاستثمار أحد الفعاليات الاقتصادية الاربعة التي يشتملها النشاط الاقتصادي بالإضافة الى الانتاج ، والاستهلاك ، والادخار .
- يتعدد تعريف الاقتصاديين للاستثمار ، فمنهم من يعرفه على أنه : الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل : المصانع ، والآلات ، والطرق ، والمنازل ، او الاضافة الى المخزون مثل :المواد الاولية ، او السلع الوسيطة ، والنهائية خلال فترة زمنية معينة ^(١) . ان يستبعد هذا التعريف المشتريات من الاسهم ، والسندات ، والاوراق المالية .
- ويعرفه آخرون على أنه : استعمال رأس المال مباشرة في أي عملية انتاجية ، كإجراء الآلات والمعدات ، والابنية ، او شراء الاسهم ، والسندات بهدف تحقيق عائد اقتصادي ^(٢) . وقد تطور مفهوم الاستثمار الى أن شمل استعمال رأس المال لتحقيق الذات الانسانية ، وهو ما يسمى بالاستثمار في رأس المال البشري ^(٣) .

(١) صقر ، صقر أحمد : النظرية الاقتصادية الكلية ، (وكالة المطبوعات ؛ الكويت ، ط ٢ ،

١٩٨٣) ، ص ٢٢٨ .

(٢) الاحمد ، احمد قاسم : أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني ،

(عمان ، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٠) ص ١ .

(٣) Bellante, D. and Jackson, M.: Labor Economics Choice in labor market,

(McGraw-Hill; U.S.A, 2-nd.ed., 1983),P. 121.

بالنسبة لقطاع الانشاءات ، فان مفهوم الاستثمار يتصف ببعدين أساسيين :-

- أولاً : الاستثمار في قطاع الانشاءات ، أى الانفاق على الآلات والمعدات الانتاجية المستخدمة في هذا القطاع .
- ثانياً : الاستثمارات التي قدمها قطاع الانشاءات للقطاعات الاقتصادية ككل ، والنزى يعبر عن النشاط الاستثمارى الانتاجي الذى قدمه قطاع الانشاءات للقطاعات الاخرى .

لذا فان مفهوم الاستثمار في الانشاءات يتمثل في شراء الآلات والمعدات المستخدمة في عمليات الانشاء ، ما عدا الصيانة ، وقطع الغيار . في حين أن المواد المستخدمة الوسيطة والاولية تعتبر مدخلات لقطاع الانشاءات .

أما استثمار قطاع الانشاءات فيتمثل في الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة: كالمصانع ، والمنازل ، والمراكز التجارية ، والطرق ، والمطارات ، والموانئ ... الى غيرها من انشاءات البنية التحتية ، والمرافق العامة ، والابنية السكنية ، والتجارية ، والصناعية .

وبهذا يتم التمييز بين التخصيصات الاستثمارية لقطاع الانشاءات على أنه قطاع منشأ من جهة (Sector of Origin) أى أن هناك طلباً على الآلات والمعدات منشأوها في هذا القطاع . وقطاع يسلم ناتجه للقطاعات الاخرى ، وتسمى بالقطاعات المستلمة (Sector of Destination) ، وهو التمييز الناشئ عن علاقات التشابك الصناعي بين القطاعات الاقتصادية (١) .

(١) مهدي ، فاضل : "ملاحظات منهجية حول طريقة معالجة الاستثمارات بقطاع الانشاءات في مشروع الاطار العام لخطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٩٠-٨٦)" ، (عمان ، وزارة التخطيط ، ١٩٨٥ ، Project JOR/84/002) ، ص ٠١ .

٣-٢ التكوين الرأسمالي للإنشاءات :

أظهرت نتائج البحث والتحليل أن البيانات الرسمية المنشورة للتكوين الرأسمالي للإنشاءات الصادرة عن الاحصاءات العامة لا تشمل جميع الاستثمارات الانشائية ، وتتطلب إعادة تقدير للأسباب التالية :

- ١- ان دائرة الاحصاءات العامة تعتمد الابنيه المرخصة من نقابة المهندسين ، في حين أن هذه المساحات تشمل فقط الابنيه السكنية الخاصة ؛ لذا فإن التكوين الرأسمالي في الابنيه السكنية لا يشمل مشاريع مؤسسات الاسكان العامة .
- ٢- هناك تداخل بين الابنيه السكنيه ، وغير السكنيه ، ان أن الابنيه الخاصة للمستشفيات ، والمدارس ، وكلليات المجتمع تدخل ضمن الابنيه السكنية الخاصة ، علما بانها تصنف تحت الابنيه غير السكنيه الخاصة .
- ٣- تعتمد الاحصاءات العامة على قانون الموازنة العامة السنوي للحصول على التكوين الرأسمالي في الانشاءات العامة ، وهذا يشمل أبنيه المؤسسات ، والدوائر الرسمية : كمباني الوزارات ، والدوائر الحكومية ، والهيئات القنصلية ... وغيرها ، في حين أن هذه الابنيه لا تصنف تحت " انشاءات عامة " ، بل تصنف تحت الابنيه غير السكنيه العامة ، وكذلك فإن قانون الموازنة العامة لا يأخذ بالتغيرات الطارئة ، لذا يزداد عدم التأكيد ، وعدم الدقة .
- ٤- تغترض الاحصاءات العامة أن تكلفه المتر المربع للابنية السكنية ، وغير السكنية متساويان ، وهذا افتراض غير دقيق لان تكلفة المتر المربع للابنية غير السكنية تكون أعلى بشكل عام من الابنيه السكنية ، وخصوصا أبنيه

المستشفيات ، والفنادق ، والمعابد ... وغيرها .

وبناءً على هذه الاسباب ، تم اعادة تقدير استثمارات قطاع الانشاءات * .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ، أن معلن التكوين الرأسمالي للانشاءات يحتسب من خلال اضافة الاستثمارات التي قدمها قطاع الانشاءات الى الالات والمععدات (رأس المال الثابت) المستخدمة بهذا القطاع ، والذي سيتم تحليله في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

* أنظر :

- ملحق رقم (٣)

- جدول رقم (٦-١) .

٤-٢ الاستثمارات التي قدمها قطاع الانشاءات :

لقد قدم قطاع الانشاءات استثمارات كبيرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة ،
ان يعد قطاع الانشاءات البنية الاساسية لعدة قطاعات اقتصادية وقطاع النقل ،
والمياه والمجاري ، والاسكان ، والابنية الحكومية .

وفي هذا الجزء سوف يتم تحليل استثمارات قطاع الانشاءات في كــــل
من الابنيه السكنية ، والابنيه غير السكنية ، والانشاءات العامة .

٤-٢.١ . استثمارات قطاع الانشاءات في الابنيه السكنية

تختلف الاستثمارات في الابنيه المعدة لأغراض السكن باختلاف طبيعة البناء
المقصود . فإذا كان البناء للاستعمال الخاص فيهدف الى توفير السكن للعلاءم
لصاحبه ، أما اذا كان للاستثمار فيهدف الى الحصول على ريع مقبول لمالكــــه
بالنسبة للقطاع الخاص .

أما القطاع العام فهذه توفير سكن مناسب لافراد المجتمع حسب مستويات
دخلهم ، والحصول على عوائد مالية تكفي لتغطية تكاليف انشائها ، فيكون طبيعة
البناء المقصود هنا للاستثمار العام ، وليس للاستهلاك . كهدف مؤسســــة
الاسكان ، ودائرة التطوير الحضري .

ملاحح الاسكان كسوق وكسلعة مميزة :

١-١-٤-٢

هناك ملاحح متعددة تعطى الاسكان سمة مميزة هي (١) :

- ١- الاسكان سلعة معمرة تطلب لكونها سلعة استثمارية ، او استهلاكية.
- ٢- الاسكان سلعة متعددة الابعاد ، وغير متجانسة. ان يصعب تحديد قيمة الوحدة السكنية ، ولهذا يخلق الاسكان عناصر متاخلة في دوال منفعة القطاع العائلي مما يزيد من مشكلة تقييم السلعة في السوق .
- ٣- الاسكان كسلعة تتخذ شكل الثبات ، فلا يمكن حمل ، أو نقل الوحدة السكنية مثل السلع العادية في السوق ، لذا يتميز سوقه بالموقع الثابت ، فلا ينتقل الى مكان طلب المستهلك .
- ٤- عدم توفر المعلومات الكاملة حول سوق الاسكان ، وأن معاملات الافراد فيه قليلة بالنسبة للاصول الاخرى ، وان عدم بحث القطاع العائلي عنها سوف يتطلب توفير المعلومات عن طريق الوسط الاعلامي ، او من خلال معاملات الافراد العاطلين في السوق ، ومعارفهم .
- ٥- ضرورة الحصول على تمويل ، او قروض لشراء السلعة في كثير من الاحيان لضخامة اثمانها مقارنة بالسلع الاخرى .
- ٦- وجود السلعة المستعملة في السوق ، والتي غالباً ما تندر لمعظم السلع الاخرى .

Maclennan, Duncan: Housing Economics, (Longman Group; U.S.A, 1982), PP. 39-62.

(١)

- ٧- تأثر سعر السلعة بعوامل كثيرة مرتبطة بها مثل : موقع الوحدة السكنية ، من حيث قربها ، او بعدها من الخدمات العامة ، والمرافق الحيوية ، والمظهر الخارجي والداخلي للسلعة ، والهندسة ، والديكور ، والمواد المستخدمة في البناء ، والخدمات الداخليه للوحدة السكنيه ٠٠٠٠ الى غير ذلك من الامور .
- ٨- تختلف طبيعة التوازن في سوق الاسكان ، وذلك للصفات السابقه فيه . وكذلك تقلب العرض والطلب بين الحين والآخر . هذه العوامل تؤثر في تسعيرة الوحدة السكنية .

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى أن هناك سوقين اناسيين للاسكان هما (١):

- الاول : سوق خدمات الاسكان (The Market for Housing Services)
وهو سوق المستهلكين (Consumer's Market) ، والنى يتمثل في قيام شخص ، او مؤسسة ، او جمعية اسكانية ببناء مسكن ، أو مساكن ومن ثم تأجيرها ، والحصول على الربح مقابل ذلك ، بمبلغ (ربح) يتحدد من جانبي المالك ، والمستأجر (العرض والطلب) ، حسب نوعية المسكن ، وما يتوفر به من خدمات .
- الثاني : سوق هياكل الاسكان (Market for Stock of Housing Structures)

وهو سوق الاستثمار (Investment Market) ، أى أن شخصا ما ، او مؤسسة ، او جمعية اسكانية تقوم ببناء المساكن ، ومن ثم

Stafford, D.C.: The Economics of Housing Policy, (Croom-Helm;

(١)

Great Britain, 1978), P. 25.

تعرضها للبيع في السوق ، ففي هذه الحالة يكون لدى المالكين مخزون من الاسكان (المساكن) ، او يحتفظون بموجودات المساكن كأصول في محافظتهم المالية (Portfolio) ان أن قرار شخص أو جمعية اسكانية القيام بالاستثمار الاسكاني ينجم عن توقعهم الحصول على عائد ، او ارباح اكثر من أنواع الاستثمار الاخرى ، كالأوراق المالية مثلا .

يتضح الفرق بين السوقين في أن الاول يبقى مخزون الاسكان للمالك بينما يحصل على ريع طيلة وجود المسأجر فيه فقط ، ولهذا يتحمل المالك تكاليف الصيانة ، وأية نفقات أخرى تنجم عن اهتلاك المسكن .

في حين ان السوق الثاني يكون المسكن في حوزة المالك ، وهو جزء من موجوداته الرأسمالية حتى يتمكن من بيعه ، وبعد ذلك يتجه الى استثمار جديد سواء في الاسكان ، او غيره حيث يحصل على ربح او خسارة ذلك الاستثمار ، ومن ثم تنتهي مهمته بعد بيعه لموجوداته ، ان لا يتحمل أية تكاليف تترتب على المسكن بعد ذلك .

وأخيرا ، فان التوازن بين السوقين يختلف من حيث السعر ، والكمية التوازنيين ، ففي الاول السعر هو الربيع السنوي ، او الشهري ، والكمية هي استئجار المسكن لفترة محددة ، بينما في الثاني ، فان السعر هو قيمة المسكن ككل ، والكمية هي المسكن نفسه .

٢-١-٤-٢ مشكلة الاسكان في الاردن :

بدأت بوادر مشكلة السكن في الظهور بعد عام ١٩٤٨ وتزايدت بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٦٧ نتيجة لمجموعة من العوامل في جانبي العرض ، والطلب على النحو التالي:

جانبا العرض :

يواجه قطاع الاسكان مشاكل ، وعقبات تؤدي الى عرقلة التوسع في انشاء المساكن لتغطية الطلب عليها أهم هذه المشاكل :

أولا : الدخل المنخفض مقابل ارتفاع نفقات الاسكان ، وارتفاع الاراضي ، يرفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بمعدلات تزيد عن معدلات ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الاردن مما يدل على انخفاض معدلات الدخل الحقيقي بشكل مستمر ، وهذا بدوره يعد أحد العوامل التي تعيق زيادة عرض المساكن ، ويذكر أن نسبة الانفاق على السكن ترفع بما لا يقل عن ٣٥% من دخل الاسرة بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٢٥% في الدول المتقدمة (١).

(١) وزارة التخطيط : الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٠-٨٦) ، ص ٣٢٤

أظهرت نتائج الدراسات أن معدل الزيادة السنوية في متوسط تكلفة وحدة الإسكان في مشاريع مؤسسة الإسكان بلغ تقريبا ٩.٦% خلال الفترة (٦٩ - ١٩٨٠) ، بينما بلغ معدل الزيادة السنوية في دخل موظفي الحكومة ٧.٢% خلال نفس الفترة (١).

ثانيا : عدم توافق بعض الأنظمة ، والقوانين مع ضرورات تلبية الحاجة السكنية ، وجمود عرض الأرض ، وارتفاع أسعارها ، وارتفاع نسبة رسوم الإفراز ، والضرائب .

ان عدم سماح أنظمة البناء بإفراز مساحات صغيرة لذوي الدخل المتدني ، وتعقيدات إجراءات معاملات الإفراز ، وترخيصها ، والوقت الطويل الذي يستغرقه تنفيذ تلك الإجراءات يعتبر من معوقات بناء المساكن ، إضافة الى ارتفاع الرسوم ، والضرائب المفروضة على إفراز ، وترخيص ، وتمليك مشاريع الإسكان حيث تبلغ نسبة هذه الرسوم حوالي ١٧% من تكاليف إنشاء المسكن المعد لا يواء ذوي الدخل المتدني (٢).

جانب الطلب :

هناك عدة عوامل تساهم بزيادة الطلب على المساكن بمعدلات عالية ، وهذه العوامل هي :

(١) Housing Corporation: The Role of The Housing Corporation In The Housing Sector, (Amman, 1981), P. 3.

(٢) عطاري ، بسام : "آراء في تنظيم سوق العقارات والإسكان في الأردن" ، (بنك الإسكان ، عمان ، ١٩٨٧) ، ص ١٨ .

كذلك أنظر : جريدة الدستور الأردنية : "مقابلة مع مسؤولون في شركات الإسكان الكبرى" ، بتاريخ ١٩٨٧/١/٢ ، ص ١٥ .

أولا : الزيادة الطبيعية في عدد السكان .

يتصف التزايد السكاني في الاردن بمعدلات نمو مرتفعة ، ان وصل هذا المعدل الى ٣٫٩٪ للفترة (١٩٨٥-٨٠) ، وهذا يعتبر معسـدلا مرضعا جدا مقارنة مع الدول المتقدمة . (١)

ثانيا : الهجرة الواسعة من الريف الى المدن والهجرات القسرية .

مر ٣ الاردن بأحداث سياسية أثرت على الطابع الاقتصادي العام في البلاد ، من هذه الاحداث الهجرات القسرية في الاعوام ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، مما أدى الى تزايد الضغط السكاني في الضفة الشرقية من الاردن ، اضافة الى الهجرات المستمرة من الريف الى المدن ، والتي أدت الى ازدياد السكان في المناطق الحضرية من الضفة الشرقية ، وأظهرت دراسة في أوائل السبعينات أن الحاجة السكنية الناشئة عن الهجرة الداخلية تقدر بمعدل ألفي وحدة سكنية في العام في الضفة الشرقية من المملكة . (٢)

ثالثا : التطور الاجتماعي والاقتصادي في الاردن .

ان تزايد عدد الاسر نتيجة الزواج يزيد من الطلب على الاسكان ، ويعد الزواج عاملاهما في التطور الاقتصادي ، والاجتماعي للفرد ، ان يتحمل مسؤولية اسرة جديدة مما يترتب عليه نفقات متعددة منها حاجته للاسكان ، اضافة الى رغبة الجيل الجديد بالاستقلال في مسكن خاص ، وبالتالي فان حدوث هذا التغير في أنواق ، وتفضيل الشباب له أثر واضح في زيادة الطلب على المساكن .

(١) الخطة الخمسية (٨٦ - ١٩٩٠) ، ص ٥٩ .

(٢) عثمان اسماعيل عبدالله وعمر احمد علي : الاسكان في الاردن ، (عمان ؛ البنك المركزي ،

رابعاً : استبدال المساكن غير الصالحة والمزدحمة .

تشير التقديرات أن ما يقارب على ألف وحدة سكنية قديمة تحتاج الى استبدال ، وألف كوخ كل عام ، أي لغايات الاحلال يحتاج الاردن الى ألفي وحدة سكنية جديدة كل عام لتحل محل المساكن القديمة غير الصالحة^(١) . في حين كان هناك (١٣٩٦٢) وحدة سكنية من المساكن الهامشية بحاجة الى استبدال حسب التعداد العام للمساكن ، والسكان سنة ١٩٧٩^(٢) .

عموماً يمكن القول أن الحاجة السكنية تتحدد من خلال الحاجة السكنية الناتجة عن النمو السكاني ، والتغير الاسرى ، وعن استبدال المساكن غير الصالحة ، أو لتخفيف الازدحام في المساكن القائمة الى مستويات مقبولة ، والهجرة من الريف الى المدن ، والهجرة الخارجية ، أو الهجرة القسرية . كذلك فان الضغوط السكانية ، وتوزيع الدخل بالاضافة الى التشتت الجغرافي ، وموقع الاسكان المرغوب تعتبر عوامل هامة ومؤثرة في الحصول على الاسكان ، وبالتالي تؤثر على السياسة الاسكانية بشكل عام .

لذا تتصف مشكلة الاسكان في الاردن ببعدين :-

الاول : يتمثل في عدم كفاية الاستثمارات التي تفي بحاجة ذوي الدخل المحدود ، والمتدني ، وبالتالي نقصان العرض من الوحدات السكنية التي تلائمهم .

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢) العاروري ، فتحي ومدانات ، سهيل: السكان والتنمية في الاردن ، (دائرة الاحصاءات العامة ، مجموعة دراسات ، عمان ، ١٩٨٥) ،

والثاني : ظهور التوسع في بناء المساكن التي تلائم مستويات الدخل العالي مما جعل العرض منها يفوق الطلب عليها . فقد أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة الاسكان عام ١٩٨٥ ، أن حوالي خمس آلاف وحدة سكنية خالية من السكان في مدينة عمان وضواحيها . (١)

٢-١-٤-٢ حجم استثمارات الابنية السكنية في الاردن :

حققت انشاءات الاسكان في الاردن توسعا ملحوظا بعد فترة حرب عام ١٩٦٧ ، فقد اتسم قطاع الاسكان بمعدلات نمو مضطربة ، وكبر حجم استثمارات . وفي هذا الجزء سيتم تحليل استثمارات قطاع الاسكان بنوعيه العام ، والخاص خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣) .

أولا : استثمارات القطاع العام .

ساهمت المؤسسات الثلاث التالية بانشاءات الاسكان العام ، وهي مؤسسة الاسكان ، ودائرة التطوير الحضري ، وسلطة وادي الاردن* .

أ (مؤسسة الاسكان

أنشئت مؤسسة الاسكان عام ١٩٦٦ ، وتهدف المؤسسة الى انشاء وحدات سكنية رخيصة التكاليف وملائمة لمجموعات الدخل المحدود مجهزة بالخدمات الضرورية ، بهدف حل أزمة السكن بالطريق

(١) وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

* حددت الخطة الخمسية (١٩٩٠-٨٦) مؤسسات الاسكان العامة بـ : مؤسسة الاسكان ، ودائرة التطوير الحضري ، وسلطة وادي الاردن ، ومؤسسة الاسكان العسكرية ، والجمعيات التعاونية الاسكانية ، وبعد التحقق وجد الباحث أن مؤسسة الاسكان العسكرية ، والجمعيات التعاونية الاسكانية ليست مؤسسات عامه بل تدخل ضمن مؤسسات القطاع الخاص .

التالية : (١)

- ١- استملاك الاراضي ، وتحضير الدراسات ، وتصاميم المساكن .
- ٢- انشاء المساكن بنفسها ، او عن طريق التعاقد المباشر ، أو
العطاءات .
- ٣- اقامة مشاريع عمرانية ضمن مشاريع الاسكان ، ولخدمتها يعـــود
ربيعها للمؤسسة .
- ٤- بيع الوحدات السكنية .
- ٥- تقديم التوصيات للحكومة حول سياسة الاسكان العامة ، وتستمد
مؤسسة الاسكان مواردها الماليه من :

- ١- مساهمة الحكومة السنوية .
- ٢- قروض بنك الاسكان ، والبنك المركزي .
- ٣- الموارد الذاتية للمؤسسة .

ب) دائرة التطوير الحضري :

تم انشاء دائرة التطوير الحضري عام ١٩٨٠ ، وذلك بعد قيام الحكومة الاردنية باعداد مشروع التطوير الحضري في الاردن في عام ١٩٧٨ يمكن من خلاله تطوير المناطق السكنية المتدنية الخدمات ، وانشاء مشاريع اسكان جديدة تهدف الى توفير المساكن لذوي الدخل المتدني بأقساط مناسبة ، بحيث يمكن توسيع المساكن في المستقبل بشكــــل يتناسب مع ازدياد حجم الاسرة ، ودخلها . وتتولى دائرة التطوير

(١) مؤسسة الاسكان : التقرير الشامل ، (عمان ، ١٩٨٦) ، ص ١ ، ٢ .

الحضري مسؤولة التخطيط ، والتنفيذ ، والاشراف على هذه المشاريع بقسروض من البنك الدولي ، وبنك الاسكان ، بالاضافة الى مساهمة الدولة ، ولتوسيع خدمات الدائرة ، فقد تم ربطها بوزارة الشؤون البلدية والقروية ، لتكـون الفائدة منها أشمل ، وأعم (١)

(ج) سلطة وادي الاردن

تتركز مهمة السلطة في تطوير المناطق الزراعية ، وتحقيق التنمية الشاملة في وادي الاردن ، وتقتصر مساهمتها الاسكانية على تأمين المزارعين في المناطق المستهدف تطويرها بمسكن قريب من الارض الزراعية التي يعمل فيها ، ولذلك ساهمت سلطة وادي الاردن في انشاء أبنية سكنية لدوى الدخل المتدني ، والمتوسط المتدني للسكان في وادي الاردن (٢)

استثمر القطاع العام في الابنية السكنية خلال الفترة (٧٣ - ١٩٨٥) حوالي (١٦٨) مليون دينار من بين مجمل الاستثمارات السكنية البالغة حوالي (١٤١٤) مليون دينار بالاسعار الجارية ، أي بنسبة قدرها ١١,٩% ، الجدول رقم (٤-٢) .

وتشير البيانات في الجدولين رقم (١-٢) و (٤-٢) أن نسبة الاستثمارات العامة في الابنية السكنية قد تزايدت منذ فترة الخطة الثلاثية (٧٣ - ١٩٧٥) ، فقد شكلت ما نسبته ٧,٢% من مجمل الاستثمارات السكنية

(١) عالم العقارات : " دائرة التطوير الحضري ، نموذج رائد في المملكة الاردنية الهاشمية في مجال خدمة دوى الدخل المحدود اسكانيا " (عمان : المجلس

الأول - العدد ١ - سنة ١٩٨٧) ، ص ص ٨٢ .

(٢) مجلة التنمية : " أضواء على جهود الاسكان في الاردن " ، (عمان ، وزارة الاعلام ، العدد ١٦٥ شباط ١٩٨٧ ، السنة الخامسة عشرة)

خلال هذه الفترة ، حيث تم بناء ١٢٧٦ وحدة سكنية بمساحة حوالي ١٧١٤ ألف م^٢ ، ومن ثم تزايدت الى ١٢.٥٪ في فترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٠ - ٧٦) ، حيث بلغ حجم الاستثمارات ٥٢٦٦ مليون دينار بالاسعار الجارية ، تم تنفيذ حوالي ٨٤٠٨ وحدة سكنية . بينما انخفضت نسبة الابنية السكنية العامة الى مجمل الابنية السكنية في فترة الخططة الخمسية الثانية (١٩٨٥ - ٨١) ، فشكلت ١١.٩٪ ، حيث تم انجاز حوالي ٨٣٦٣ وحدة سكنية ، وذلك بسبب التراجع الكبير في الاستثمارات العامة نسبة الى القطاع الخاص ، فقد تراجعت بعد عام ١٩٨١ من حوالي (٧٤٧٢) مليون دينار في ذلك العام الى (٢٢) مليون دينار عام ١٩٨٥ بالاسعار الثابتة ، الجدول رقم (٥-٢) .

تعتبر مؤسسة الاسكان المؤسسة الرئيسية في توفير السكن اللائق لموظفي القطاع العام خلال الفترة (١٩٨٥ - ٧٣) . فلم تساهم دائرة التطوير الحضري ، وسلطة وادي الاردن الا ببلغ (١١٧) مليون دينار خلال تلك الفترة ، أي بنسبة ٧٪ فقط . فقد نفذت مؤسسة الاسكان ٥٩ مشروعا ، أنشئ خلالها ١٣١٥٩ وحدة سكنية بمساحة قدرها ١٣٧٤٨ ألف م^٢ ، وبكلفة ١٥٦٢ مليون دينار * ، كما يظهر من الجدول رقم (١-٢) .

* سوف يتم التعرض لأهم مشاريع المؤسسة في هذا الفصل .

جدول رقم (١-٢)

استثمارات مؤسسة الاسكان للسنوات (١٩٨٥-٧٣)

(الكلفة بالاسعار الجارية)

السنوات	عدد المشاريع	عدد الوحدات السكنية	المساحة الكلية (م ^٢)	متوسط مساحة الوحدة (م ^٢)	الكلفة الفعلية ** بالالف دينار
١٩٧٣	٨	٣٠١	٢٢٩٤٢	٧٦١	٧٩٨
١٩٧٤	٩	٦٠٥	٢٨٨٢٧	٦٤١٧	١١٥٨
١٩٧٥	٦	٣٧٠	١٠٩٦٦٥	١١٠٨٢	١٨٧٩
المجموع	٢٣	١٢٧٦	١٧١٤٣٤	—	٣٨٣٥
١٩٧٦	٣	٢٩٨٠	٢١٣٨٨٠	٧١٧٧	١٣٠٣١
١٩٧٧	٢	٩١	١١٨٠٢	١٢٩٧	٩١١
١٩٧٨	٤	١١٨	١١٣٩٨	٩٦٦	٨٦٤
١٩٧٩	٧	١١٢٦	١٠١١٩٦	٨٩٨٧	٨٧١٤
١٩٨٠	٥	٢٢٠٥	٢٥٤٧٥٨	١١٥٥٣	٢٥٩٤٣
المجموع	٢١	٦٥٢٠	٥٩٣٠٣٤	—	٤٩٤٦٣
١٩٨١	٤	٤٠٨٨	٤٨٥٨٧٤	١١٨٨٥	٨٩٤٤٨
١٩٨٢	٥	٦٥٦	٦٩٣٦٢	١٠٥٧٣	٧٦٥٤
١٩٨٣	٤	٤٥٣	٣٩٨٩٢	٨٨٠٠	٤٤٤٦
١٩٨٤	١	١٠٢	١١٣٧٦	١١١٥	١٠٧١
١٩٨٥	١	٦٤	٣٨٤٠	٦٠٠٠	٣٣٠
المجموع	١٥	٥٣٦٣	٦١٠٣٤٤	—	١٠٢٩٤٩
المجموع الكلي	٥٩	١٣١٥٩	١٣٧٤٨١٢	(١٠٤٥)	١٥٦٢٤٧

المصدر: مؤسسة الاسكان ، (عمان ، ١٩٨٧)
 ** الكلفة الفعلية عند انتهاء المشروع بما فيها النفقات المدفوعة على الارض ، والبالغة (٢٢٥٦) مليون دينار للفترة (١٩٨٥-٧٣) . انا كانت (٣٣٨٦) الف دينار خلال (١٩٧٥-٧٣) ، (٩٧٦٦) الف دينار خلال (١٩٨٠-٧٦) و (٩٤١) الف دينار خلال (١٩٨٥-٨١) او ما تجدر الاشارة اليه أن معظم الاراضي كانت استملاكاً .

جدول رقم (٢ - ٢)
تكلفة المتر المربع لانبية القطاع الخاص للسنوات (١٩٨٥ - ١٩٨٥)

السنوات		نوع البناء										
		بالاسعار الجارية										
١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٢	٥٠	٤٦	٤٢	٣٨	٣٤	٣٠	٢٠	٢٠
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٦٧	٦٥	٥٩	٥٢	٤٧	٤١	٣٥	٢٥	٢٥
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٢	٨٠	٧٥	٧٠	٦٥	٦٠	٥٥	٣٥	٣٢
بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩												
٣٧٤	٣٨٩	٤٠٤	٤٠٤	٤١٨	٤٥٠	٤٦٠	٤٧٩	٤٦٤	٤٧٦	٤٦٨	٣٥٠	٤١٧
٤٨٥	٥٠٢	٥٢٣	٥٢٣	٥٤٣	٥٨٥	٥٩٠	٦٠٤	٥٧٤	٥٤٦	٥٤٦	٤٣٧	٥٢٥
٥٩٥	٦١٤	٦٣٨	٦٣٨	٦٦٩	٧٢٠	٧٥٠	٧٩٨	٧٩٤	٨٤٠	٨٥٨	٦١٢	٦٦٨

المصدر : - دائرة الاحصاءات العامة : سجلات الحسابات القومية (غير منشوره) .

- الملحق رقم (٢) .

جدول رقم (٢ - ٢)

ساحة الابنية السكنية الخاصة للسنوات (١٩٨٥ - ١٩٨٠)

(الكلفة بالاسعار الجارية
للسنة)

السنوات	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
مجموع الساحة ب.د. ٤٠٠٠٠٠٠٠	١٧٨٢,٧	٢٥٩١,٥	٣٣٧٨,١	٣٣٦٤,٨	٢١١٣,٢	١٣٧١,٧	١٥١٤,٥	١٠١١,٤	١٦٥,٢	١٢٠,٤	٥٧٦,٢	٤٠٨	٥٠٥,٥
لبن اسفلت	١٠٠٢,٤	١٥٠٠,٢	١٣٧١,٥	١٣٧,٥	١٢٥,٥	١٧	٨٧,٨	٥٨,٧	٥١	٥٢,٤	٢٣,٤	٢٤,٧	٢١,٢
اسفلت سطح	١٠٢١,٥	١٤٨٤,١	١٣١٢,٧	١٣٥٧,٦	١٢٣٦,٥	١٥٧٠,٦	١١٧٠,٦	٥٧١,٥	٥٥٢,٢	٥٢٧,٤	٢٣٠,٢	٢٣٣,٧	٢٨٦,٢
صخر صقوت	١٥٧,٨	١٥٦,٢	٨٧٧,٥	٨٢٤,٤	٧١٨,٢	٦١١,١	٥٥٨,١	٣٧٣,٢	٢٥٦,٢	٢٣١,١	٢١٢,٧	١٥٠,٦	١٨١,٥
الكلفة الاجمالية (١)	١٣٣٢٠	١٦٥٠٨٠,٨	١٧٩٠١٢,٢	١١٩٨٣٠	١٥٠٢١٩,٥	١١١٤٥٥	١٢١٥٦٥	٥٢٢٠٢,١	٥١٢٦٦,٧	٤٢٨١٥	٢٤٢٥٧,٥	١١٥٨٧,٥	١٣٧٩٤

المصدر : البنك المركز الإقليمي للتعمير ، اعداد منطقتي .

ملاحظة : (غير مشتمل)

(١) تم احتسابها من خلال ايجاد صرب المساحات حسب نوع البناء ، ثم كلفة المتر المربع لكل نوع .

جدول رقم (٤-٢)

استثمارات الاسكان في الاردن للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية
بالالف دينار

السنوات	المجموع	خاص	عام	القطاع
١٩٧٣	١٤٥٩٢	١٣٧٩٤	٧٩٨	
١٩٧٤	١٢٧٤٥,٥	١١٥٨٧,٥	١١٥٨	
١٩٧٥	٢٦١٣٦,٥	٢٤٢٥٧,٥	١٨٧٩	
١٩٧٦	٥٦٨٤٦	٤٣٨١٥	١٣٠٣١	
١٩٧٧	٥٢١٨٧,٧	٥١٢٧٦,٧	٩١١	
١٩٧٨	٦٠١٦٦,٩	٥٩٣٠٢,٩	٨٦٤	
١٩٧٩	١٠٥٨٧٠,٥	٩٧١٥٦,٥	٨٧١٤	
١٩٨٠	١٤٥٦٠,٢	١١٦٤٥,٩	٢٩١٤٣	
١٩٨١	٢٤٠١٤٦,٥	١٥٠٦٩٨,٥	٨٩٤٤٨	
١٩٨٢	١٧٧٤٨٤	١٦٩٨٣٠	٧٦٥٤	
١٩٨٣	١٨٦٢٩٥,٢	١٧٩٠١٦,٢	٧٢٧٩	
١٩٨٤	١٩٨٩٨٤,٨	١٩٥٠٨٠,٨	٣٩٠٤	
١٩٨٥	١٣٦٨٢٤	١٣٣٦٦٠	٣١٦٤	
المجموع الكلي	١٤١٣٨٨١,٥	١٢٤٥٩٣٤,٥	١٦٧٩٤٧	
للفترة (١٩٧٥-٧٣)	٥٣٤٧٤	٤٩٦٣٩	٣٨٣٥	
النسبة	%١٠٠	%٩٢,٨	%٧,٢	
للفترة (١٩٨٠-٧٦)	٤٢٠٦٧٣	٣٦٨٠١٠,٥	٥٢٦٦٣	
النسبة	%١٠٠	%٨٧,٥	%١٢,٥	
للفترة (١٩٨٥-٨١)	٩٣٩٧٣٤,٥	٨٢٨٢٨٥,٥	١١١٤٤٩	
النسبة	%١٠٠	%٨٨,١	%١١,٩	

المصدر: الجدولين رقم (١-٢) و (٣-٢) ، بعد اضافة مشاريع سلطة وائى الاردن ، ودائرة

التطوير الحضري والنشاط مؤسسة الاسكان .

جدول رقم (٢ - ٥)

استثمارات الاسكان في الاردن للسنوات (٧٣ - ١٩٨٥) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩

(١٠٠ = ١٩٧٩)

بالالف دينار

السنوات	عام	خاص	المجموع
١٩٧٣	١٦٦٦	٢٨٧٩٧	٣٠٤٦٣
١٩٧٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥٨	٢٢٢٨٢
١٩٧٥	٢٩٣١	٣٧٨٤٣	٤٠٧٧٤
١٩٧٦	١٨٢٤٠	٦١٣٣١	٢٤٣٧١
١٩٧٧	١١١٢	٦٢٦٦٦	٦٣٧٧٨
١٩٧٨	٩٨٥	٦٧٦٤٣	٦٨٦٢٨
١٩٧٩	٣١٨٧	٩٧١٥٧	١٠٥٨٧١
١٩٨٠	٢٦٢٢٩	٣١٨٣١٤	٣٤٤٥٤٣
١٩٨١	٦٣٧٣٧	١٢٥٩٢٨	١٩٠٠٧٤
١٩٨٢	٥٩٥٤	١٣٢١١٢	١٣٨٠٦٦
١٩٨٣	٥٣٩٢	١٣٢٦٠٥	١٣٧٩٩٧
١٩٨٤	٢٧٨٤	١٣٩١٢٥	١٤١٩٠٩
١٩٨٥	٢١٩١	٩٢٥٣٧	٩٤٧٢٨

المصدر: تم احتسابه من الجدول رقم (٤-٢)

إلى الملحق رقم (٢)

بينما ساهمت سلطة وادي الاردن باستثمار مبلغ ٣٢٢ مليون دينار تم انفاقها في عام ١٩٨٠ ، حيث تم انشاء ١٨٨٨ وحدة سكنية لسكان وادي الاردن بين الشونة الشمالية ، والبحر الميت . (١)

وكذلك فقد أنفقت دائرة التطوير الحضري مبلغ ٨٥ مليون دينار خلال السنوات (٨٣ - ١٩٨٥) ، حيث تم انشاء حوالي ٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في ضواحي العاصمة في كل من شمال الرصيفة ، وماركا ، والقويسمة مزودة بكافة الخدمات ، كما تم تحديث ، ورفع مستوى ١٣٠٠ وحدة سكنية في مناطق الجوفة ، ووادي رم ، أم تينة الجنوبي عن طريق تملك الاراضي للمقيمين ، وتزويدهم بالخدمات الضرورية ، وتمكينهم من الحصول على رخص بناء لتوسيع مساكنهم ، أو بناء مساكن جديدة لهم . (٢)

ثانيا : استثمارات القطاع الخاص

يتمثل تنفيذ وتمويل مشاريع الاسكان الخاصة في نشاط الافراد ، والمؤسسات كمؤسسة الاسكان العسكرية ، وبنك الاسكان ، والمؤسسات المالية ، والعقارية الاسكانية كمؤسسة ريفكو ، وعقاركو ٠٠٠٠ الخ ، والجمعيات التعاونية الاسكانية ، والتي بلغت ستا وثمانين جمعية في نهاية عام ١٩٨٥ . (٣)

Housing Corporation : Op. Cit., P. 51. (١)

مؤسسة الاسكان : الموازنات العامة السنوية ، ١٩٨٧ . (٢)

وزارة التخطيط : المرجع السابق ، ص ٣٢١ . (٣)

أجرت الدراسة إعادة تقدير قيمة استثمارات القطاع الخاص في الاسكان خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، فاعتمدت النشرات الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الاردني في الحصول على مساحات المباني السكنية المرخصة .

ولتقدير قيمة الانفاق على تلك المساكن ، فقد تم اعتماد تقديرات دائرة الاحصاءات العامة لتكلفة البناء للمتر المربع ، حيث توفرت تقديرات تكاليف المتر المربع حسب نوع البناء طيلة فترة الدراسة ما عدا السنوات (١٩٧٩-٧٦) ، لذا قام الباحث باستكمال تقديرات (Interpolation) التكاليف في هذه السنوات ، ومن ثم تقدير

الانفاق على الاسكان الخاص في الاردن * .

وجدير بالذكر هنا أن دائرة الاحصاءات العامة تقدر توزيع مساحات المباني السكنية حسب المواد على النحو التالي : نسبة ٥٨٪ من مساحات الابنية ككل هي من الطوب ، و ٥٧٫٣٪ من الاسمنت المسلح ، و ٣٦٫٩٪ من الحجر المنحوت بالمتوسط طيلة الفترة السابقة ، فاعتمدت الدراسة على هذه التقديرات في حساب تكلفة المساكن للمتر المربع حسب نوع البناء المذكور كما يبينها الجدول رقم (٢-٢) .

لقد تزايدت استثمارات الاسكان الخاص بشكل كبير خصوصا في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، الجدول رقم (٢-٥) ، حيث وصلت نسبة الزيادة السنوية الى ٨٦٫٨٪ ، ٦٢٪ لهما على التوالي ، وبالسعار الثابتة ،

* هذه التقديرات لا تشمل على قيمة الارض .

فقد تم بناء ٥٧٦٣ ألف متر مربع ، ٩٢٠٤ الف متر مربع لها تسعين
السنتين على التوالي ، بينما كانت ٤٠٨ الف متر مربع عام ١٩٧٤ .

وكذلك شهد عام ١٩٧٩ ارتفاعا ملموسا في حجم الاستثمارات
السكنية الخاصة عن العام السابق له ، فازدادت بنسبة ٤٣٦٪
بالاسعار الثابتة ؛ وذلك بسبب زيادة المساحة المبنية من ١٠١١٤ الف
متر مربع الى ١٥١٤٥ الف متر مربع . وتراجع نشاط قطاع الاسكان
الخاص بشكل ملموس بعد عام ١٩٨٢ من ١٣٢ مليون دينار عام ١٩٨٢
الى حوالي ٩٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ بالاسعار الثابتة . نتيجة
لانخفاض المساحات المرخصة ٢٣٦٩٨ الف متر مربع عام ١٩٨٢ الى
١٧٨٢٧ الف متر مربع عام ١٩٨٥ ، وكذلك فقد تراجعت تكاليف البناء
الحقيقية للمتر المربع على مر الفترة من (١٩٧٨-١٩٨٥) لجميع
أنواع البناء ، حيث تراجعت تكلفة المتر المربع للبن الاسمنت (الطوب)
من ٤٧٩ دينار الى ٣٧٤ دينار ، وللأسمنت المسلح من ٦٠٤ دينار
الى ٤٨٥ دينار ، وللحجر المنحوت من ٧٩٨ دينار الى ٥٩٥ دينار
بالاسعار الثابتة بين السنتين ١٩٧٨ و ١٩٨٥ على التوالي ، الجدول
رقم (٢-٢) . في حين تزايدت هذه التكاليف وبشكل طفيف فقط في
عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ عن العامين السابقين لهما بالاسعار الثابتة .

٢-٤-٢ . استثمارات قطاع الانشاءات في الابنية غير السكنية :

تشتمل الابنية غير السكنية على الابنية التجارية ، والصناعية ، والابنية العامة .
وتتمثل الابنية التجارية والصناعية في المصانع ، ومكاتب الاستشارة ، والخدمات العالية ؛
كالبنوك التجارية ، والمؤسسات المالية ، والعقارية ، ومباني الخدمات التجارية ،
والفنادق ، والمدارس والمستشفيات الخاصة ، ودور السينما ، والمطاعم ، ومواقف
السيارات ، والاستراحات ٠٠٠٠ الخ . أما الابنية العامة فتتمثل في الابنية
التي تخدم المصالح العامة ، والاهداف القومية : كمباني الجامعات ، والمدارس
والمستشفيات الحكومية ، والسفارات ، والهيئات ، والدوائر الرسمية والحكومية ؛
كالوزارات ، ومباني الجيش ، والامن العام ، ومباني الآثار ، والنوادي الاجتماعية
والثقافية ، ومراكز الشباب ٠٠٠ الى غير ذلك .

يهدف الاستثمار في الابنية التجارية والصناعية الى تحقيق الربح ، فتعتبر
انشاءات الابنية جزءا من الاستثمار ، اذ ان الاستثمار في مصنع معين يحتاج الى بناء
تقوم عليه الصناعة ، وكذلك النشاطات التجارية ، فتحتاج الى ابنيه ، ومكاتب
تتم من خلالها العمليات التجارية .

لذا فان الطلب على البناء لا يقصد لذاته ، وانما لقيام الصناعة ، او التجارة
فيه ، اى ان الطلب على الابنية غير السكنية طلب مشتق ، ويمكن ان يحقق الطلب
على البناء عائدا اقتصاديا مباشرا او غير مباشر ، فمثلا : الطلب على بناء المخازن ،
او دور السينما ، او مكاتب الايجار يحقق عائدا مباشرا ، اما الطلب على الابنية
الصناعية فله عائد غير مباشر ينجم عن بيع الصناعة لسلعة ما ، وبالتالي يحقق
عائدا مقبولا ، لذا فان الطلب على البناء سوف يزداد بزيادة الطلب على الانتاج ،
والنشاط الاقتصادي العام .

في حين أن الطلب على الابنية العامة ، يتحدد بعوامل قد تكون غير اقتصادية تماما ، وذلك في حالة بناء الدوائر ، والهيئات الرسمية : كأبنية الوزارات ، والسفارات ، وأبنية الدفاع ، والامن ، فهذه تتحدد باعتبارات تتعلق بأهداف قومية تتمثل في تحقيق مصالح عامة.

يهدف هذا الجزء الى تحليل الابنية غير السكنية من جانبي القطاع العام والخاص.

أولاً : استثمارات القطاع الخاص *

شهدت الاستثمارات في الابنيه غير السكنيه الخاصة توسعاً مستمرا في الفتره (١٩٨٢-٧٤) ، كما يظهر الجدول رقم (٦-٢) ، فارتفعت المساحات المبنية من ١٠٩٣ ألف م^٢ عام ١٩٧٤ الى ٧٥٢٧ ألف م^٢ عام ١٩٨٢ ، وكذلك فقد تزايد الانفاق على تلك الابنيه من (٦٦٩) مليون دينار الى (٤٨٠١) مليون دينار خلال هذه الفتره بالاسعار الثابته ، وهذا يعني أن معظم الزيادة في حجم الاستثمارات ناجمة عن الزيادة في مساحات الامتار المربعة المبنية ، ازادادت المساحات المبنية بنسبة ٥٨٨% خلال تلك الفتره ، بينما كانت نسبة الزيادة في تكاليف المتر المربع للحجر المنحوت ٤٢% فقط لهذه الفتره بالاسعار الثابته .

وجدير بالذكر أن التكاليف الحقيقية للمتر المربع لبناء الحجر المنحوت قد تذبذبت في الفتره (١٩٧٣-١٩٧٨) ، في حين بدأت تتراجع بعد عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٥ كما هو لانواع البناء الاخرى حسب تقديرات الاحصاءات العامة لتكاليف البناء هذه .

ولذلك فقد تراجع الاستثمار الحقيقي في الفتره (١٩٨٢-١٩٨٤) بسبب انخفاض المساحات المبنية ، اما في عام ١٩٨٥ فقد ارتفع نسبياً بسبب ارتفاع المساحة بشكل ملحوظ .

* في هذا الجزء تم اعادة تقدير التكوين الرأسمالي في الابنيه غير السكنيه الخاصة وفسق

البيانات الرسمية المنشورة ، وذلك لافتراض دائرة الاحصاءات العامة أن تكاليف البناء السكني ، والبناء غير السكني متساويان .

وبعد اطلاع الباحث على تكاليف عينة من الابنية غير السكنية ، وأخذ الامثلة من الواقع المحلي ، وللعديد من وحدات الابنيه التجاريه ، والخدمية ، والتعليمية ، والطبية الخاصة ، فقد استنتج ان تكلفة البناء غير السكني تفوق تكلفة البناء السكني بشكل عام .

لذا افترض الباحث أن تكاليف المباني غير السكنية الخاصة يمكن تقديرها بشكل اكثر دقة من تقدير الاحصاءات العامة ، باعتبار ان تكاليف هذه الابنية تساوي تكاليف بناء الحجر المنحوت لكل متر مربع ، حسب تقديرات الاحصاءات العامة . وعلى هذا الاساس تم اعادة تقدير التكوين الرأسمالي للابنيه غير السكنية في الاردن خلال الفترة (١٩٨٥-٢٢) للقطاع الخاص .

ومما تجدر الاشارة اليه الى أن هذا التقدير لا يعني أن جميع الابنيه غير السكنية هي من الحجر المنحوت ، وانما تعني فقط أن كلفة الابنية غير السكنية تعادل كلفة الحجر المنحوت حسب تقديرات الاحصاءات العامة . أنظر الجدولين رقم (٢-٢) و (٦-٢) .

- ٩٠ -

مجلد رقم (٦)

ساحة وكلفة الابنية غير السكنية الخاصة للسنوات (٧٣ - ١٩٨٥)

(التكلفة بالالف دينار)

السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
المساحة المترا ^٢	١٤٤,٦	١٠٩,٣	١١٠,٦	١٤٦	١٧٣,٢	١٩٥,٦	٢١٩,٦	٢٧٧,٧	٣٠٩,٥	٧٥٢,٧	١٣٢,٣	٢٥٢,٦	٤٢٧,٧
التكلفة الكلية بالادوار المترا ^٢	٤٦٠٤٨	٣٢٥٥٥	٦٠٩٩٥	٨٤٤٠	١١٢٥٨	١٣٦٥٧	١٦٤٧٠	٢٢٢١٦	٢٤٧٢٠	٦١٧٢١,٤	٥٤٤٤٤	٣٠٤٤٥	٢٢٧٨٢,٢
التكلفة الكلية بالادوار القائمة	٩٢١٢	٦٦٨٨	٦٥١٦	١٢٥١٤	١٣٧٤٨	١٥٥٧٨	١٦٤٧٠	٢١٦٦٥	٢٠٢٤٠	٤٨٠١٤	٤٠٣٢٧	٢١٧١٢	٢٥٤٦٥
(٣) (١٠٠ - ١٩٧٩)													

المصدر :

(١) البنك المركزي الأردني : التشرة الاحصائية التفسيرية ، اعداد منظمة .

(٢) تم احتسابها من المجلد رقم (٤٢) بالاضافة الى هذا المجلد .

(٣) تم احتسابها من المجلد رقم (٢) بالاضافة الى هذا المجلد .

ومن الجدير بالملاحظة أن من أهم أسباب التوسع في الابنية غير السكنية خلال الفترة ١٩٨٢-٧٤ زيادة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ، والحرب اللبنانية عام ١٩٧٦ ، والتي أدت الى تدفق اللبنانيين الى الاردن ، اذ كان لهؤلاء انعكاسات هامة على الاقتصاد الاردني ، مما أدى الى نمو سريع في حركة البنسـاء السكني ، وغير السكني ، وانتقال مراكز العديد من الشركات من بيروت الى عمان ، بالإضافة الى تزايد التضخم في ذلك الوقت .^(١) فضلا عن ذلك فقد كانت بيروت مركزا للامعمال في الشرق الاوسط للشركات الاجنبية ، وبعد احداث لبنان هذه أصبح النظر الى عمان كبديل مقبول لدى الشركات الاوروبية ، والامريكية ، مما أدى الى زيادة النشاط التجاري في عمان ، وبالتالي زادت العطلات الاستثمارية في البلاد .^(٢)

أما بالنسبة لتراجع المساحات المبنية بعد عام ١٩٨٢ ، فقد كان نتيجة للتراجع الاقتصادي الذي شهدته البلاد .

في حين أن السبب الرئيس لتزايد البناء في عام ١٩٨٥ هو تعديل قانون الاراضي ، والمساحة ، فقد صدر قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥ ، قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي ، وخاصة فيما يتعلق بمعاملات البيع التي تتم بين الاصـول والفروع ، وبين الشركاء ، وكذلك معاملات الانتقال بالارث ، مما أدى الى تشجيع المعاملات بين المستفيدين .^(٣)

(١) ريفيه ، فرانسوا: النمو الصناعي في اقتصاد عمان : حالة الاردن ، (مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر ؛ بيروت) ، ترجمة ، جورج أبي صالح ، ١٩٨٢ ، ص ١٩ .

(٢) Talal Abu-Ghazaleh International, (TAGI): Introduction to Business. In Jordan, Amman, 1986, P. 12.

(٣) دائرة الاراضي والمساحة : التقرير السنوي ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

ثانيا : استثمارات القطاع العام*

يعتبر الاتفاق على الابنيه العامة من متطلبات النشاطات الادارية ،
والسياسية ، والاقتصادية للدوله بشكل عام ، ان أنه لا يمكن ان تكون
هناك هيئة حكومية ذات مسؤولية تنظيم ، او تخطيط ، او تنفيذ
الا بوجود بناء يمثل شخصيتها ، وبالتالي يتم فيه العمل ، والتنفيذ
لتحقيق الغايات ، والاهداف العامة .

نظرا لعدم توفر سلسلة زمنية تدل على الاستثمار في الابنيه غير
السكنية العامة ، وانما توفرت فقط لدى بعض الجهات البيانات للسنوات
(١٩٨٥-٨١) ، وتم تعديل التوافق فيها ، وكذلك فقد تم تجميع ،
وتبويب البيانات للسنوات السابقة (١٩٨٠-٧٣) ، وكفترات كاملة
طيلة الخطط الثلاث لفترة الدراسة . تم في هذا الجزء عرض مقدار
الاستثمار في الابنيه غير السكنيه العامة ، ابتداء من الخطة الثلاثية
(١٩٧٥-٧٣) ، وانتهاء بالخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥-٨١) .

* سوف يتم تحليل هذه الاستثمارات بالتفصيل في هذا الفصل ضمن تحليل التوزيع
القطاعي ، والاقليمي ، والتوزيع حسب النشاط والمؤسسة ، وسيكون هـذا
النهج أيضا بالنسبة للانشاءات العامة .

يوضح الجدول رقم (٧-٢) استثمارات القطاعين العام والخاص في الابنية غير السكنية . فقد تزايدت استثمارات القطاع العام بشكل مضطرد في الفترة (١٩٨٥-٨١) ، فوصلت الى ٦٧,٨ ٪ ، أي حوالي ثلثي استثمارات الابنية غير السكنية لهذه الفترة . في حين كانت حوالي ٥٢ ٪ للفترات السابقة ، مما يدل على تزايد الحاجة العامة لانشاءات الابنية في الفترة (١٩٨٥-٨١) .

جدول رقم (٧-٢)

استثمارات الابنية غير السكنية للفترات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية

بالالف دينار

المجموع	خاص	عام	القطاع الفترة
٣٠٤٨١	١٤٥٣٠	١٥٩٥١	١٩٧٥-٧٣
%١٠٠	%٤٧,٧	%٥٢,٣	النسبة
١٥٢٣١٠	٧٢٥٤١	٧٩٧٦٩	١٩٨٠-٧٦
%١٠٠	%٤٧,٦	%٥٢,٤	النسبة
٦٤٦٥٩٠	٢٠٨١٥٠	٤٣٨٤٤٠	١٩٨٥-٨١
%١٠٠	%٣٢,٢	%٦٧,٨	النسبة

المصدر:

- (١) الجدول رقم (٦-٢)
- (٢) المجلس القومي للتخطيط : الخطط (١٩٧٥-٧٣) ، (١٩٨٠-٧٦) ، (١٩٨٥-٨١)
- (٣) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية (١٩٩٠-٨٦) .
- (٤) المجلس القومي للتخطيط : الخطة الخمسية (١٩٨٠-٧٦) في عامها الخامس ، ١٩٨١ .
- (٥) وزارة الاشغال العامة : دراسة قطاع الانشاءات في الاردن خلال الخطة الخمسية (١٩٨٥-٨١) ، ١٩٨٦ .

٣-٤-٢ استثمارات قطاع الانشاءات في الانشاءات العامة .

تشكل الانشاءات العامة جزءا هاما من مجمل الاستثمارات الانشائية وخصوصا في البلدان النامية ، وتشتمل على : انشاءات السدود ، والقنوات ، والطرق بأنواعها المختلفة ، وسكك الحديد ، والانفاق ، والجسور ، والعوائق ، والاعمال الهيدروالكترونية ، وشبكات التنقية والحفظ ، وشبكات المياه ، والغساز ، وأنابيب النقل ، وشبكات التصفية من الطوث ، والمحطات الكهربائية ، ومحطات الضخ ، وشبكات المجارى ، والتوزيع ، وشبكات المواصلات ، والاتصالات ، والارصاد الجوية ، والمطارات ، والمحطات الذرية ، والاشعاع النووي . كما يشمل على الساحات العامة ، والحدائق ، والمتنزهات ، ومواقف السيارات ، والملاعب ، وشبكات نقل الغاز ، والبتترول ، ومحطات التوزيع ٠٠٠ الى غير ذلك من أشغال البنية التحتية ، والمرافق العامة ، والحيوية . (١)

أجرت الدراسة اعادة تقدير استثمارات قطاع الانشاءات في الانشاءات العامة نظرا لعدم دقة البيانات الرسمية المنشورة* وفي هذا الجزء سوف يتم تحليل أهمية هذا النوع من الانشاءات في الاقتصاد القومي ، وعرض حصته من الانشاءات الكلية في الاردن .

(١) Bonny, J. and Frein, J.: Handbook of Construction Management and Organization. (Van Nostrand Reinhold Company; U.S.A, 1973), P. 2.

* تم تعديل البيانات الرسمية الصادرة عن الاحصاءات العامة بناء على البيانات والمعلومات التالية :

-
- ١- المجلس القومي للتخطيط :
 - أ) وثيقة الخطة الثلاثية (١٩٧٥-٧٣)
 - ب) موجز خطة التنمية (١٩٧٥-٧٣)
 - ج) الخطة الخمسية في عامها الخامس ، ١٩٨١ .
 - ٢- سلطة المصادر الطبيعية :

نفقات مشروع التنقيب عن البترول خلال الفترة (١٩٨٦-٧٥)
 - ٣- وزارة الاشغال العامة :

دراسة قطاع الانشاءات في الاردن خلال الخطة الخمسية
(١٩٨٥-٨١) ، عام ١٩٨٦ .
 - ٤- مؤسسة المواصــــــــــــــــلات :

الاتفاق الفعلي على المشاريع خلال سنوات الخطة ٨١-١٩٨٥ ،
مشروع تقييم الخطة الخمسية (١٩٨٥-٨١) ، عام ١٩٨٦ .
 - ٥- مؤسسة الاسكــــــــــــــــسان :

نشاطات مؤسسة الاسكان للفترة (١٩٨٦-٦٩) ، ١٩٨٧ .

١-٣-٤-٢ أهمية الانشاءات العامة في الاقتصاد القومي :

يعتبر الاستثمار في انشاءات البنية التحتية ، والمرافق العامة ، والهيكل الاساسية بشكل عام ذا أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية لأي دولة ، وخصوصا الدول النامية ، حيث تستخدم هذه الانشاءات بشكل مباشر أو غير مباشر في انتاج السلع ، والخدمات العامة ، والخاصة على حد سواء .

ان هذا النوع من الاستثمار يتميز بعدة خصائص يستمد منها أهميته ، ويجعل اهتمام القطاع العام به ضروريا ، وهي :

- ١- السلعة ، او الخدمة المنتجة هي " سلعة عامة ، او خدمة عامة " (Public good or Service) ان تتوفر لكافة الناس ، ولا يستثنى احد من استعمالها ، وان استهلاك فرد لها لا يؤثر سلبيا على الآخر . وتتميز بأنها تزود بخدمات أكثر منها سلعا : كخدمات التعليم ، والنقل ، والسياحة ، والاثارة ... الخ . (١)
- ٢- تحتاج الانشاءات الثقيلة الى مقدار ضخم من رأس المال المتوفر (Lumpy of Capital) ان يستمر الدفع له منذ بدء المشروع ، وحتى انتهائه ، وبسبب تدني المدخرات في البلدان النامية ، فانها ستلجأ عادة الى الاقتراض لتمويل هذه المشاريع .

(١) Enke, Stephen: Economics For Development, (Prentice-Hall; U.S.A., 1963), P. 321.

٣- اتفاق استثماري عام حاليا سوف يشجع على استثمار خاص لاحقا ، فكلما
تزايد الاتفاق على هذه الانشاءات ، كلما أدى الى انخفاض تكاليف
الانتاج نسبيا . وكذلك فان بعض الاستثمارات قد تنشأ نتيجة لتوقعات
الارباح ، واخرى نتيجة لمتطلبات السياسة العامة لتحقيق أهداف اقتصادية ،
وسياسية ، واستراتيجية^(١).

يعتبر توفر انشاءات البنية التحتية (Infrastructure) الملائمة
عاملا هاما واساسيا في تنشيط عمليات الاستثمار الصناعية ، والزراعية ،
والتجارية ، والخدمية ، فالاستثمار في البنى الاساسية سوف يدفع بالنشاطات
الانتاجية المباشرة (Directly Productive Activities) الى التوسع ،
وبالتالي تنشيط عمليات الاستثمار المخطفه . ان هذا التوسع المتوقع
سيكون ناجما عن توقع المستثمر تزايد ارباحه من جراء انخفاض التكاليف
الثابتة والمتغيره للانتاج ، وتوفير وقت النقل للمنتجات ، وبالتالي
انخفاض التكلفة لكل وحدة انتاج ، ومن ثم تزايد ارباحه . وعلى الوجه الاخر
فان هناك ايجابية كبيرة يقدمها توفر هذه الانشاءات ، وهي انخفاض سعر
السلعة المحلية ، والمستورده نسبيا للمستهلك النهائي ، بالاضافة الى
تحقيق الرفاه الاقتصادي العام في البلاد^(٢).

Ibid, P. 322.

(١)

Hagen, Everett: The Economics of Development , ..

(٢)

(Richard IRWIN Inc.; U.S.A, 1975), P. 171.

- ٤- انشاءات البنية التحتية ، كالطرق مثلا، تطعب دورا حيويا في التخطيط الاقتصادي ، والتطوير الاقليمي خصوصا في تطوير الاتصالات ، والمواصلات لتغطية الفجوة بين المدن الكبرى ، والصغرى ، او بين الريف ، والمناطق داخل البلاد ، وهذا يعتبر من العوامل الرئيسة التي يحد من مشكلة الهجرة الداخلية ، كذلك فان تحسين شبكة الاتصالات ، والمواصلات يشجع على عدم التركيز السكاني في اقليم ، او منطقة معينة^(١).
- ٥- الاستثمار في البنى الاساسية ، او التحتية يشكل حصة نسبية عالية من الاستثمار في الانشاءات لمعظم الدول النامية . فمعظم مشاريعها تتطلب نفقات كبيرة على أدوات الطرق ، والالات ، والمحطات الكهربائية ، وغيرها من المعدات والمواد المستورده ، لذلك تحتاج الى تمويل بالعملات الاجنبية، وقد تحتاج بعض البلدان اللجوء الى مؤسسات الاقتراض الدولية ، او الاقتراض من البنوك التجارية المحلية ، وبالتالي يترتب عليه دفع فوائد اضافية تملئ رأس المال المقترض مما يحمل البلد اعباء الديون هذه ، وبالتالي تزايد مطلوباتها سنة بعد الاخرى^(٢).

Okita, Saburo: The Developing Economies and Japan, Lesson (1)
in growth, (University of Tokyo Press; Japan,
5th-ed, 1986), P. 154.

Zuvekas, Clarence: Economic Development. (2)
(Macmillan; U.S.A, 1st-ed, 1979), P. 134.

٢-٣-٤-٢ حجم استثمارات الانشاءات العامة في الاردن :

يمكن القول أن هذه الاستثمارات تتركز كليا في القطاع العام ، إذ أن استثمارات القطاع الخاص محدوده جدا ، وقد لا تذكر ، ولهذا السبب تم افتراض أن استثمارات القطاع الخاص مساوية للصفر في هذه الانشاءات طيلة فترة الدراسة .

وأما بالنسبة للقطاع العام ، فلم تتوفر سلسلة زمنية طيلة فترة الدراسة ، فقد تم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات تبدأ بالخطة الثلاثية (١٩٧٥-٧٣) ، وتنتهي بالخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥-٨١) . كما هو في الجدول رقم (٢ - ٨) .

تحوز الاستثمارات في الانشاءات العامة على أكثر من ثلث الاستثمارات الانشائية ، فكما يشير الجدول رقم (٨-٢) الى أن استثمارات الانشاءات العامة بلغت نسبتها حوالي ٤٦% من الانشاءات ككل للفترتين (١٩٧٥-٧٣) ، (١٩٧٦ - ١٩٨٠) بينما تراجعت بشكل حاد في الفتره (١٩٨٥-٨١) ، إذ وصلت الى ٣١% من مجمل استثمارات الانشاءات العامة ، والخاصة .

يدل الاستثمار الكبير لقطاع الانشاءات في الانشاءات العامة على التقدم والازدهار الاقتصادي الذي حققه الاردن . إذ أن توفر البنى والهيكل الاساسية في الاقتصاد ، والانفاق عليها بشكل كبير في فتره معينه يغطي الحاجة لفترات لاحقه ، ويخفض من النفقات القادمة المتوقعة لتنفيذ المشاريع بشكل عام. الا أنه يتطلب نفقات متكررة في المستقبل تتمثل في نفقات الصيانة ، والاهتلاك .

جدول رقم (٨-٢)

استثمارات القطاع العام في الانشاءات العامة للفترات
بالاسعار الجارية (١٩٨٥-٧٣)

الفترة	الاستثمار بالالف دينار	النسبة المئوية من الانشاءات ككل
١٩٧٥-٧٣	٧٢٧٠٠	%٤٦,٤
١٩٨٠-٧٦	٤٩٢٦١٧	%٤٦,٢
١٩٨٥-٨١	٦٨١٦٣٥	%٣١

المصدر :

الجدول رقم (١٧-٢) ، اللاحق .

٥-٢. توزيع المشاريع الانشائية :

تتوزع استثمارات قطاع الانشاءات على القطاعات الاخرى حسب حاجة تلك القطاعات الى المشاريع الانشائية خلال فترة معينة. ان يعكس تركيز مشاريع الانشاءات في قطاع ، او اقليم معين ، او في نشاط ، او مؤسسة معينة اتجاه النشاط الاقتصادي العام ، والنمى يظهر ابعادا ومنطلقات جديدة للتخطيط الاقتصادي في الاردن .^(١) يهدف هذا الجزء الى تحليل توزيع استثمارات قطاع الانشاءات على القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وتوزيعها الاقليمي ، وبيان تركيز هذه المشاريع في قطاعات معينة ، ومن ثم توزيعها حسب نشاط المشروع ، وحسب المؤسسة المنفذه لهذا النشاط تبعا للبيانات المتوفرة ، وسوف يتركز التحليل هنا على مشاريع القطاع العام ، وذلك لصعوبة توزيع المشاريع الخاصة حسب القطاع ، والجهة المنفذه ٠٠٠٠ الخ .

١-٥-٢. التوزيع القطاعي لمشاريع الانشاءات :

لقد تم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات تشمل فترة الخطة الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) ، وفترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) ، وفترة الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) ، وتحليل الاستثمارات العامة التي قدمها قطاع الانشاءات للقطاعات الاقتصادية الاخرى .

(١) لمزيد من التعميل ، أنظر :

صوان ، محمد : اتجاهات التخطيط ومنطلقاته في الاردن ، المجلس :

القومي للتخطيط ، عمان ، ١٩٧٣ .

أولا : استثمارات القطاع العام الانشائية خلال فترة الخطة الثلاثية
(١٩٧٥-٧٣)*

استثمر القطاع العام في الانشاءات حوالي ٩٢٥ مليون دينار
خلال الفترة (١٩٧٥-٧٣) ، حيث تم توزيع هذه الاستثمارات على
القطاعات الاقتصادية على النحو التالي :-

١- قطاع النقل . يشير الجدول رقم (٢-٩) ان هذا القطاع
يحتل أهمية بارزة من الاستثمارات الانشائية خلال هذه الفترة ،
حيث شكلت ٣٠٪ من مجمل استثمارات الانشاءات العامة ، فقد
تم تنفيذ عددا كبيرا من الطرق وتنفيذ العديد من مشاريع الاتصالات

* اعتمدت الدراسة في الحصول على المعلومات عن المشاريع الانشائية لهذه الفترة على
موجز خطة التنمية الاردنية (١٩٧٥-٧٣) ، وولى وثيقة الخطة الثلاثية (١٩٧٥-٧٣) ؛
ونلك بسبب عدم توفر أية بيانات ، او دراسات حول المشاريع الانشائية الفعلية
للفترة المذكورة ، باستثناء بيانات الاسكان العام الصادرة عن مؤسسة الاسكان .
لذا اعتمدت الدراسة على الارقام ، والبيانات من واقع المشاريع المخططة
للحصول على معلومات قريبة نسبيا من الواقع خصوصا ان الخطة الثلاثية اعتبرت
أول خطة اقتصادية شاملة . فقد تم تجميع المشاريع ، وتوزيعها حسب القطاعات ،
كما يظهرها الجدول رقم (٢-٩) .
أنظر: الشامي ، محمد علي : موجز خطة التنمية الاردنية (١٩٧٥-٧٣) ، (المجلس
القومي للتخطيط ، عمان ، ١٩٧٦) ، ص ٦٧-٧٧ .

جدول رقم (٩-٢)
توزيع مشاريع الانشاءات الحكومية حسب القطاعات للفترة (١٩٧٥-٧٣) ،
بالاسعار الجارية

القطاع	القيمة بالالف دينار	النسبة (%)
٠١ النقل	٢٧٨١٢	٣٠
٠٢ الزراعة والسرى	١٥٠٢٨	١٦٢
٠٣ الشؤون البلدية والقروية	١١٧٥٠٠	١٢٧
٠٤ الكهرباء	٩٧٨١	١٠٦
٠٥ الصناعة والتعدين	٧٥٤٠	٨١
٠٦ الاسكان والابنية الحكومية	٥٩٢٨	٦٤
٠٧ الاتصالات والاعلام	٥٦١٦	٦١
٠٨ السياحة والاثار	٤٠٧٠	٤٤
٠٩ التعليم ورعاية الشباب	٣٤٩٦	٣٩
٠١٠ أخرى	١٤٥٥	١٦
المجموع	٩٢٤٨٦	١٠٠
حصة الحكومة	%٥٩	

المصدر : المجلس القومي للتخطيط :

(١) الخطة الثلاثية (١٩٧٥-٧٣)

(٢) موجز خطة التنمية الاردنية (١٩٧٥-٧٣) .

- ٢- قطاع الزراعة والري . حاز هذا القطاع على ١٦,٢٪ من مجمل استثمارات الانشاءات الحكوميه ، فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع : كمشاريع حفظ التربه ، وعمل الخطوط الكنتورية ، واقامة الجدران الاستناديه في عدد من المناطق ، وتطوير ، وانشاء محطات الابحاث الزراعيه ، وانشاء مراكز لتخزين المنتجات الزراعيه ، وانشاء بعض المصانع ، والسدود ، وشبكات الري ، والقنوات ، وشبكات التوزيع في عدد من المناطق .
- ٣- قطاع الشؤون البلديه والقرويه ، استحوذ هذا القطاع على ١٢,٧٪ من مجمل استثمارات الانشاءات ، فقد احتلت امانة العاصمة الحجم الاكبر من مشاريع الانشاءات ، حيث تم انشاء مشاريع المياه والمجاري ، وشبكات الكهرباء في عدد من مدن المملكة .
- ٤- قطاع الكهرباء . حاز هذا القطاع على نسبة ١٠,٦٪ من مشاريع الانشاءات الحكوميه ، فقد تم تنفيذ مشروع كهبره الاردن العام ، ومحطة التوليد المركزيه التجاريه ، وغيرها
- ٥- قطاع الصناعه والتعدين . شكل هذا القطاع نسبة ٨,٨٪ من مشاريع الانشاءات الحكوميه ، فقد تم انشاء عدد من المصانع : كمصنع الخزف ، ومصنع الالواح الزجاجيه ، ومصنع حامض الفوسفوريك ، ومصنع البوتاس .
- ٦- قطاع الاسكان والابنيه الحكوميه . حاز هذا القطاع على نسبة ٦,٤٪ من تلك المشاريع ، فقد انشأت مؤسسة الاسكان (١٢٧٦) وحده سكنيه بقيمة ٣٨٣٥ مليون دينار خلال تلك الفتره* ، حيث تم انشاء العديد من المشاريع السكنيه ، ومشاريع الابنيه الحكوميه .
- ٧- قطاع الاتصالات والاعلام . حاز هذا القطاع على ٦,١٪ من مجمل المشاريع الانشائيه الحكوميه ، حيث تم تحسين المواصلات السلكيه واللاسلكيه ، وتوسيع الخدمات المحليه بانشاء مقاسم جديده في عدد

من مناطق المملكة ، وتحديث الابنيه ، والمكاتب البريدية ، وكذلك توسيع الخدمات الوطنية ، والاقليميه ، والدوليه .

- ٨- قطاع السياحة والآثار . حاز هذا القطاع على ٤٤٪ ، اذ تم انشاء فنادق في عدد من مدن المملكة ، وتطوير المواقع الاثرية .
 - ٩- قطاع التعليم ورعاية الشباب . شكل هذا القطاع نسبة ٣٩٪ من الانشاءات الحكوميه ، ففي مجال التربيه والتعليم تم انشاء معهــــد المعلمين ، وانشاء عدد من الابنيه المدرسية في المدن وانشاء كلية التمريض ومبنى نشاطات الطلبة في الجامعة الاردنية .
 - ١٠- القطاعات الأخرى . شكلت نسبتها ١٦٪ ، حيث شملت قطاع التجاره ، والاقواف ، والصحة ، فقد تم انشاء مؤسسة التجــــارة الخارجيه ، ومراكز استهلاكية في عمان ، وانشاء مستشفى للأمراض العقلية ، ومنازل للممرضات في مستشفى الجامعة الاردنية ، ومستشفى الحسين في السلط ، والحكومة في الزرقاء ، والاميرة بسمة في اربد .
- كما توقع انشاء مراكز الخدمات الاجتماعية في الريف ، والاحياء الشعبية في المدن ، وانشاء المساجد ، والابنية الوقفية .

قدر مجمل استثمارات الانشاءات الحكومية لكافة القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة بحوالي ٩٢٥ مليون دينار بالاسعار الجارية . حاز قطاع النقل على نصيب الاسد منها ، وتلاه قطاعي الزراعة والرى ، والشؤون البلدية والقروية . وكذلك قدر مجمل استثمارات الانشاءات الخاصة بحوالي ٦٤١٧ مليون دينار خلال الفترة المذكوره بالاسعار الجارية ، تركزت في الابنيه السكنية ، والتجارية ، لذا يصبح الاستثمار الكلي لقطاع الانشاءات حوالي ١٥٦٧ مليون دينار بالاسعار الجارية خلال فترة الخطة الثلاثية حاز فيها القطاع العام على نسبة ٥٩٪ من مجمل استثمارات الانشاءات .*

* لقد أشارت الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٠-٧٦) الى أن مجمل استثمارات الانشاءات بلغت ١٥٣٥ مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٥-٧٣) بالاسعار الجارية .

ثانيا : استثمارات القطاع العام الانشائية خلال فترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٠-٧٦)

تميزت الفترة (١٩٨٠-٧٦) بانتعاش اقتصادي كبير ، والذي أثر بصورة ايجابية على نشاط قطاع الانشاءات الاستثماري ، وما قدمه للقطاعات الاخرى ، فقد برز قطاع النقل بشكل واضح ، اذ حاز على حوالي ثلث الاستثمارات الانشائية خلال هذه الفترة ، كما يتبين من الجدول رقم (٢-١٠) من مجمل الاستثمارات الانشائية الحكومية البالغة حوالي (٦٢٥) مليون دينار بالاسعار الجارية خلال تلك الفترة .

- ١- قطاع النقل . يعتبر قطاع النقل من أكثر القطاعات الاقتصادية المستغديه من المشاريع الانشائية الحكومية خلال هذه الفترة ، فقد استثمر حوالي ١٩٣ مليون دينار ، اى نسبة ٢١% تقريبا من مجمل الانشاءات الحكومية ، فقد تم تنفيذ العديد من مشاريع الطرق ، وتحسيناتها . وكذلك ، فقد تم تحسين وتوسيع خطوط الطيران ، وانشاء مؤسسة الموانئ ، ومديرية الطيران .
- ٢- قطاع الصناعة والتعدين . استحوذ هذا القطاع على نسبة ٢٠.٦% من مجمل الانشاءات الحكومية ، فقد تم التوسع في مصفاة البترول ، وبدء أعمال التثقيب عن البترول وعن مصادر الطاقة الحرارية ، والجوفية ، واستخراج البوتاس ، وانشاء المدينة الصناعية في سحاب ، ومشغل سلطة المصادر الطبيعية وفوسفات مناجم الحسا* .

* أنظر :-

Dar Al-Handasah Consultant (Jordan)

Industrial Programming Study, Task 1.13:

Review of Five-year Plan, 1976-80,

Revised Final Draft Report, 1982.

جدول رقم (١٠-٢)
توزيع مشاريع الانشاءات الحكومية حسب القطاعات
للفترة (١٩٨٠-٧٦) بالاسعار الجارية*

الرقم	القطاع	الاتفاق الفعلي بالالف دينار	النسبة (%)
٠١	النقل	١٩٣١٢٤	٣٠٫٩
٠٢	الصناعة والتعدين	١٢٩١٤٥	٢٠٫٦
٠٣	الكهرباء	٧٧٣٩٧	١٢٫٤
٠٤	المياه والمجاري	٦٠١٣٣	٩٫٦
٠٥	الاسكان والابنية الحكوميه (١)	٥٤٢١٩	٨٫٨
٠٦	الشؤون البلدية والقروية	٣٤٢٤٠	٥٫٥
٠٧	التربية والتعليم	٢٥٢٣٥	٤٫٠
٠٨	الاتصالات والاعلام	١٩٤٨٥	٣٫١
٠٩	الصحة	٨٥٩٧	١٫٤
١٠	أخرى	٢٣٤٧٤	٣٫٧
	المجموع	٦٢٥٠٤٩	١٠٠
	حصه الحكومة	%٥٨٫٧	

* لقد تم دراسة تقييم الخطة الخمسية (١٩٨٠-٧٦) التي أعدها المجلس القومي للتخطيط عام ١٩٨١ ، ومن ثم قام الباحث بتصنيف المشاريع الانشائية المستثمرة مع توخي الدقة الكبيرة في جمع ، وتوزيع ، وتبويب هذه المشاريع للبيانات المتعلقة بها خلال تلك الفترة .
(١) تم تعديل استثمارات الاسكان العام بناء على أحدث البيانات المتوفرة لدى مؤسسه الاسكان لعام ١٩٨٧ .

المصدر :

(١) المجلس القومي للتخطيط : الخطة الخمسية في عامها الخامس ، ١٩٨١ .

(٢) سلطة المصادر الطبيعية : المرجع السابق .

- ٣- قطاع الكهرباء . حاز هذا القطاع على ١٢٫٤٪ من تلك الاستثمارات ، فقد تم انشاء محطة الحسين الحرارية ، وشبكة النقل القومية ، وأعمال الربط الكهربائي مع سوريا المرحلة الاولى ، كما تم توسيع محطات التوليد ، وشبكات التوزيع الكهربائي في عدد من المناطق ، وكذلك تم بناء اسكان محطة الحسين الحرارية .
- ٤- قطاع المياه والمجارى . لقد استثمر هذا القطاع حوالي ٦٠ مليون دينار في الانشاءات ، أي بنسبة ٩٦٪ من مجمل الاستثمارات الانشائية الحكومية ، فقد تم حفر الآبار والسدود ، وانشاء خطوط المياه والآبار وتوسيع شبكات المياه والمجارى في المملكة .
- ٥- الاسكان والابنية الحكومية . استثمر قطاع الاسكان ، والابنية الحكومية مبلغ ٥٤٢ مليون دينار ، ان شكلت نسبة ٨٨٪ من تلك الاستثمارات ، فقد تم انشاء العديد من مشاريع الاسكان الحكومية : كمشروع الجبيهه ، وماركا ، والزرقاء ، واريد ٠٠٠ الخ . وكذلك فقد تم انشاء مبنى مؤسسة الاسكان ، ان بلغ مجمل الاتفاق على مشاريع المؤسسة حوالي ٤٩٥ مليون دينار . وجدير بالذكر أن سلطة وادي الاردن استثمرت مبلغ ٣٢ مليون دينار في الابنية السكنية ، حيث نفذت (١٨٨٨) وحدة سكنية الى جانب (٦٥٢٠) وحدة سكنية نفذتها مؤسسة الاسكان .
- أما في مجال الابنية الحكومية ، فقد تم انشاء مركز التدريب المهني لوزارة الاشغال العامة ، ومباني سلطة المصادر الطبيعية ، وعدد من الانشاءات بلغ الاتفاق عليها ١٥٦ مليون دينار .
- ٦- قطاع الشؤون البلدية والقروية . استثمر في هذا القطاع حوالي ٣٤ مليون دينار بنسبة ٥٥٪ من الاستثمارات الانشائية الحكومية . فقد تم انشاء المدارس القروية ، والشوارع الرئيسية في القرى والمدن ، ومواقف السيارات ، وانشاء الجسور الرئيسية ، وتنفيذ مشاريع مياه الشرب والمجارى الصحيه في عدد من المناطق .

- ٧- قطاع التربية والتعليم - استحوذ هذا القطاع على نسبة ٤٪ من تلك الاستثمارات ، ان أنفق عليه مبلغ ٢٥٢ مليون دينار ، حيث تم بناء العديد من المدارس ، والكليات في عمان ، والزرقاء ، ووادي الاردن ، كما تم انشاء بعض الكليات والمباني في الجامعة الاردنية ، وانشاء محطة العلوم البحرية في العقبة ، والاسكان المشترك بين الجامعة ، والجمعية العلمية الملكية ، بالاضافة الى تأسيس جامعة اليرموك .
- ٨- قطاع الاتصالات والاعلام . استثمر هذا القطاع حوالي ١٩٥ مليون دينار بنسبة ٣٠٪ من استثمارات الانشاءات الحكومية ، فتم توسيع شبكات المواصلات في المناطق المختلفه ، وتوسيع الخدمات المحلية ، والدولية ، والاقليمية .
- ٩- قطاع الصحة . حاز القطاع الصحي على نسبة ١٤٪ من تلك الاستثمارات ، حيث تم انشاء المراكز الصحية ، والمستشفيات ، ومراكز مكافحة الامراض الصدرية ، وانشاء مركز فرح الطبي وعدد من العيادات والمستودعات الطبيه .
- ١٠- القطاعات الاخرى . شكلت نسبة ٣٧٪ من الاستثمارات الانشائية الحكومية ، حيث تشمل التنمية الاجتماعية ، فقد تم انشاء مؤسسة التدريب المهني ، ومركز ياجوز للتدريب المهني ، وكذلك مشاريع قطاع السياحة والآثار والتجارة والأوقاف . كما تم انشاء مركز أبحاث الطاقة الشمسية ، ومركز بحوث مواد البناء ، ومختبراته للاحصاءات العامة ، والجمعية العلمية الملكية .
- وأخيرا ، فقد استثمر القطاع الخاص حوالي ٤٤٠٥٥ مليون دينار بالاسعار الجارية تركزت في مشاريع الابنية السكنية الخاصة ، والتجارية ، والصناعية ، والزراعية^(١) . لذا يصبح الاستثمار الاجمالي

للانشاءات حوالي ١٠٦٥٠٦ مليون دينار ، حيث شكلت الاستثمارات
الانشائية الحكومية حوالي ٥٨٧٪ من مجمل استثمارات قطاع
الانشاءات خلال الفترة (١٩٨٠-٧٦) .

استثمارات القطاع العام الانشائية خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥-٨١)

ثالثا :

بلغ مجمل الاستثمارات الانشائية العامة خلال الفترة (١٩٨٥-٨١)
حوالي ١٢٣١٥ مليون دينار بالاسعار الجارية . بالاضافة الى ذلك ، فقد
تم تنفيذ مشاريع انشائية لقطاع الدفاع والامن بلغ كلفتها ٣٩٦٦ مليون دينار^(١) .
لذا يصبح مجمل الانفاق على مشاريع الانشاءات العامة خلال الخطة المذكورة
١٢٧١٦ مليون دينار .

(١) يستثنى قطاع الدفاع والامن من استثمارات قطاع الانشاءات ، وذلك حسب
نظام حسابات الدخل القومي للامم المتحدة ، اذ تعتبر النفقات على مشاريع
الامن والدفاع نفقات استهلاكية ، وليست استثمارية .

جدول رقم (١١-٢)

توزيع مشاريع الانشاءات الحكومية حسب القطاعات للفترة (٨١ - ١٩٨٥)
بالاسعار الجارية *

بالالف دينار

الرقم	القطاع	الاتفاق الفعلي	النسبة المئوية (%)
٠١	النقل	٣٣٠٩٠٠	٢٦٫٩
٠٢	المياه والمجارى	٢٠٧٥٠٠	١٦٫٨
٠٣	التربية والتعليم	١٥٩٨٠٠	١٣
٠٤	الطاقة والثروة المعدنية	١٤٥٤٣١	١١٫٨
٠٥	الاسكان	١١١٤٤٩	٩
٠٦	الاتصالات والاعلام	١٠٤٢٤٤	٨٫٥
٠٧	الصحة	٢٣١٠٠	١٫٩
٠٨	أخرى	١٤٩١٠٠	١٢٫١
	المجموع	١٢٣١٥٢٤	١٠٠
	حصة الحكومة	%٥٤٫٣	٥٤٫٣

المصدر :

(١) وزارة الاشغال العامة : دراسة قطاع الانشاءات في الاردن خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥-٨١) عمان ، ١٩٨٦ .

(٢) مؤسسة المواصلات : المرجع السابق .

(٣) سلطة المصادر الطبيعية : المرجع السابق .

* لقد أجريت التعديلات التالية للحصول على الجدول رقم (١١-٢)

(أ) قطاع الاسكان . تشير احصاءات الاشغال العامة الى أن الاسكان حاز على

١١٥٣ مليون دينار ، فتم تعديله من بيانات مؤسسة الاسكان لعام ١٩٨٧ ،

والتي تشمل نشاط مؤسسات الاسكان العام (مؤسسة الاسكان ، والتطوير

١- قطاع النقل : بلغت استثمارات الانشاءات الحكومية في هذا القطاع ٣٣٠٩ مليون دينار للفترة (١٩٨٥-٨١) ، فحازت على حوالي ٢٧% من مجمل تلك الاستثمارات ، فقد تركزت مشاريع النقل في الطرق ، حيث تم تعبيد (٤٧١) كم من الطرق الرئيسية ، والثانوية ، والقروية ، وتم فتح (٦٥٠) كم من الطرق الزراعية غير المعبده ، وانشاء الطرق الجديده في مختلف المناطق .

الحضري ، وسلطة وادي الاردن) ، حيث بلغت ١١١ر٤٤٩ مليون دينار فقط لهذه الفترة .

ب) تم تعديل الانفاق على قطاع الاتصالات والاعلام من قبل دائرة العطاءات في وزارة الاشغال العامة ، حيث أن مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية لم تزودهم بكافة المعلومات ، ومن ثم التأكيد من هذا من قبل المؤسسة ، وتم تعديل البيانات من ٢٧٣ مليون دينار الى ٨٦ر٦٤٤ مليون دينار من دراسة تقييم مشاريع مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية خلال الخطة الخمسية (٨١ - ١٩٨٥) الصادره عن المؤسسة هذه عام ١٩٨٦ .

ج) تم اضافة نفقات التنقيب عن البترول ، والتي لم تشملها الدراسة المذكوره ، حيث اضيفت الى قطاع الطاقة والثروة المعدنية .

د) وكذلك فقد تم استثناء المشاريع الانشائية التي تغذيها الجيش ، والامن والدفاع ، وأخيرا ، فقد تم تحديد المشاريع المنفذه من دراسة وزارة الاشغال العامة ، ومن الخطة الخمسية الثالثة (٨٦-١٩٩٠) ، ورتبت القطاعات حسب أهميتها في مجمل استثمارات الانشاءات في الجدول رقم (٢-١١) .

وكذلك فقد تم دراسة شبكات الطرق القروية ، والزراعية ، واعداد الخرائط لطرق المملكة ، فأصبحت شبكة الطرق في المملكة تتألف من (٨٠٠٣) كم ، منها (٥٤٠٣) كم معبد بالاسفلت في نهاية عام ١٩٨٥ .

أما في مجال السكك الحديدية والنقل البحري ، فقد تم استكمال الخطوط الحديدية وتحسين شبكة الاتصالات والاشارات وتنفيذ العديـد من مشاريع الارصفة ، والمستودعات ، والمواقف .

وفي مجال الطيران المدني والارصاد الجوية ، فقد تم افتتاح مطار الملكة علياء الدولي عام ١٩٨٣ ، وتم انجاز معهد الملكة نور الغني للطيران المدني ، كما تم انشاء بعض الابنية ، والانشاءات ، وربط محطات الارصاد الجوية .

٢- قطاع المياه والمجارى . استحوذ هذا القطاع على نسبة ١٦٫٨٪ من مجمل استثمارات الانشاءات الحكومية ، فقد تم انشاء عدد من السدود وحفر الآبار ، وتعميد شبكات المياه ، أهمها انشاء سد وادي العرب ، واعداد دراسة أولية لحوالي اربعة عشر سدا .

٣- قطاع التربية والتعليم . حاز قطاع التعليم على ١٣٪ من الاستثمارات الانشائية الحكومية خلال تلك الفترة ، فقد تم انشاء ثماني كليات مجتمع وعدد كبير من المدارس الثانوية والمشاغل ، كما تم استكمال مباني الكليات في الجامعات الاردنية بلغ الانفاق عليها (٨٥) مليون دينار .

٤- قطاع الطاقة والثروة المعدنية . حاز هذا القطاع على نسبة ١١٫٨٪ من مجمل المشاريع الانشائية الحكومية المستثمرة في تلك الفترة ، وذلك بسبب نشاط عملية التنقيب عن البترول ، وتنفيذ العديد من مشاريع الكهرباء ، والثروة المعدنية ، حيث تم حفر عشرين بئرا للتنقيب عن البترول ، وتنفيذ (١٣) ألف كم طولي من خطوط المسح الزلزالي ، وأقيمت منشآت مؤقتة لضخ ، وتخزين النفط ، بالإضافة الى الدراسات الجيولوجية ، والجيوكيميائية .

كما تم تنفيذ أعمال التنقيب عن الصخر الزيتي ، ودراسات الجدوى ، وحفر الآبار للبحث عن مصادر الطاقة الحرارية ، والجوفية ، والدراسات الجيوفيزيائية .

أما في مجال الطاقة ، فقد قامت سلطة الكهرباء بتركيب وحدات توليد جديد طاقتها (٣٩٩) ميغاواط ، وتنفيذ مشاريع محطات الكهرباء في مختلف مناطق المملكة وتوسيعها .

٥- قطاع الاسكان : أنفق على مشاريع الاسكان مبلغ (١١١٤٤٩) مليون دينار خلال الفترة (١٩٨٥-٨١) ، أي بنسبة ٩٪ من مجمل استثمارات الانشاءات الحكومية ، حيث تم انشاء حوالي (٨٣٦٣) وحدة سكنية من قبل القطاع العام ، منها (٥٣٦٣) وحدة سكنية انشأتها مؤسسة الاسكان بكلفة (١٠٢٩٤٩) مليون دينار ، و (٣٠٠٠) وحدة سكنية انشأتها دائرة التطوير الحضري ، وتم تطوير ، وتحسين خمسة مواقع شعبية تحتوى على (١٣٥٧) وحدة سكنية بكلفة (٨٥) مليون دينار . فقد أنجزت مؤسسة الاسكان مشاريع متعددة في مناطق أهمها : عمان ، وسحاب ، وابو نصير ، وجرش ، والعفرق ، والرصيفه ، ٠٠٠ الخ .

٦- قطاع الاتصالات والاعلام : حاز هذا القطاع على نسبة ٨.٥٪ من تلك الاستثمارات ، فقد تم انجاز مشاريع مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، بقيمة ٨٦٦ مليون دينار ، تركزت في أعمال الكهروميكانيك ، والابنيه ، حيث تم تحسين الشبكات المحلية ، وتوسيع النداء الآلي الوطني ، والدولي ، وتمديد الخدمات الهاتفية ، وتوسيع خدمات التلكس ، وانشاء المحطات الارضية ، وهواتف السيارات .

- ٧- قطاع الصحة • يحوز هذا القطاع على نسبة ١٩٪ من استثمارات الانشاءات الحكومية ، فقد انشيء حوالي (٩٠) مركزا صحيا في مختلف مناطق المملكة ، وتم توسيع كلية التمريض الاردنية ، كما انشئت احدى عشرة مدرسة لمساعدات الممرضات ، وافتتاح مركز تنمية القوى البشرية في الجامعة الاردنية .
- ٨- القطاعات الاخرى . حازت بقية القطاعات على نسبة ١٢٪ من مجمل استثمارات الانشاءات خلال الخطة المذكورة . فقد تم انشاء الجسور ، ومقاطع الطرق ، والحدائق ، والشوارع ، واستكمال مبان في الجمعية العلمية الملكية ، ودائرة الاحصاءات العامة ، وانشاء سبعة مراكز للتدريب المهني ، كما تم انشاء (١٧) مركزا جديدا للمعاقين .
- وأخيرا ، فقد استثمر القطاع الخاص حوالي (١٠٣٦ر٤) مليون دينار بالاسعار الجارية ، تركزت في الابنية السكنية ، والتجارية ، والصناعية ، والزراعية^(١) . وبذلك يصبح الاستثمار الاجمالي لقطاع الانشاءات حوالي (٢٢٦٧ر٩٦) مليون دينار ، خلال الفترة (١٩٨٥-٨١) ، وعليه فتشكل الاستثمارات الانشائية الحكومية حوالي ٥٤ر٣٪ من مجمل الاستثمارات الانشائية خلال هذه الفترة .

مما سبق يتضح الدور الهام الذي يلعبه القطاع العام في استثمارات قطاع الانشاءات ، وذلك لحوزته على أكثر من نصف الاستثمارات الاجماليه لهذا القطاع ، رغم أنه تراجع بشكل طفيف في الفتره (١٩٨٥-٨١) ، والذي بلغ ٥٤,٣% بينما كان ٥٩% الى ٥٨,٧% للفترتين (١٩٧٥-٧٣) و (١٩٨٠-٧٦) على التوالي. ان هذا التراجع النسبي يعزى الى تزايد استثمارات القطاع الخاص في الابنية ، وخصوصا الابنيه السكنيه .

وبالنسبة لاهمية استثمارات الانشاءات الحكومية المقدمة للقطاعات الاقتصادية . يظهر قطاع النقل كقطاع رائد ، وهام ، لذلك فقد حاز على المرتبة الاولى من استثمارات الانشائيه الحكومية فيه خلال الفترات الثلاث المشار اليها في هذا الفسصل ، وشكلت حصته حوالي ثلث الاستثمارات الانشائيه الحكوميه . لقد ساهمت مجموعة من العوامل في ازدهار ونمو هذا القطاع خلال السنوات الماضيه أهمها :

- ١- أحداث لبنان : أدت أحداث لبنان الى تعطل ، واغلاق ميناء بيروت ، فانخفض حجم المستوردات الى الاردن ، والى الدول العربيه عن طريقه ، مما أدى الى ازدهار ميناء العقبة ، وبالتالي تزايد الحاجة الى تحسين وسائل النقل المؤدية اليه .
- ٢- الحرب العراقية الايرانية . أحدثت هذه الحرب نموا سريعا في نشاط ميناء العقبة ، والنقل البري ، مما استوجب تحسين شبكة النقل عبر الحدود الاردنية - العراقية .

- ٣- ارتفاع اسعار البترول . لقد أدى ارتفاع اسعار البترول عام ١٩٧٣ ، وتنقل القوى العاملة بين الاردن والدول العربيه ، علاوة على زيادة طلبها على العمالة ، والبضائع ، الى انشاء شركات متخصصة في النقل البري ، وتطوير شبكة الطرق في المملكة بشكل ملحوظ وعلى مستوى دولي مميز.
- ٤- استقرار المناخ الاقتصادي في الاردن ، الامر الذي شجع التجارة ، والصناعة ، والسياحة في البلاد ، وبالتالي جعل من أولويات التخطيط تحسين شبكات النقل بشكل عام.

وجدير بالاشارة أن الاردن يواجه مشكلة في قطاع النقل تكمن في الطبيعة الجغرافية للبلاد . فهناك مناطق صحراوية ، وأخرى جبلية وعرة ، ومناطق منخفضة ، ومتعرجة ، مما يُحتمل هذا القطاع عبئا ماليا ضخما في تنفيذ مشاريع النقل في المناطق الجبلية ، والمنخفضة .

٥- وأخيرا فإن الانتشار السكاني في مختلف مناطق المملكة ، والافتتاح على العالم الخارجي سواء من حيث تصدير العمالة ، أو الطلبة الدارسين ، أو التجارة الخارجية ، أو ما شابهها ، تعتبر من العوامل المساعده ، والمشجعة على تحسين شبكة النقل الجوية ، والبرية ، وبالتالي تزايد حصص الاستثمارات الانشائية في هذا القطاع بشكل عام .

٥٥٠ أما بالنسبة للقطاعات الاخرى ، فيظهر تزايد أهمية قطاعي التريية والتعليم ، والاسكان والابنية الحكومية خلال الفترات الثلاث ، فيما تزايد قطاع الصناعة والتعدين بشكل ملحوظ خلال الفتره (٧٦-١٩٨٠) ، وكذلك تزايد قطاع المياه والمجاري في الفتره (٨١-١٩٨٥) ، كما تزايد القطاع الصحي تزايدا نسبيا في هذه الفتره .

قطاع التربية والتعليم :

نظرا للتطور الكبير الذي شهده التعليم في الاردن ، والذي يضم حوالى ٣٤,٢% من أبناء المجتمع على مقاعد الدراسة. فقد تم انشاء المدارس ، والكليات ، والجامعات ، لاستيعاب اعداد الطلبة المتزايد في كافة المراحل التعليمية ، ولتقليل عدد المدارس المستأجرة في المملكة ، ولتخفيض نظام الفترتين في بعض المناطق الناجم عن عدم توفر مباني المدارس المناسبة.

تتوقع الدراسة لقطاع التربية والتعليم أهمية متزايدة في حصته من الانشاءات في المستقبل القريب ، وذلك لسببين :-

الاول : التركيب العمري للسكان ، اذ بلغت نسبة السكان في الفئة دون الخامسة عشرة سنة من العمر ٥٠% عام ١٩٨٥ ، وان ٣٤,٢% من أبناء المجتمع على مقاعد الدراسة ، مما يدل دلالة واضحة على أن هذه الفئة العمرية من السكان سوف تتمشى في المراحل الدراسية من المدرسة الابتدائية ، وحتى الثانوية ، والى درجة معقولية حتى المرحلة الجامعية ، وبالتالي تزايد الطلب على بناء المدارس ، والكليات والجامعات . (١)

الثاني : تشكل نسبة المدارس المستأجرة ٤٠% من مجموع الابنية المدرسية للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ ، أى أن هناك حاجة لانشاء مدارس تعادل هذه النسبة بالاضافة الى الحاجة الناجمة عن التزايد السنوى في عدد الطلاب في كافة المراحل التعليمية ، والذي يزيد من الطلب على المدارس ، والكليات ، والجامعات . (٢)

(١) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية (٨٦-١٩٩٠) ، ص ٥١.

(٢) العاروري ، ومدانات: المرجع السابق ، ص ٦٨.

ونظرا لهذه الخصائص فان قطاع التربية والتعليم جدير بالاهتمام
الكبير لدى المخططين ، والجهات المسؤولة ككل .

وانا توجهت سياسة التعليم في الاردن الى تخفيض نظام الفترتين ،
وتقليل عدد المدارس المستأجرة ، فانه من المتوقع لهذا القطاع
أن تتزايد حاجته لانشاءات الابنية ، وبالتالي اقترابه من قطاع
النقل من حيث أهميته النسبية .

قطاع الاسكان :

يتميز هذا القطاع بتزايد أهميته النسبية طيلة فترة الدراسة هذه ؛ وذلك
نتيجة لزيادة الطلب على المساكن ، فتم انشاء الوحدات السكنية ، وبرزت المدن
السكنية كوحدات متكاملة ، مما خفف من مشكلة السكن ، كما أسهمت في استقرار
السكان ، وخصوصا موظفي الحكومة ، علاوة على مساعدتهم في الاستثمار من خلال
الفائض المالي لدى المستفيدين منها .

أما قطاع الصناعة والتعدين :

فتزايد بشكل كبير في الفتره (١٩٨٠-٧٦) ان حاز على نسبة ٢٠٦% ،
ما يدل على تزايد النشاط الصناعي ، والاستخراجي خلال هذه الفتره .

وكذلك قطاع المياه والمجاري :

تزايد من نسبة ٩٦% في الفتره (١٩٨٠-٧٦) الى ١٦٨% للفتره
(١٩٨٥-٨١) ، حيث تنوعت المشاريع من مياه الشرب الى السدود ، وقنوات
الري الزراعية ، بالاضافة الى مشاريع المجاري . فقد جاءت هذه المشاريع لسد النقص
الذي كانت تعاني منه بعض المناطق بسبب ازدياد الحاجة فيها الى مياه الشرب ،
والري ، والصناعة ، فتم حفر الآبار ، وسحب المياه ، وجرها من المناطق

المتوفرة فيها مثل : الازرق ، وقناة الغور الشرقية ، أما المشاريع الخاصة
بالزراعة فقد تركز معظمها في الاغوار.

ومن أجل التخلص من النفايات البشرية ، والصناعية ، فكان لا بد من ايجاد
شبكة من المجارى لهذه الغاية ، وللحفاظ على النواحي الصحية أنشئت شبكات
المجارى في عدد من المدن ، كما أنشئت محطات التنقية من أجل الاستغناء
من هذه المياه لاغراض أخرى.

ولهذا نشط أيضا قطاع الصحة بشكل عام من أجل توفير البيئة الصحية
الخالية من الاوبئة.

التوزيع الاقليمي للاستثمارات الانشائية :

تتوزع استثمارات الانشاءات على مختلف الاقاليم في المملكة بدرجة غير متوازنة ، ويعود عدم التوازن هذا لاسباب تتعلق بالظروف البيئية ، والحضارية ، والسكانية ، والجغرافية ، والسياسية ، لتلك الاقاليم . لذلك فان تنفيذ المشاريع الانشائية يبدو ضروريا من أجل تحسين الوضع الاقتصادي ، والاجتماعي ، والبيئي لذلك الاقليم .

يهدف هذا الجزء الى تحليل توزيع الاستثمارات التي قدمها قطاع الانشاءات الى القطاعات الاخرى حسب الاقاليم في المملكة ، وحسب درجة تركزها .

أولا : التوزيع الاقليمي لاستثمارات القطاع العام الانشائية :

لقد تبين مما سبق أهمية مساهمة القطاع العام في تنفيذ الاستثمارات الانشائية ، حيث نفذ هذا القطاع مشاريعه الانشائية في المملكة حسب حاجة تلك الاقاليم .

فمن الجدول رقم (٢-١٢) يتبين أن محافظة العاصمة (عمان) تحوز على أكبر حجم من الاستثمارات الانشائية الحكومية ، إذ بلغت (٥٥٩) مليون دينار ، بنسبة ٤٥٪ من الانشاءات الحكومية خلال الفترة (١٩٨٥-٨١) .

تعود أسباب ارتفاع هذه النسبة الى تركيز السكان ، والدوائر الرسمية ، والهيئات الادارية ، والسياسية فيها ، مما يجعل لهذا الاقليم أهمية تتطلب تنفيذ مشاريع فيه . فمثلا تتركز في العاصمة

(عمان) المراكز التعليمية : كالجامعة الاردنية ، وكليات المجتمع ، والدوائر الرسمية ، والوزارات ، والهيئات السياسية ، ومؤسسات الخدمات العامة ، كمؤسسة الطيران ٠٠٠ وغيرها . مما يجعل من الضروري تنفيذ المشاريع التنموية التي تتميز بالحجم الكبير ، والاهمية النسبية ، وبالتالي تزايد الحاجة الى تركيز المشاريع الانشائية فيها بشكل عام .

بينما تأتي محافظة اردب في المرتبة الثانية ، ان حازت على نسبة ٢٤٢٪ من مجمل تلك الاستثمارات ؛ وذلك بسبب تزايد استثمارات انشاءات الابنية غير السكنية ، والانشاءات العامة . ومن ثم تأتي محافظة معان في الدرجة الثالثة حيث تحوز على نسبة ١٣٢٪ ، وبعدها محافظة الكرك بنسبة ١٠٢٪ ، وأخيرا محافظة البلقاء تحوز على نسبة ٧٪ من الاستثمارات الانشائية العامة خلال هذه الفترة .

جدول رقم (١٢-٢)
توزيع استثمارات الانشاءات الحكومية حسب المحافظات
للفترة (١٩٨٥-٨١) *
بالاسعار الجارية

المحافظة	الاستثمار بالالف دينار
عمان	٥٥٩١٠٠
النسبة	%٤٥٫٤
اردن	٢٩٧٥٠٠
النسبة	%٢٤٫٢
البلقاء	٨٦٢٠٠
النسبة	%٧
الكرك	١٢٦٦٢٠٠
النسبة	%١٠٫٢
معان	١٦٢٥٠٠
النسبة	%١٣٫٢
المجموع	١٢٣١٥٢٤

المصدر :

- (١) وزارة الاشغال العامة: دراسة قطاع الانشاءات في الاردن خلال الخطة (١٩٨٥-٨١) ، ص ١١٠ .
- (٢) مؤسسة المواصلات : المرجع السابق .
- (٣) سلطة المصادر الطبيعية : المرجع السابق

* لم تتوفر البيانات عن السنوات ما قبل ١٩٨١ ، كذلك كان من الصعب على الباحث
تجميع ، وتصنيف مثل هذه البيانات .

ولو أخذنا انشاءات الاسكان كجزء من الانشاءات الكلية ، الجدول رقم (١٣-٢) نجد أن محافظة العاصمة لها نصيب الاسد من استثمارات الاسكان العامة . على امتداد الفترات الثلاث المبينة في الجدول ، فحازت على نسبة ار ٤٠٪ في فترة الخطة الثلاثية ، و ٣٤٪ من فترة الخطة الاولى (١٩٨٠-٧٦) ، و ٩٠٪ في الفتره (١٩٨٥-٨١) ، حيث اتسمت الفتره الاخيرة بأرغاع حصة محافظة العاصمة بشكل كبير جدا ؛ وذلك بسبب تنفيذ مشاريع كبيرة هناك كمشروع اسكان ابو نصير ، في حين لم يكن لمحافظة البلقاء ، والكرك اي نصيب من تلك الاستثمارات .

وتأتي محافظة معان في المرتبة الثانية ، فحازت على ٢٩٫٢٪ ، ٤٨٪ ، و ٦٢٪ للفترات الثلاث المذكورة على التوالي ، حيث كانت حصتها في الخطة (١٩٨٠-٧٦) كبيرة نسبيا ؛ وذلك بسبب تنفيذ مشروعين كبيرين في العقبة هما : اسكان العقبة الصناعي ، والعالي .

ومن ثم تأتي محافظة اردب بالدرجة الثالثة ، وتليها الكرك ثم البلقاء .

جدول رقم (١٣-٢)
توزيع استثمارات الاسكان الحكومي حسب المحافظات
للفترة (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية

بالالف دينار			الفترة المحافظة
١٩٨٥-٨١	١٩٨٠-٧٦	١٩٧٥-٧٣	
١٠٠٧٠٠	١٨١٧٤	١٥٣٩	عمان
%٩٠ر٤	%٣٤ر٥	%٤٠ر١	النسبة
٣٨٢٤	٧٩٤٢	٦٨٨	اربد
%٣ر٤	%١٥	%١٨	النسبة
-	٢٦٨	١١٨	البلقاء
-	%٠ر٦	%٣	النسبة
-	٩٩٠	٣٧٢	الكرك
-	%١ر٩	%٩ر٧	النسبة
٦٩٢٥	٢٥٢٨٩	١١١٨	معان
%٦ر٢	%٤٨	%٢٩ر٢	النسبة
١١١٤٤٩	٥٢٦٦٣	٣٨٣٥	المجموع

المصدر :

مؤسسة الاسكان : نشاطات مؤسسة الاسكان ، ١٩٨٧ .

ثانيا : التوزيع الاقليمي لاستثمارات القطاع الخاص الانشائية :

تركزت استثمارات القطاع الخاص الانشائية في الابنية ،
والتي تشمل في : المدارس ، وكليات المجتمع ، والمستشفيات ، والفنادق ،
ودور السينما ، والمتنزهات ، والنواصي ، والمكتبات ، والمراكز التجارية ،
والحرفية الخاصة ، بالاضافة الى ابنية التقانات ، والمراكز
الاستشارية ٤٠٠٠٠ : ابنية الاسكان

يبين الجدول رقم (٢-١٤) توزيع مساحات الابنية حسب
المحافظات على مر السنوات (٧٣-١٩٨٥) ، وتشير مصادر البيانات
بتقسيم الاردن الى اربع محافظات هي : عمان ، واريد ، والزرقاء ،
وأخرى ، حيث تظهر محافظة الزرقاء دون باقي المحافظات حسب
التقسيم الاداري السابق ، والحالي معا . علما بأنها ليست محافظة
حسب التقسيم الاداري السابق للمملكة ، ولكن لحوزتها على
أهمية كبيرة في مشاريع الابنية ، فقد ظهرت في بيانات البنك
المركزي كاحدى المحافظات . كما يشير الجدول رقم (٢-١٥) الى
استثمارات الابنية خلال الفترة (٧٣-١٩٨٥) بالاسعار الجارية ،
وبتلخيص ، وتجميع البيانات لهذا الجدول نستخلص الجدول
رقم (٢-١٦) ، ان يتبين منه أن محافظة العاصمة تستحوذ على
حصة الاسد من تلك الاستثمارات ، ففي الفترة (٧٣-١٩٧٥) كان
متوسط حصة الاستثمارات في الابنية السكنية في محافظة عمان حوالي
٤٩% . نسبة الى الابنية السكنية في المملكة ، بينما حازت على حوالي
٥٤% من الابنية غير السكنية ، وظلت بقية المحافظات - غير
المذكورة ، حيث حازت على نسبة ٢٨٦% من الابنية السكنية ،

جدول رقم (١٤-٢)

مساحة ابي القلاع الناصي حسب المحافظات للسنوات (١٩٨٥-٢٣)

بالالف م ٢

السنة	المحافظة												
	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
٧٤٠٦	٧١٨٤	٥٠٧٢	٧٠٧٢	٨٤٤٨	٩٠١٤	٩٠١٤	٧٤٧	٣١٩٦	٤٢٩	٤٥٩	٢٧٤٦	٢١٧٥	٢٤١٦
١٥٧٢	١٢٤	١١١٦	١٣٩٦	١٠٨٨	١٥٤٦	١٥٤٦	١٠١٧	٧٠٢	٨٢	٨٢٨	٤٣٨	٧٣٥	٨٩٢
١٤٩٦	٢٢٨٥	٢٢١٥	١٥٨٧	١٢١	١٨٠٦	١٨٠٦	١٢٥٤	٩٤٨	٩٦١	٢١	٥٥٢	٣١٢	٣٨٢
٢٢٦	٣٢	٧٢٩	٣٦٨	١٣	٣١٦	٣١٦	٤٤	١١٨	٩٤	٢٨	٤٧	٢٧٢	٦٥
٩٨٤	١١٩	١٨٠٨	١٨٠٢	٢٢٨٧	٢١٧	٢١٧	٢٠٥٦	١٩١٢	١٣٠٤	١١٨٦	٧٧٩	٤٢٤	٨٥٤
٣٧	٣٢٦	١٨٨	٢٠٩	٤٩٦	٣١٩	٣١٩	٣٤٤	٢٤٤	٥٥٤	١٦٤	٢٢٢	١٤٤	٢٧٧
٧٩٤٢	١٥٥٩٦	١٤٢٨٥	١٢٢٢٦	١١٨٧٤	٣٧٤٧	٣٧٤٧	٣١٦٦	٣٢٢٦	٣٠٥٢	٣٢٢٢	١٦٨٥	١١٥٢	١٣٤٦
٤٤١٢	١١٤	٤٢٨٧	٥٤٥٤	١٣٨٦	٢٠١	٢٠١	٧٣٦	٧٨٦	٢٦٤	٤٢	٤٢٠	١٧٧	٢٠٤
١٧٨٢٧	٢٥٩١٦	٢٣٧٨٦	٢٢٢١٨	٢١١٢٢	١١٧١٦	١١٧١٦	١٥١٤٤	١٠١١٤	١١٥٤	٩٢٠٤	٥٧٤٢	٤٠٨	٥٠٥٤
٤٤١٦	٢٥٢٦	١٢٢٦	٧٥٢٧	٢٠٤٥	٢٧٧٧	٢٧٧٧	٢١٩٦	١٩٥٦	١٧٣٦	١٤٩	١١٠٩	١٠٩٢	١٤٢٦

المصدر : البنك المركزي الأردني : النشر الاحصائي التسمية : اعداد منطقة .

و ٢٣٫٩٪ من الابنية غير السكنية.

ثم تلتها محافظة الزرقاء ، اذ كانت نسبتها حوالي ١٣٫٨٪ من الابنية السكنية ، و ١٨٪ من الابنية غير السكنية.

وأخيرا محافظة اردب حيث كانت نسبتها ٨٫٦٪ للابنية السكنية ، و ٤٫١٪ للابنية غير السكنية.

أما في فترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٠-٧٦) ، فقد بلغت نسبة الابنية السكنية ، وغير السكنية لمحافظة العاصمة ٤٨٫٧٪ ، و ٤٨٫٥٪ على التوالي ، وتأتي بقية المحافظات الاخرى - غير المذكورة - بالمرتبة الثانية ، حيث كانت نسبتها ٢٧٫٧٪ للابنية السكنية و ٢٨٪ للابنية غير السكنية ، بينما حازت محافظة الزرقاء على المرتبة الثالثة فكانت حصتها ١٤٫٢٪ للابنية السكنية ، و ١٧٫٣٪ للابنية غير السكنية ، ومن ثم محافظة اردب فحازت على نسبة ٩٫٤٪ للابنية السكنية ، و ٦٫٢٪ للابنية غير السكنية.

ولفترة الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥-٨١) ، فقد تراجعت محافظة عمان الى المرتبة الثانية ، وظهرت المحافظات الاخرى - غير المذكورة - في المرتبة الاولى ، فقد حازت على حوالي نصف الاستثمارات الخاصة ، اذ كانت ٥٤٪ ، ٦٠٪ للابنية السكنية ، وغير السكنية على التوالي . ثم محافظة العاصمة فحازت على نسبة ٣١٫٢٪ ، ٢٥٫٥٪ ، وتأتي محافظة اردب في المرتبة الثانية بالنسبة للابنية السكنية حيث كانت نسبتها ٢٨٪ ، فيما تأتي محافظات الزرقاء في المرتبة الثالثة بالنسبة للابنية غير السكنية ، اذ بلغت

نسبتها ٦٧٪ ، وأخيرا تأثرت محافظة اربد في المرتبة الاخيره للابنية غير السكنيه ، ان كانت حصتها ٧٧٪.

يلاحظ من الجدول رقم (٢-١٦) ، تركيز الابنية في محافظة العاصمة في الفترتين (٧٣-١٩٧٥) ، (٧٦-١٩٨٠) ، فقد شكلت حوالي نصف استثمارات الابنيه الخاصة. وتأثرت المحافظات الاخرى - غير المذكورة - بالمرتبه الثانية ، ومن شمل محافظة الزرقاء ، وأخيرا محافظة اربد. الا أن محافظتي العاصمة والاخرى ظهرت باتجاه معاكس بشكل ملحوظ خلال الفتره (٧٦-١٩٨٥) ، فقد تراجع استثمارات الابنيه في محافظة العاصمة من ٤٨٫٧٪ الى ٣١٫٢٪ للابنيه السكنيه ، ومن ٤٨٫٥٪ الى ٢٥٫٥٪ للابنيه غير السكنيه في حين ان المحافظات الاخرى - غير المذكوره - قد تزايدت بشكل كبير طيلة تلك الفتره فقد ازدادت من ٢٧٫٧٪ الى ٥٤٪ للابنيه السكنيه ، ومن ٢٨٪ الى ٦٠٪ للابنيه غير السكنيه .

وكذلك فقد تراجع محافظة الزرقاء بشكل ملحوظ خلال هذه الفتره ، فتراجعت من ١٤٫٢٪ الى ٧٪ للابنيه السكنيه ، ومن ١٧٫٣٪ الى ٦٫٧٪ للابنيه غير السكنيه. أما محافظة اربد فقد تزايدت حصة الابنيه غير السكنيه ، وتراجعت حصة الابنيه السكنيه . وجدير بالاشارة أن محافظة العاصمة تراجع أهميتها النسبية للفترات الثلاث من عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٥ .

- ١٣١ -
الجدول رقم (١٦-٢)

حصّة المحافظات من الاستثمار في الابنية الخاصة للفترات (١٩٨٥-٧٣)

المحافظة	(١٩٧٥-٧٣)		(١٩٨٠-٧٦)		(١٩٨٥-٨١)	
	أبنيه سكنيه	غير سكنيه	سكنيه	غير سكنيه	سكنيه	غير سكنيه
عمان	%٤٩	%٥٤	%٤٨,٧	%٤٨,٥	%٣١,٢	%٢٥,٥
اربد	%٨,٦	%٤,١	%٩,٤	%٦,٢	%٧,٨	%٧,٧
الزرقاء	%١٣,٨	%١٨	%١٤,٢	%١٧,٣	%٧	%٦,٧
أخرى	%٢٨,٦	%٢٣,٩	%٢٧,٧	%٢٨	%٥٤	%٦٠

المصدر : الجدول رقم (١٥-٢)

من هذا نستنتج أن حصة محافظة العاصمة تراجعت للابنية ككل خلال الفترات (١٩٨٥-٧٣) ، بالمقابل تزايدت بالنسبة للمحافظات الاخرى غير المذكورة . مما يدل على زيادة توسع الاستثمار خارج محافظة العاصمة ، حيث تزايد الضغط السكاني ، والجغرافي في عمان ، وبالتالي ازداد الانفاق على مشاريع الاسكان ، والبياني التجاري ، بحيث أصبح التوسع في تلك المشاريع صعبا .

كما يدل ايضا على استجابة القطاع الخاص الى توجيهات الحكومة ، وتشجيعها على بلوغ الاستثمار كافة مناطق المملكة ، وتميتها ، فقد أصدرت الحكومة قانون تشجيع الاستثمار ، حيث وضعت تسهيلات مالية ، واثمانية مشجعة للاستثمار خارج محافظة العاصمة^(١).

وكذلك فقد وصلت محافظة العاصمة الى مستوى عال من النشاط التجاري ، والصناعي ، والخدمي بحيث أصبحت فرص الاستثمار قليلة نسبيا ، بينما كان العكس بالنسبة للمحافظات الاخرى - غير المذكورة - انا كانت حاجتها ماسة لتلك المنافع ، والخدمات والتجارة ، والصناعة ، وبالتالي اقامة المنشآت .

(١) وزارة الصناعة والتجارة : قانون تشجيع الاستثمار ، قانون مؤقت رقم (٦) لسنة

١٩٨٤ (عمان ، مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار) .

أما بالنسبة لمحافظة الزرقاء ، واريـد ، فقد كان تراجع محافظة الزرقاء في الابنيه ككل ملموسا خلال الفتره (١٩٨٥-٨١) ؛ وذلك بسبب الازدحام السكاني ، والضغط التجاري ، والخدمي نسبيا ، والذي أدى الى تراجع استثمارات انشاءات الابنيه . بينما تراجعت محافظة اربـد في مشاريع الاسكان خلال الفتره (١٩٨٥-٨١) ، في حين تزايدت استثمارات الابنيه غير السكنية ، وذلك لان الابنية غير السكنية لم تصل فيها الى مستوى كاف بحيث تلبي حاجات ، ورغبات السكان هناك ، لذا تستمر الحاجة فيها لتنشيط قطاع التجارة ، والخدمات .

٣-٥-٢ توزيع المشاريع الانشائية حسب نشاطها وحسب المؤسسة العامة :

تتسم الاستثمارات التي قدمها قطاع الانشاءات بتنوعها ، وتوزيعها حسب النشاط ، وحسب المؤسسة . لذا سوف يتم في هذا الجزء تحليل أنشطة المشاريع التي تتركز فيها استثمارات القطاعين الخاص والعام الانشائية ، حيث قسمت هذه الأنشطة الى ستة أقسام حسب تصنيف نظام الاشغال الحكومية الصادر عن وزارة الاشغال العامة^(١) ، كما في الجدول رقم (٢-١٧) .

١-٣-٥-٢ التوزيع حسب نشاطها

تتوزع مشاريع الانشاءات حسب نشاطها الى مشاريع القطاع العام ومشاريع القطاع الخاص .

أولاً : مشاريع انشاءات القطاع العام

تركزت مشاريع القطاع العام في الطرق والابنية بشكل واضح خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) ، ان استحوذت هذه المشاريع على نسبة ٥٨,٧% من مجمل الاستثمارات الانشائية الحكومية خلال هذه الفترة .

ففي الفترة (١٩٧٥-٧٣) بلغت حصة مشاريع الطرق (٣٤,٤% من مجمل استثمارات القطاع العام ، حيث تم فتح ، وتعبيد الطرق ،

(١) وزارة الاشغال العامة : " نظام الاشغال الحكومية " ، نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ ،

جدول رقم (١٧-٢)

استثمارات القطاع المـحـام حسب نشاطها للفترات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية
بالالف دينار

			الفترة
١٩٨٥-٨١	١٩٨٠-٧٦	١٩٧٥-٧٣	نوع المشروع
٢١٠٤٨٨٦	١٩٩٥١٥	٣١٥١٥	١- الطرق
%١٧,١	%٣٢	%٣٤,١	نسبة ٧/١
٥٤٩٨٨٩	١٣٢٤٣٢	١٩٢٢١	٢- الابنية
١١١٤٤٩	٥٢٦٦٣	٢٨٣٥	أ٠ سكنية
%٩	%٨,٤	%٤,٢	نسبة ٧/أ٢
٤٣٨٤٤٠	٧٩٧٦٩	١٥٩٥١	ب٠ غير سكنية
%٣٥,٦	%١٢,٨	%١٧,٢	نسبة ٢ ب/٧
%٤٤,٦	%٢١,٢	%٢١,٤	نسبة ٧/٢
١٩٧٢٥٨٤	٧٢١١٣	١٩١٤٦	٣- مياه ومجاري
%١٦	%١١,٥	%٢٠,٧	نسبة ٧/٣
٢٠٨٨٣٠	٧٠٢٢٢	١٤٩١٩	٤- كهروميكانيك
%١٧	%١١,٢	%١٦,١	نسبة ٧/٤
١٣٣٧٠	١٤٩٠٦٧	٦٦٢٠	٥- أشغال أخرى
%١,١	%٢٣,٨	%٧,٢	نسبة ٧/٥
٥١٦٨٨	١٧٠٠	٥٠٠	٦- خدمات فنية
%٤,٢	%٠,٣	%٠,٥	نسبة ٧/٦
١٢٣١٥٢٤	٦٢٥٠٤٩	٩٢٤٨٦	٧- المجموع

المصدر :

- (١) - وزارة الاشغال العامة : دراسة قطاع الانشاءات في الاردن خلال الخطة الخمسية (١٩٨٥-٨١) ، ١٩٨٦ .
- (٢) - المجلس القومي للتخطيط : الخطة الخمسية في عامها الخامس ، ١٩٨١
- (٣) - مؤسسة الاسكان : نشاطات مؤسسة الاسكان ، ١٩٨٧
- (٤) - المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٥-٧٣)
- (٥) - مؤسسة المواصلات : مرجع سابق .
- (٦) - سلطة المصادر الطبيعية : مرجع سابق .

وما يلزمها من أشغال تكميلية ، وجسور ، وعبارات . حصلت الابنية على نسبة ٢١٤٪ ، وشكلت الابنيه السكنية ٤٢٪ من تلك الاستثمارات ، بينما ١٧٢٪ كان للابنيه غير السكنية ، والتي شملت الابنيه العامة ، والمدارس ، والجامعات ، والمستشفيات ، والفنادق ، والمباني الصناعية العامة ، وكذلك اشغال البنية التحتية ، والتديدات اللازمة لتلك المباني .

. وتأتي مشاريع المياه والمجاري في المرتبه الثالثه حيث حصلت على حوالي ٢٠٧٪ من مجمل مشاريع الحكومه الانشائيه ، ومن شمم أعمال الكهروميكانيك ، فقد حازت على ١٦٪ من تلك المشاريع ، حيث شملت المشاريع الميكانيكية ، والكهربائيه ، والصحية مثل : تعديد شبكات المياه ، والتصريف ، والغاز ، والتدفئه ، والتكييف ، وانارة المباني والشوارع ، ومحطات التوليد ، والتحويل الكهربائي ، وشبكات النقل ، والتوزيع ، ومحطات الضخ ، والتقيه ، ومشاريع الموصلات السلكية واللاسلكية .

ومن ثم تأتي الاشغال الاخرى ، والتي تتمثل في كافة أعمال الحفر ، والتقيب ، وانشاء السكك الحديدية ، وأنظمة النقل السريع ، والاشغال المتعلقة بها . حيث كانت نسبتها ٧٢٪ من مجمل المشاريع الانشائيه ، وأخيرا الخدمات الفنية ، وهي الدراسات ، والتصاميم ، والاشراف حيث حازت على ٠٪ .

أما في الفتره (٧٦-١٩٨٠) ، فقد حازت مشاريع الطرق على المرتبه الاولى ، حيث كانت نسبتها ٣٢٪ من مجمل المشاريع ،

وجاءت مشاريع الاشغال الاخرى في المرتبة الثانية ، حيث حازت على نسبة ٢٣.٨% من المشاريع الانشائية الحكومية ؛ وذلك بسبب نشاط أعمال التنقيب عن البترول ، والمعادن الاخرى ، ومن ثم مشاريع الابنية فحازت على ٢١.٢% ، وطيها المياه والمجاري ، والكهروميكانيك ، وأخيرا الخدمات الفنية ، حيث كانت نسبتها ١١.٥% ، ١١.٢% ، و ٣.٠% على التوالي .

وللفترة (١٩٨٥-٨١) ، فقد برزت مشاريع الابنية بشكل واضح ، فحازت على المرتبة الاولى بحصة نسبتها ٤٤.٦% من مجمل المشاريع العامة ، وتلتها مشاريع الطرق ثم الكهروميكانيك ؛ وذلك بسبب تنفيذ العديد من مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتوسع فيها ، وكذلك فتح ، وتعبيد الطرق ، وتحسين شبكة المواصلات بين مختلف مناطق المملكة . فكانت حصتها ١٧.١% ، ومن ثم أتت مشاريع المياه والمجاري فحازت على ١٦% من مجمل المشاريع ، وأخيرا الخدمات الفنية ، والاشغال الاخرى .

استمرت حصة مشاريع الطرق في التزايد خلال الفترتين (١٩٧٥-٧٣) ، و (١٩٨٠-٧٦) ، ومن ثم تراجعت الى النصف في الفترة (١٩٨٥-٨١) ؛ وذلك لان تنفيذ مشاريع الطرق يستغاد منها لفترة طويلة من الزمن ، وأن الحاجة لهذه المشاريع تعتمد على عوامل عديدة منها : النمو الزراعي ، والصناعي ، والتجاري ، والتنموي بشكل عام ، لذا فان الطلب على مشاريع الطرق تتسم بتغطية الحاجات التنموية طويلة الاجل في حين أن مشاريع المياه والمجاري ،

والكهروميكانيك تستجيب لحاجات السكان المُلحّة . وكذلك الامر بالنسبة الى الطلب على مشاريع الابنيه السكنية فيعتبر اكثر استجابة لحاجة السكان. لذا يظهر الجدول رقم (٢-١٧) تزيادا نسبيا في مشاريع الاسكان ، ان حازت هذه المشاريع على نسبة ٩% من مجمل استثمارات الانشاءات الحكومية في الفتره (١٩٨٥-٨١) ، بينما كانت ٨,٤% للفتره (١٩٨٠-٧٦) ، و ٤,٢% للفتره (١٩٧٥-٧٣) . وكذلك يظهر تزيادا سريعا في مشاريع الابنيه غير السكنية في الفتره (١٩٨٥-٨١) عنها في الفتره (١٩٨٠-٧٦) ، حيث ارضعت من ١٢,٨% الى ٣٥,٦% للفتره (١٩٨٥-٨١) ؛ وكان ذلك بسبب تنفيذ العديد من مشاريع الابنيه الحكومية ، والدوائـر الرسمية ، وبعض المشاريع في الجامعات الاردنية .

بينما تذبذبت مشاريع المياه والمجاري ، والكهروميكانيك تذبذبا معتدلا في الفتره (١٩٨٥-٧٣) ؛ وذلك لاعتمادها على حاجة السكان ، والتنمية الاقتصادية بشكل عام . في حين غلبت الاشغال الاخرى بشكل واضح ، حيث ارضعت من ٧,٢% الى ٢٣,٨% في الفترتين (١٩٧٥-٧٣) ، (١٩٨٠-٧٦) على التوالي ، ومن ثم تراجعـت بشكل حاد الى ١,١% في الفتره (١٩٨٥-٨١) .

وتزايدت الخدمات الفنية نسبيا في الفتره (١٩٨٥-٨١) عنها في الفترتين السابقتين ؛ وذلك لارتفاع تكاليف التصاميم ، والاشراف ، والدراسات لمشاريع الانشاءات بشكل عام .

ثانيا : المشاريع الانشائية الخاصة :

لقد تركزت انشاءات القطاع الخاص في الابنية ، وتركزت بشكل أكبر في الابنية السكنية . ففي الخطة الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) ، استثمر حوالي (٤٩٦) ، (١٤٥) مليون دينار في الابنية السكنية ، وغير السكنية على التوالي ، وبإضافة تلك الاستثمارات الى الابنية العامسة في تلك الفترة تصبح الابنية ككل تستحوذ على ٥٣٦% من مجمل المشاريع الانشائية في المملكة ، وكذلك بالنسبة للفترة (١٩٨٠-٧٦) ، فقد استثمر مبلغ (٣٦٨) ، (٧٢٥) مليون دينار في الابنية السكنية ، وغير السكنية على التوالي ، لذا تصبح الابنية تستحوذ على ٤٤٣% من مشاريع الانشاءات في المملكة ، كما يستخلص من الجدولين رقم (١٥-٢) و (١٧-٢) وتظهر الفترة (١٩٨٥ -٨١) زيادة مضطربة في مشاريع الابنية ، حيث استثمر حوالي (٨٢٨٣) ، (٢٠٨١) مليون دينار في الابنية السكنية ، وغير السكنية على التوالي . ومع اضافة استثمارات القطاعين العام والخاص فان الابنية تشكل ٦٩٩% من مجمل الاستثمارات الانشائية في المملكة ، كما يستخلص من الجدولين رقم (١٥-٢) ، و (١٧-٢) .

لقد ساهمت ابنية القطاع الخاص بنسبة كبيرة في مجمل استثمارات الانشاءات خلال الخطط الثلاث المذكورة ، فقد كانت حصتها ٤١% في الخطة الثلاثية (١٩٧٥-٧٣) ، و ٤١٣% في الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٠-٧٦) ، و ٤٥٧% في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥-٨١) ، كما تظهره الجداول رقم (٩-٢) ، و (١٠-٢) ،

و (١١-٢) ان تعزى هذه المساهمة الى الحاجة السكانية ،
والتوسع في الاسكان الذى يعود الى التزايد السكاني المرغوع ، وكذلك
التوسع في النشاط التجارى ، والصناعي ، والخدمي ، وجني العنايف
من الاستثمار في الابنية ، وايضا فقد شجعت البيئة الملائمة في المملكة
على جذب الكثير من المستثمرين الاجانب ، وبالتالي تزايد نشاطهم
الانشائي .

ولا شك ان هذا التزايد النسبي الملحوظ نجم عن التزايد
السكاني المرغوع ، والعوامل الاقتصادية العوائية كذلك : كتزايد
تحويلات الازميين العاملين في الخارج ، والمناخ الاقتصادي ، والسياسي
الملائم في الاردن ، الذى جعل منه موطناً ملائماً ، ومرغوباً للاستثمار
بشكل عام .

٢-٣-٥-٢ التوزيع حسب مؤسسات القطاع العام

تنفذ مشاريع الانشاءات الحكومية من قبل المؤسسات ، والدوائر الرسمية ،
لذا سوف يتم في هذا الجزء ابراز دور المؤسسات العامة في هذه المشاريع
خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) * .

* تم دراسة البيانات للفترة (١٩٨٥-٨١) فقط ، وذلك لعدم توفر مثل هذه البيانات
للفترة السابقة .

يتبين من الجدول رقم (١٨-٢) ضخامة مشاريع الابنية نسبة الى المشاريع الانشائية الحكومية ككل. وتأتي هذه المشاريع في المرتبة الاولى حيث تركزت في وزارة الاشغال العامة ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الصحة ، والجامعات الاردنية ، ووزارة النقل ، ومؤسسة الاسكان ، والمؤسسات الاخرى - غير المذكورة - حيث تشكل هذه المؤسسات حوالي ٧١٪ من مشاريع الابنية في المملكة لهذه الفترة .

وتأتي في المرتبة الثانية مشاريع الطرق ، والكهروميكانيك ، حيث تركزت مشاريع الطرق في وزارة الاشغال العامة ، وأمانة العاصمة ، ووزارة البلديات ، فشكلت مشاريع هذه المؤسسات حوالي ٩٦٪ من مجمل مشاريع الطرق ، وكذلك فقد تركزت مشاريع الكهروميكانيك في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ، اذ بلغت حصة مشاريعها حوالي ٨٥٫٧٪ من مجمل مشاريع الكهروميكانيك .

وفي المرتبة الثالثة تأتي مشاريع المياه والمجاري ، حيث تركزت في سلطة المياه ، وسلطة وادي الاردن ، فشكلت مشاريع هاتين المؤسستين حوالي ٩٢٪ من مجمل مشاريع المياه والمجاري في المملكة . بينما تأتي مشاريع الخدمات الفنية في المرتبة الرابعة ، حيث تركزت في وزارة الاشغال العامة ، ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، ووزارة الطاقة ، فقد شكلت حصة هذه المؤسسات ما نسبته ٨٩٪ من مجمل تكاليف الخدمات الفنية .

وأخيرا الاشغال الاخرى ، حيث تركزت في أمانة العاصمة ، ووزارة النقل ، والاشغال العامة ، وتشكل المؤسسات الثلاث هذه حوالي ٨٢٪ من مجمل مشاريع الاشغال الاخرى في المملكة .

جدول رقم (١٨٢)

حجم استثمارات مؤسسات القطاع العام حسب نشاطها للفترة (١٩٨٥-٨١) بالاسعار الجارية

بالالف دينار

المجموع	خدمات فنية	أشغال			طرق	أبنية	مياه ومبارى	كهروميكانيك	أخرى	نوع المشروع	
		المؤسسة		المشروع							
٢٣٦ ٨٥٠	٩ ١٠٠	٢ ٠٥٠	١٧ ١٠٠	٥٠	٤٦ ٠٥٠	١٦٢ ٥٠٠				٠١	وزارة الأشغال العامة
٤٠ ٥٦٠	١٠	٤٠	٥٠	١٠	٤٠ ٤٠٠	٥٠				٠٢	وزارة التربية والتعليم
٢٢ ٣٣٠	١ ٠٠٠	٢٠	٣٩٠	١٨٠	٢٠٠ ٦٠٠	١٤٠				٠٣	وزارة الصحة
٨٥ ٠٤٠	٦١٠	٩١٠	٩٦٠	١٦٠	٨١ ٨٠٠	٥٧٠				٠٤	الجامعات الاردنية
١١٦ ٠٦٠	٢٣٠	٢ ٥٦٠	٦ ٠٠٠	٧٧٠	١٠١ ٥٠٠	٥ ٠٠٠				٠٥	وزارة النقل
٤١ ٩٣٠	٢٣٠	٦ ٣٥٠	٥٠	٤٠٠	١٢ ٦٠٠	٢٢ ٢٠٠				٠٦	أمانة العاصمة
١٠٢٠ ٩٤٩	٤٠٠	١٠	٢ ٣٨٠	٢٠٠	٩٩ ٩٥٩	-				٠٧	مؤسسة الاسكان
٨٧ ٦٤٤	٨ ٣٠٠	١٠٠	٧٢ ٦٥٤	-	٦ ٥٩٠	-				٠٨	مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلوكية
٤١ ٧٠٠	٣٠٠		٣٠٠	٣٤ ٦٠٠	٥ ٠٠٠	١ ٥٠٠				٠٩	سلطة وادي الاردن
١٦٦ ١٥٠	٢ ٤٠٠	٣٩٠	٨٠	١٥٧ ٢٠٠	١ ٠٣٠	٥٠				١٠	سلطة المياه
١٤٢ ٢٢٠٧	٢٨ ٦٥٨	٤٦٠	١٠٦ ٣١٦	٣ ٤٣٨٤	٢ ٨٨٩٧	٤٥٨٦				١١	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
٢٣ ٦٠٠	-	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	٥ ٨٠٠	١٧ ٣٠٠				١٢	وزارة البلديات
١٢٩ ٤٩٠٣	٣٥٠	٢٨٠	٢ ٤٥٠	٢٠	١٢٥ ٦٧٠٣	٧٢٠				١٣	أخرى
١٢٣١٥٤٤	٥١٦٨٨	١٣٣٧٠	٢٠٨٨٣٠	١٩٧٢٥٨٤	٥٤٩٨٨٩	٢١٠٤٨٨٦					المجموع

المصدر :

دراسة قطاع الانشاءات في الاردن خلال الخطة الخمسية (١٩٨٥-٨١) ، ص ١٠٧-٩٢ .

- (١) وزارة الأشغال العامة :
- (٢) مؤسسة المواصلات : المرجع السابق .
- (٣) سلطة وادي الاردن : المرجع السابق .
- (٤) مؤسسة الاسكان : المرجع السابق .

مما سبق يتبين أن وزارة الأشغال العامة قد حازت على نصيب الأسد من مجمل مشاريع الانشاءات الحكومية خلال الفترة (١٩٨٥-٨١) فقد استثمرت حوالي (٢٣٦٨) مليون دينار أي بنسبة ١٩,٢٪ من مجمل مشاريع الانشاءات الحكومية في المملكة ، فقد تركزت مشاريعها في الطرق ، حيث تم تعبيد ، وفتح شبكات الطرق في المملكة ، وانشاء بعض الابنيه من أهمها مبنى الوزارة ، وكذلك فقد نفذت مشاريع ائارة المباني والشوارع ، وهذه المشاريع تحتاج الى خدمات استشاريه ، وتصاميم بلغت كلفتها (٩١) مليون دينار .

وفي المرتبة الثانية أتت مشاريع سلطة المياه ، فقد نفذت العديد من المشاريع تركزت في تعديد شبكات المياه والمجاري ، بالإضافة الى حاجتها الى الخدمات الفنية للدراسات ، والاشراف .

وتأتي وزارة الطاقة والثروة المعدنية في المرتبة الثالثة ، حيث تشمل مشاريع سلطة الكهرباء ، وسلطة المصادر الطبيعية ، والتي نفذت مشاريع التنقيب عن البترول ، والبالغ تكاليفها حوالي (٣٦) مليون دينار خلال تلك الفترة ، وتركزت مشاريع وزارة الطاقة في الكهروميكانيك ، ومن ثم في الخدمات الفنية ، حيث تحتاج مشاريع التنقيب عن البترول ، والمعادن الى تكاليف استشاريه ، ودراسات كبيرة نسبة الى المشاريع الانشائية الاخرى ، فقد أنفقت وزارة الطاقة مبلغ (٢٨١٦) مليون دينار على الخدمات الاستشاريه ان تشكل ٢٠٪ من مجمل مشاريع الوزارة .

أما في المرتبة الرابعة ، فتأتي المؤسسات الاخرى - غير المذكورة - حيث تركزت مشاريعها في الابنيه ، فقد تم بناء العديد من الهيئات ، والمؤسسات الرسمية الحكومية خلال هذه الفترة . فبلغت تكاليفها (١٢٥٧) مليون دينار . من الاستثمارات الاجمالية البالغة (١٢٩,٤٩) مليون دينار .

وتأتي وزارة النقل في المرتبة الخامسة ، حيث نفذت مشاريع الطرق ، والابنية ،
فقد أنفقت على هذه المشاريع حوالي (١٠٦) مليون دينار بنسبة ٩١٪ من مجمل
مشاريعها .

ومن ثم مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، فقد تركزت مشاريعها في
أعمال الكهروميكانيك ، وذلك بسبب تركيب ، وتوسيع الخدمات الهاغية ، والتكسس ،
حيث تشكل مشاريع الكهروميكانيك حوالي ٨٣٪ من مجمل مشاريعها ، وكذلك فقد تم
انشاء العديد من المباني التابعة للمؤسسة كمكاتب البريد .

وفي المرتبة الثامنة تأتي الجامعات الاردنية ، حيث تم انشاء العديد من
الكليات في جامعة اليرموك ، والجامعة الاردنية ، وجامعة العلوم والتكنولوجيا ،
حيث بلغت نسبة الابنية الى مجمل مشاريع الجامعات (٩٦٪) . ومن ثم أمانة
العاصمة ، وسلطة وادي الاردن ، فتركزت مشاريع أمانة العاصمة في الطرق ، والابنية ،
اذ تشكل حوالي ٨٣٪ من مجمل مشاريعها ، أما سلطة وادي الاردن ، فتركزت
مشاريعها في المياه والمجاري اذ بلغت نسبتها ٨٣٪ .

وتأتي في المرتبة العاشرة ، وزارة التربية والتعليم ، اذ تركزت مشاريعها
في الابنية ، بنسبة ٩٩٦٪ . وأخيرا تأتي وزارة البلديات ، ووزارة الصحة ،
فتركزت مشاريع الطرق ، وما يلزمها من اشغال في وزارة البلديات ، وكذلك بعض
الابنية كأبنية المدارس ، اذ شكلت حصة الطرق . والابنية ٩٨٪ من مجمل
مشاريعها . وأما وزارة الصحة ، فتركزت مشاريعها في الابنية ، اذ شكلت
٩٢٪ من مجمل مشاريعها خلال تلك الفترة .

بحث هذا الفصل الاستثمارات الانشائية خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣) فقد تم تحديد مفهوم الاستثمار الانشائي ، وهو التكوين الرأسمالي الذي قدمه قطاع الانشاءات لكافة القطاعات الاقتصاديه الاخرى : من ابنية سكنية ، وغير سكنية ، وانشاءات عامة ، وبالتالي يشمل هذا التعريف كافة المدخلات المستنزمة لعمليات الانشاء . في حين أن استثمار في قطاع الانشاءات يعبر عن الآلات والمععدات الانشائية المستخدمة بهذا القطاع .

كما تم في هذا الفصل اعاده تقدير التكوين الرأسمالي للانشاءات للوصلول الى ارقام اكثر دقة من البيانات الرسمية المنشورة .

تناول الجزء الرابع من هذا الفصل الاستثمارات التي قدمها قطاع الانشاءات ، بدءا باستثمارات الابنية السكنية ، حيث تم عرض الملامح الرئيسة للاسكان كسوق ، وكسلعة تختلف عن السلع الاخرى . يبرز عدم تجانس سلعة الاسكان ، واتخاذها شكل الثبات ، وضخامة كلفتها ، وتوفر السلع المستعملة ، وتأثر سعرها بعوامل متعددة ، مرتبطة بالسلعة ، وبأذواق المستهلكين ، وكونها سلعة غير متجانسة ، ومعمره ، تجعل من الصعب بمكان التوازن في سوق الاسكان وخصوصا أن هناك سوقين له هما : سوق خدمات الاسكان ، وسوق هياكل الاسكان .

كما تم تحليل مشكلة الاسكان في الاردن والتي تقع في جانبي العرض ، والطلب . فمن جانب العرض يوهى ارتفاع نفقات الاسكان ، واسعار الاراضي ، والرسوم ، والضرائب المستحقه مقابل الدخول المحلية للسكان ، وعدم تمشي

الانظمة ، والقوانين مع ضرورات تلبية الحاجة السكنية ، وتعقد معاملاتها التي
صعوبة التوسع في عرض المساكن . وأما من جانب الطلب ، فتعتبر معـدلات
النمو السكاني ، والتطورات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والحضارية ، واستبدال
المساكن المزدهمة ، والهامشيـه من أهم أسباب تقادم الطلب على المساكن .

ونتيجة لهذين الجانبين ، فكان أن ظهر عدم كفاية الاستثمارات التي غـي
بحاجة نوى الدخل المحدود ، والمتدني ، وظهور التوسع في بناء المساكن التي
تلائم نوى الدخل العالي ، وحالة الركود الاقتصادي الذي تأثرت به البلاد بعد عام
١٩٨٢ ، وبالتالي أدى هذا الى بروز أزمة الاسكان جلية ، فكانت محور اهتمام
العديد من الافراد ، والمؤسسات مع نهاية الثمانينات من هذا القرن .

لقد ساهمت ثلاث مؤسسات اسكان عامة في الاردن خلال فترة الدراسة . فكان
لمؤسسة الاسكان الدور الاكبر في تنفيذ المشاريع السكنية في مختلف مناطق المملكة ،
حيث نفذت ٥٩ مشروعاً . بكلفة ١٥٦٢ مليون دينار بالاسعار الجارية ، فقد تم
بناء ١٣١٥٩ وحدة سكنية بمساحة ١٣٧٤٨ الف م^٢ ، في حين أن دائرة التطوير
الحضري استثمرت مبلغ ٨٥ مليون دينار بالاسعار الجارية ، تم خلالها انشاء
حوالي ثلاث آلاف وحدة سكنية ، وتحديث العديد من الوحدات الاخرى . وكذلك
استثمرت سلطة وادي الاردن مبلغ ٣٢ مليون دينار بالاسعار الجارية تم خلالها
انشاء ١٨٨٨ وحدة سكنية .

واضافة لذلك ، فقد قدرت استثمارات القطاع الخاص بحوالي ١٢٤٥٩ مليون
دينار بالاسعار الجارية ، وبذلك يصبح مجمل ما أنفق على مشاريع الاسكان
حوالي ١٤١٣٩ مليون دينار بالاسعار الجارية ، خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) .

وبالنسبة للابنية غير السكنية ، فقد قدرت استثمارات القطاع الخاص بحوالي ٢٩٥ر٢ مليون دينار بالاسعار الجارية للفترة (١٩٨٥-٧٣) في حين أن استثمارات القطاع العام حوالي ٥٣٤ر٢ مليون دينار بالاسعار الجارية لنفس الفترة ، لهذا تبلغ مجمل الاستثمارات في الابنية غير السكنية ٨٢٩ر٤ مليون دينار تقريبا بالاسعار الجارية لهذه الفترة . وأخيرا فقد قدرت استثمارات الانشاءات العامة (انشاءات البنية التحتية ، والمرافق العامة) بـ ١٢٤٦ر٩٥ مليون دينار بالاسعار الجارية ، لهذه الفترة . وبذلك يصبح الاستثمار الاجمالي الانشائي يعادل ٣٤٩٠ر٢ مليون دينار بالاسعار الجارية ، اي بمعدل ٢٦٨ر٥ مليون دينار سنويا .

بحث الجزء الخامس توزيع الاستثمارات الانشائية حسب القطاعات ، والاقاليم ، وحسب النشاط الانشائي ، وحسب مؤسسات القطاع العام للمشاريع العامة . فقد استنتجت الدراسة ان للقطاع العام دورا هاما في الاستثمارات الانشائية ، فبلغت حصته ٥٩٪ و ٥٨٫٧٪ ، و ٥٤٫٣٪ للفترات الثلاث (١٩٧٥-٧٣) و (١٩٨٠-٧٦) ، و (١٩٨٥-٨١) على التوالي .

تركزت الاستثمارات العامة (الحكومية) في قطاع النقل . فشكّلت حصته حوالي ثلث هذه الاستثمارات ، ان كان لأحداث لبنان ، وللحرب العراقية الايرانية ، ولارتفاع اسعار البترول ، الدور الهام ، والاساسي في تحسين شبكات النقل المختلفة .

أما بالنسبة للقطاعات الاخرى ، فقد تزايدت أهمية قطاعي التربية والتعليم ، والاسكان والابنية الحكومية ، على مرّ فترات الدراسة الثلاث ، وذلك نظرا للتطور الكبير الذي شهده التعليم في الاردن ، والذي ضم حوالي ثلث السكان .

وبسبب الحاجة الكبيرة لتغطية الطلب على التعليم ، ونتيجة لوجود عدد كبير من المدارس المستأجرة ، والتي تبلغ ٤٠٪ من مجموع الابنية المدرسية ، ووجود

نظام الفترتين في التعليم في بعض المناطق . توقعت الدراسة تزايد أهمية قطاع التربية والتعليم ، وبالتالي تزايد طلبه على الانشاءات في المستقبل القريب .

أما قطاع الاسكان ، فيتسم بتزايد أهميته النسبية طيلة فترة الدراسة نتيجة لتزايد الطلب على المساكن .

وبالنسبة للتوزيع الاقليمي لمشاريع الانشاءات ، فقد برزت محافظة العاصمة بأعلى نسبة من هذه الاستثمارات ، حيث بلغت ٤٥٤٪ من اجمالي الانشاءات الحكومية ، ويعود ذلك الى التركيز السكاني ، والدوائر الرسمية ، والتعليمية ، والهيئات السياسية ، والمؤسسات المخطفه في العاصمة .

كما كانت حصتها ٤٩٪ من الابنية السكنية الخاصة ، و ٥٤٪ من الابنية غير السكنية الخاصة للفترة (١٩٧٥-٧٣) .

بينما كانت ٤٨٧٪ ، و ٤٨٥٪ من الابنية السكنية ، وغير السكنية الخاصة للفترة (١٩٨٠-٧٦) .

في حين تراجعت الى المرتبة الثانية في الفترة (١٩٨٥-٨١) الى ٣١٢٪ ، و ٢٥٥٪ للابنية السكنية ، وغير السكنية على التوالي وهذا يعود الى توسع الاستثمار خارج محافظة العاصمة ؛ وذلك بسبب الازدحام السكاني ، ووصول حد قريب من الاشباع في هذه المحافظة . اضافة الى استجابة القطاع الخاص لقانون تشجيع الاستثمار خارج العاصمة .

أما في تحليل المشاريع حسب نشاطها فتبرز مشاريع الطرق والابنية بأكثر من نصف الاستثمارات الحكومية . فحازت الطرق على ٣٤٪ ، و ٢٢٪ و ١٧٪ للفترات الثلاث ، (١٩٧٥-٧٣) ، و (١٩٨٠-٧٦) ، و (١٩٨٥-٨١) على التوالي .

بينما حازت الابنيه على ٢١٤٪ ، ٢١٢٪ ، و ٤٤٦٪ لهذه الفسترات

على التوالي .

ومن تأتي مشاريع المياه والمجارى ، والكهروميكانيك في العرشبة الثانية ،
بينما تتركز مشاريع القطاع الخاص جميعها في الابنيه السكنية ، وغير السكنية .
وأخيرا ففي الفتره (١٩٨٥-٨١) تركزت مشاريع الطرق في وزارة الاشغال العامة ،
ومشاريع الابنيه في وزارة الصحة ، والمياه والمجارى في سلطة المياه ، والكهروميكانيك ،
والخدمات الفنية في وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، والاشغال الاخرى في أمانة العاصمة .
وعلى الوجه الآخر ، فكانت معظم استثمارات وزارة الاشغال العامة ووزارة
البلديات في الطرق ، ووزارة التربة ، والصحة ، والجامعة الاردنية ، والنقل ،
ومؤسسة الاسكان في الابنية .

وأمانة العاصمة في الطرق ، ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ووزارة
الطاقة في الكهروميكانيك ، والمياه والمجارى في سلطة واني الاردن ، وسلطة
المياه .

وبذلك فقد استثمر القطاع العام أكثر من نصف الاستثمارات الانشائية

في الاردن طيلة فترة الدراسة ، فقد بلغت نسبة ٥٩٪ للفتره (١٩٧٥-٧٣) ، و

٥٨٧٪ للفتره (١٩٨٠-٧٦) ، و ٥٤٣٪ للفتره (١٩٨٥-٨١) .

يوءى قطاع الانشاءات دورا واضحا في الاقتصاد الاردني من خلال تشابكه مع معظم القطاعات الاقتصادية ، ومن خلال ضخامة حجم مستلزماته من المواد الخام ، والالات والمعدات (رأس المال الثابت) المستخدمة في أعمال الانشاءات .

كما أن دوره الكبير في الاقتصاد الاردني يبرز من خلال استخدامه لقطاع واسع من العمالة الاجمالية (المحلية والوافده) ، ومن نشاطه الملحوظ في مجال المستوردات لهذا القطاع ، ومن خلال ترابطاته مع القطاعات الاخرى في الاقتصاد الوطني .

يهدف هذا الفصل الى ابراز دور قطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني من نواح أساسية: كترابطاته الامامية والخلفية مع القطاعات الاخرى ، وحجم مستورداته من المواد ، ورأس المال الثابت ، وتحويلات العمالة الوافده الى الخارج ، وأثرها على ميزاني التجاره ، والحساب الجارى . اضافة الى تحليل انتاجية المواد ، ورأس المال الثابت ، والعمالة بهذا القطاع ، وربطها بعناصر مزج العمل برأس المال . كما تم استنتاج وتحليل العلاقات الرياضيه المترابطة المؤثرة بكل من انتاجية العمل ، وانتاجية رأس المال ، ومعامل رأس المال الى الناتج الاضافي ، ومرونة العمل .

وقد تم تحليل التشابك الاقتصادى لقطاع الانشاءات مع القطاعات الاقتصادية من خلال تحليل الروابط المباشرة ، وغير المباشرة ، والكلية ، باستخدام جدول المدخلات - المخرجات ، واستخلاص وتحليل هذه الترابطات ومن ثم تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني ، وحساب مضاعفات الانتاج ، باستخدام الحاسوب الالكتروني .

وأخيرا فقد تم توقع حجم العماله المطلوب ، والناتج الكلي بهذا القطاع

مستلزمات قطاع الانشاءات من المواد الانشائية :

٢-٣

يستخدم قطاع الانشاءات مستلزمات انتاجية كثيرة ، وتتعدد هذه المستلزمات لانصاف الناتج الانشائي بعدم التجانس Heterogeneous نظرا لتعدد المواد المستخدمة في الانتاج ، واختلاف أذواق المستهلكين ، وتباين طبيعة النشاطات الانشائية ، واختلاف معايير الانشاء .

يزيد عدد المواد الانشائية المستعملة في عمليات الانشاء ككل عن ثلاثمائة وخمسين نوعا ، وأن هناك ثلاثة وثمانين مصنعا منتجا لبعض هذه المواد في الاردن لغاية عام ١٩٨٥ (١).

تحتاج الدراسة الى تقدير قيمة المواد الانشائية المستخدمة (المحليــة ، والمستورده) للفترة (١٩٨٥-٧٣) ، ونظرا لعدم توفر مثل هذه البيانات الاساسية سواء بالقيمة ، أو الكمية ، فقد لجأت الدراسة الى تقدير قيمتها على النحو التالي :-

- ١- حصر بنود المواد الانشائية المستورده ، ان صنفت تحت واحد وعشرين بندا حسب القيمة والكمية ، كما هو موضح في الملحق رقم (٨) . وتتم تجميعها سنويا حسب القيمة الصافية بأسعار سيف C . I . F .
- ٢- كذلك تم حصر المواد الانشائية المعاد تصديرها ، وتجميعها ، وحساب القيمة ، والكمية لها .
- ٣- وبعد تقدير قيمة ، وكمية كل بند ، فقد تم طرح المعاد تصديره من المستوردات بغية الحصول على صافي المستوردات .

(١) وزارة الاشغال العامة : دراسة قطاع الانشاءات في الاردن ، مرجع سابق ، ص (٦٠-٨٩) .

- ٤- تم اضافة الهوامش التجارية التاليه: (١)
- (أ) نسبة أرباح بمعدل ٢٥% من قيمة المستوردات .
- (ب) رسوم جمركيه بنسبة ١٥% من قيمة المستوردات .
- (ج) كلفة نقل بمقدار خمسة دنانير لكل طن ، الى كمية المستوردات
كما يتضح من الجدول رقم (١-٣) .
- ٥- وأخيرا ، فقد تم طرح القيمة الاجمالية للمواد الانشائية المستورده من
القيمة الاجمالية للمواد المستخدمة بهذا القطاع للحصول على القيمة
الاجمالية للمواد الانشائية المحلية سنويا .

١-٢-٣ حجم المستلزمات من المواد الانشائية المستخدمة خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣)

تشمل المستلزمات المستخدمة في قطاع الانشاءات على العديد من المواد:
كالطوب ، والبلاط ، والرخام ، والزجاج ، والاسفلت ، والحديد ، والاسمنت ٠٠٠ الخ .
ويقدر اجمالي قيمة المستلزمات من المواد الانشائية بحوالي (٢١٨٤٨٧) مليون
دينار خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية . بلغ الانتاج المحلي منها
حوالي (١٧٠٢٢) مليون دينار ، أي بنسبة ٧٧,٩% من الاجمالي ، كما بلغت
قيمة المواد الانشائية المستورده لهذا القطاع حوالي (٤٨٢٧) مليون دينار ، بنسبة
٢٢,١% . كما يظهرها الجدول رقم (٢-٣) .

(١) دائرة الاحصاءات العامة : مقابلة مع رئيس قسم التجاره الخارجيه .

جدول رقم (١.٢)

المواد الانشائية المستوردة خلال السنوات (١٩٨٥-٧٢) بالاسعار الجارية

القيمة بالالف دينار والكمية بالطن

السنة	(١) قيمة المواد الانشائية المستوردة المعافاة بأسعار سيف	(٢) نسبة الأرباح والرسوم الجمركية (١٥+١٥)% من قيمة المواد المستوردة	(٣) كمية المسواك الانشائية المستوردة الصائفة	(٤) كلفة النقل للمواد الانشائية المستوردة (دينار/طن)	(٥) القيمة الاجمالية للمواد الانشائية المستوردة (١ + ٢ + ٤) = ٥
١٩٧٢	١٩٤٤ر٢	٧٧٢ر٧	١٨٢٤٤ر٦	٩١ر٧	٢٧٩٩ر٦
١٩٧٤	١٩٠٩ر٠	٦٧٢ر٦	٢١١٨٦ر٩	١٠٥ر٩	٢٦٨٨ر٥
١٩٧٥	٦١٧٢ر٠	٢٤٦٨ر٨	٢٤١٠٩ر٤	١٢٠ر٥	٨٧٦١ر٣
١٩٧٦	٩٦٨٧ر٤	٨٢٧٥ر٠	١٧٥٠٦٥ر١	٨٧٥ر٣	١٤٤٣٧ر٧
١٩٧٧	٢٥٢٨١ر٢	١٠١١٢ر٥	٤٦٨٠٢٧ر٦	٢٢٤٠ر٢	٢٧٧٢٤ر٠
١٩٧٨	٢٩٤٤٣ر٩	١١٧٧٧ر٢	٦٦٥٥٩٢ر٥	٢٢٢٨ر٠	٤٤٥٤٨ر١
١٩٧٩	٦٦٠٣٧ر٧	١٠٤١٥ر١	٧١٦١٨٤ر٩	٣٥٨٠ر٩	٤٠٠٢٣ر٧
١٩٨٠	٢٨٢٤٦ر٧	١١٢٣٨ر٧	٤٧٨٨٧٢ر٨	٢٣٩٤ر٤	٤٢٠٧٩ر٨
١٩٨١	٥٦٢٧٥ر٢	٢٢٥٥٠ر١	٨٢٧١٥٢ر٢	٤١٨٥ر٨	٨٣١١١ر١
١٩٨٢	٥٤٠٤٥ر٦	٢١٦١٨ر٢	١١١٧٥٥ر١	٥٥٨٧ر٨	٨١٢٥١ر٦
١٩٨٣	٥١٢٤٣ر٧	٢٠٨٩٧ر٥	٧٢١١٢٧ر٧	٢٦٠٥ر١	٧٦٧٤٦ر٨
١٩٨٤	٢٢٢١٤ر٠	٨٨٨٥ر٦	١٣٧٤٥٧ر٠	٦٨٧ر٣	٢١٧٨٦ر٩
١٩٨٥	١١٦١٥ر٥	٤٦٤٦ر٢	٩٢٤٠١ر٨	٤٦٧ر٠	١٦٧٢٨ر٧
المجموع					٤٨٢٦٩٠

المصدر :

- (١) طبق رقم (٨)
- (٢) الاحصاءات العامة : قسم التجارة الخارجية ، تم الحصول على نسبة الأرباح ٢٥% من قيمة المستوردات كذلك ١٥% رسوم جمركية مستوفاة بالإضافة الى (٥) دينار لكل طن كتكلفة نقل داخل المملكة .
- (٣) الاحصاءات العامة : الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، الأعداد للسنوات (١٩٨٥-٧٢) .

جدول رقم (٢-٣)
قيم المواد الانشائية المحلية والمستورده المستخدمة للسنوات (١٩٨٥-٧٣)
بالاسعار الجارية

بالالف دينار

السنوات	المواد المستورده	الانتاج المحلي	الاجمالي
١٩٧٣	٢٨٠٠	٢٢٦٢٤	٢٥٤٢٤
١٩٧٤	٢٦٨٩	٢٥٤٧٣	٢٨١٦٢
١٩٧٥	٨٧٦١	٣٥٧١٨	٤٤٤٧٩
١٩٧٦	١٤٤٣٨	٨٥٦١١	١٠٠٠٤٩
١٩٧٧	٣٧٧٣٤	٦٦٣٥٩	١٠٤٠٩٣
١٩٧٨	٤٤٥٤٨	٦٩٦١٠	١١٤١٥٨
١٩٧٩	٤٠٠٣٤	١١٤٥١٢	١٥٤٥٤٦
١٩٨٠	٤٢٠٨٠	١٥٢١٤٠	١٩٤٢٢٠
١٩٨١	٨٣١١١	١٤٢٣٧٠	٢٢٥٤٨١
١٩٨٢	٨١٢٥٢	٣٩٤٢٧١	٤٧٥٥٢٣
١٩٨٣	٧٦٧٤٧	١٨٠٢٣١	٢٥٦٩٧٨
١٩٨٤	٣١٧٨٧	٢١٦٧٠٤	٢٤٨٤٩١
١٩٨٥	١٦٧٢٩	١٩٦٥٤٠	٢١٣٢٦٩
المجموع	٤٨٢٦٩٠	١٧٠٢١٨٣	٢١٨٤٨٧٣
النسبه	%٢٢,١	%٧٧,٩	%١٠٠

المصدر :

(١) الجدول رقم (٤-١) من الفصل الاول

(٢) الجدول رقم (١-٣)

لقد تزايدت قيمة المستلزمات المستخدمة بشكل ملحوظ في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٢ ،
والذين أظهرها ارتفاعا ملموسا في نشاط الانشاءات ، خصوصا الارتفاع الكبير
في استثمارات الاسكان ، والانشاءات العامة عام ١٩٨٢ . وأخيرا فان كبر حجم
الاستخدام للمواد المستلزمة يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءه استغلال عناصر الانتاج ،
سواء المواد المستخدمة ، او عنصر العمل ، او التقنيات المستخدمة ، ودرجة الكفاءة
في استخدامها .

٢-٢-٣. انتاجية المواد المستخدمة بقطاع الانشاءات :

يتصف قطاع الانشاءات بكثافة استخدامه لمستلزمات الانتاج ، ويتنوعها ، وتعددها ، ولهذا تحتل هذه المستلزمات النصيب الاكبر من الناتج النهائي للانشاءات ، والتي تولى بدورها الى تضاؤل الحصة النسبية للقيمة المضافة بهذا القطاع.

بناءً على تقدير القيمة المضافة ، والناتج الكلي للانشاءات في الفصل الاول من هذه الدراسة ، فان نسبة ٦٢,٦% من الناتج النهائي هي مستلزمات انتاجية. من هنا نستنتج اننا بحاجة الى ٠,٦٢٦ دينار كمواود مستلزومة لانتاج دينار واحد من الناتج النهائي في الانشاءات Output* .

* تعتبر النسبة ٦٢,٦% متساوية لكافة السنوات ، وذلك بسبب تقدير القيمة المضافة ، والمواود المستلزومة في الفصل الاول ، جدول رقم (٤-١) .

ومنه فان الانتاجيه الصافية لمستلزمات الانتاج تعادل ٠٥٧ من الدينار ،
والتي حسبت بالمعادلة التالية :

$$\text{انتاجية مستلزمات الانتاج} = \frac{\text{القيمة المضافة الصافية}}{\text{قيمة مستلزمات الانتاج}}$$

وبالرموز فان :-

$$P_m = \frac{NVA}{M} \quad \dots\dots\dots (3-1)$$

حيث أن :

- P_m : انتاجية مستلزمات الانتاج (الانتاجيه المتوسطه)
 NVA : صافي القيمة المضافة بالاسعار الثابتة
 M : قيمة المستلزمات المستخدمة بالاسعار الثابتة .

ومنها فان ديناراً واحداً من المواد المستلزمة بقطاع الانشاءات سيولد
قيمة مضافة صافية بمقدار ٠٥٧ من الدينار ، كما يتبين من الجدول رقم (٣-٢) .
مما يدل على كبر حجم المواد المستخدمة بهذا القطاع .

وبمقارنة انتاجية الدينار من المواد لقطاع الانشاءات بالقطاعات السلعية
نستنتج أن : انتاجية المواد المستخدمة بقطاع الانشاءات أدنى للقطاعات
السلعية ، حيث أن انتاجية المواد تعادل : ٢٤٣ دينار لقطاع الزراعة ، و ٠٦٢ من
الدينار لقطاع الصناعة والتعدين ، و ١٠٤ دينار لقطاع الكهرباء والمياه ، كما
يتضح من الجدول رقم (٤-٣) .

تأتي هذه الخاصية من الطبيعة العادية لنتاج قطاع الانشاءات ، وكبر حجم
مستلزماته من المواد المستخدمة .

جدول رقم (٣-٣)

القيمة المضافة الصافية ومستلزمات المواد ونتاجيتها بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣)

(١٠٠ = ١٩٧٩)

بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩

بالالف دينار

السنوات	القيمة المضافة الصافية * NVA	المواد المستلزمة M	انتاجية المواد ** Pm (بالدينار)
١٩٧٣	٣٠٤٤٣	٥٣٠٧٧	٠.٥٧
١٩٧٤	٢٨٢٤٠	٤٩٢٣٤	٠.٥٧
١٩٧٥	٣٩٧٩٩	٦٩٣٩٠	٠.٥٧
١٩٧٦	٨٠٣٢٣	١٤٠٠٤٦	٠.٥٧
١٩٧٧	٧٢٩٠٥	١٢٧١١٣	٠.٥٧
١٩٧٨	٧٤٦٨٣	١٣٠٢١٣	٠.٥٧
١٩٧٩	٨٨٦٣٩	١٥٤٥٤٦	٠.٥٧
١٩٨٠	١٠٠٢٥٦	١٧٤٨٠٠	٠.٥٧
١٩٨١	١٠٨٠٦٧	١٨٨٤١٩	٠.٥٧
١٩٨٢	٢١٢١٦٢	٣٦٩٩١٣	٠.٥٧
١٩٨٣	١٠٩١٧٧	١٩٠٣٥٤	٠.٥٧
١٩٨٤	١٠١٦٤١	١٧٧٢١٥	٠.٥٧
١٩٨٥	٨٤٦٨٦	١٤٧٦٥٢	٠.٥٧

١٩٧١٩٧٢

المجموع

المصدر :

(١) جدول رقم (٤-١)

(٢) ملحق رقم (٢)

* حسبت القيمة المضافة الصافية NVA من خلال طرح قيمة الاهتلاك من القيمة المضافة الاجمالية .

** تظهر انتاجية المواد كقيمة ثابتة طيلة الفترة (١٩٨٥-٧٣) نظرا لتقدير قيمة المسواد الانشائية بنسبة ٦٢.٦٪ من التكوين الرأسمالي للانشاءات (الناتج الانشائي) .

انتاجية المواد المستخدمة للقطاعات السكنية للفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٠)

القطاع	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
الوسط السكني اللاتجاهي													
١ (سائي القيمة المضافة	١٠٤٨	٩٣٨	١٠٨٣	٨٠٣	٧٣٤	١٨٣٢	٤٣٠	٥٨٣	٤١٣	٣٦٩	٢٥٦	٢٩٥	١٧٢
٢ (بالطين مزار	٤٧٧	٤٤٥	٣٣٧	٣٧٨	٣٥٩	٣٧٢	٢٨٢	٢١٤	١٦٣	١٤٠	١٠٩	١٥١	٤٧
٣ (انتاجية المواد (P m)	٢٢	٢١	٣٢	٢١	٢١	٢٨	١٥	٢٧	٢١	٢٦	٢١	٢٣	٢٧
٤ (بالطين مزار	٢٢٧٦	٢١٣٢	١٩٧٧	١٩٥٥	١٨٤٧	١٢٨٦	١٥٥٣	٧٢٤	١٠٧٢	٤٧٧	٢٥٤	٢١١	٢٨٨
٥ (بالطين مزار	١٨٢٧	١٧١٧	٤٩٩٥	١٢٠٥	٢٢٥٢	١٧٧٣	١٣٠٢	٧٢٨	١٦٤	٥٢٩	١٥٥	٤٦٥	٢٢٢
٦ (بالطين مزار	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣
٧ (الكهربية والماء	١٩٧	١٨١	٢٤٤	١٢٨	١٢٤	١٤٤	٧٤	٢٥	١٤	٢٢	٢١	٢١	٢٢
٨ (بالطين مزار	٤٥٤	٤٢٢	٣٨٦	٣٤٣	٢٥٤	١٢٤	٢١	٤٤	٣٧	٢٢	٢١	٢١	٢١
٩ (بالطين مزار	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣	٤٢٣

المصدر : الاحصاءات العامة : المسابقات القومية ، اعداد مختلفه .

يعتمد قطاع الانشاءات على الات والمعدات في تنفيذ مشاريعه ، فيستخدم تكنولوجيا متقدمة ، وبشكل خاص في مشاريع " الانشاءات العامة " : كأعمال التنقيب عن البترول ، والمناجم ، وأعمال الموانئ ، والمسح الجيولوجي ... الى غير ذلك من النشاطات الانشائية

خلصت الدراسة الى أن قطاع الانشاءات هو قطاع مسلم للقطاعات الاخرى ، وهي الاستثمارات التي قدمها للقطاعات الاقتصادية كقطاع مولد للنتاج ، وأن ارتباط هذه القطاعات المنظمة Sectors of Destination بقطاع الانشاءات ناجم عن علاقات التشابك القطاعي ، والذي تم تحليله في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

وفي هذا الجزء سوف يتم تحليل قطاع الانشاءات كقطاع منشأ
As a Sector of Origin ، أي طلبه على الات والمعدات التي تنشأ
بقطاع الانشاءات ذاته . (١)

تتطلب الدراسة تقدير قيمة الات والمعدات المستخدمة في قطاع
الانشاءات للفترة (١٩٨٥-٧٣) ، ونظرا لعدم توفر هذه البيانات فقد اعتمدت
الدراسة تقدير قيمتها على النحو التالي :-

(١) مهدي ، فاضل : " الاستثمار في الانشاءات " ، (وزارة التخطيط ،

Project JOR/ 84/ 002 ، عمان ، ١٩٨٦ ،) ، ص ٠١

- ١- حصر بنود الآلات والمعدات الانشائية ، ان صنفت تحت ثلاثين بندا حسب القيمة ، والكمية ، كما هو موضح في الملحق رقم (٩) .
وتم تجميعها سنويا حسب القيمة الصافية بأسعار سيف C.I.F* .
- ٢- وكذلك تم حصر الآلات والمعدات المعاد تصديرها ، وتجميعها حسب القيمة ، والكمية .
- ٣- وبعد تقدير قيمة ، وكمية كل بند ، فقد تم طرح المعاد تصديره من المستوردات بغية الحصول على صافي المستوردات .
- ٤- تم اضافة الهوامش التجارية وهي : - ٢٥٪ أرباح ، و ١٥٪ رسوم جمركية ، وتكلفة نقل بمقدار خمسة دنانير لكل طن . وبذلك تصبح القيمة الاجمالية بعد طرح المعاد تصديره ، واطافة الهوامش التجارية ، هي قيمة رأس المال الثابت المستخدم بقطاع الانشاءات ، كما يتضح من الجدول رقم (٣-٥)

١-٣-٢. حجم الاستثمار في الآلات والمعدات الانشائية :

لقد تذبذب الطلب على الآلات والمعدات الانشائية خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣) ، فقد وصل أوجه عام ١٩٨٣ ، ان بلغ حوالي ٦٧ مليون دينار ، وذلك بسبب توقعات المفاوضون المتفائلة بتزايد النشاط الانشائي ، خصوصا بعد الزيادة الكبيره في الانشاءات عام ١٩٨٢ .

* يود الباحث الاشارة الى أن القيمة الصافية للمستوردات من الآلات والمعدات الانشائية هي تقديرية ، كما هو بالنسبة للمواد المستخدمة المستورده . فقد نهج الباحث نهج فاضل مهدي رئيس خبراء هيئة الامم المتحده في تحديد البنود لهذه المستوردات ، ومن ثم اضافة الهوامش التجارية ، كما هي مقدرة لدى قسم التجاره الخارجية بدائرة الاحصاءات العامة .

بلغت قيمة الآلات والمعدات الانشائية حوالي ٤٠٣ مليون دينار خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية ، كما يظهر من الجدول رقم (٣-٥) * .
ولاحتواء قيمة الآلات والمعدات الانشائية على قطع الغيار والصيانة ، فينبغي استثناءها لنحصل على قيمة الاستثمار الصافي لرأس المال الثابت في قطاع الانشاءات . ان تقدر نسبة الصيانة وقطع الغيار المستورده لقطاع الانشاءات بـ ٥% من القيمة الاجمالية للآلات والمعدات الانشائية . (١)

وبناء على ما سبق فقد استثمر قطاع الانشاءات من رأس المال الثابت بمقدار ٣٨٣ مليون دينار تقريبا خلال الفترة المذكوره بالاسعار الجارية ، أي بمبلغ ٣١٢٦ مليون دينار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ ، بمتوسط سنوي قدره ٢٤ مليون دينار خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، كما يظهر من الجدول رقم (٦-٣) ** .

يعتبر الاستثمار في الآلات والمعدات أمرا هاما وضروريا لمخرجات صناعة الانشاءات ، وبالتالي توليد القيمة المضافة ، كما تعد كفاءة استخدامها ونتاجية رأس المال الثابت نا أثر ايجابي على القيمة المضافة ومعامل رأس المال / الناتج .

* تعبر قيمة المستوردات من الآلات والمعدات عن القيمة الاجمالية لها على اعتبار ان جميع هذه الآلات والمعدات مستورده .
(١) مهدي ، فاضل : المرجع السابق ، ص ١١ .

** بعد تخفيضها باستخدام الارقام القياسية لاسعار المستوردات (سعر الوحدة) .

جدول رقم (٥٢)
اجمالي قيمة الآلات والمعدات الانشائية المستورده
خلال السنوات (١٩٨٥-٧٢) بالاسعار الثابتة

بالالف دينار

السنوات	(١) صافي قيمة الآلات والمعدات الانشائية المستورده بأسعار سوق	(٢) نسبة الارباح والرسوم المحركية من قيمة المستوردهات	(٣) كمية الآلات والمعدات المستورده المماثية بالطن	(٤) كلفة نقل ٥ دينار / طن	(٥) سجل قيمة الآلات والمعدات الانشائية المستورده (٢٠٠٠) = ٥	(٦) صافي قيمة الآلات والمعدات الانشائية المستورده بعد استثناء الاهتلاك*
١٩٧٢	١٧٥٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٨	١٧٧١٠٠	٨٠	٢٤٥٩	٢٢٢٦
١٩٧١	٢٦٦١٠٠	١٤٦٥٠٠٤	٢٢٠٢٠٠	٦٦٠	٥١٤٧	٤٨٩٠
١٩٧٥	١١٢٧٨٠٣	٤٥١١٠٣٢	٨٨٢٢٠١٥	٤٤٠	١٥٨٢٤	١٥٠٤٢
١٩٧٦	١٦٧٩٥٠٦	٦٧١٨٠٢٤	١٢٢٥١٠٤٥	٦١٠	٢٣٥٧١	٢٢٢١٧
١٩٧٧	١٤٩١٠٠٤	٥٩٧١٠١٦	٨٨٦٨٠١٥	٤٤٠	٢٠٩٦١	١٩٩١٢
١٩٧٨	١١٢٧٢٠٠	٨٥٤٨٠٨٨	١٧٨٤٢٠٧	٨٩٠	٢٠٠١٠	٢٨٥١٠
١٩٧٩	٢٢١٠٠٠٠	٩٠٤٤٠٠	١٧٧٥٢٠٤٥	٨٨٠	٢١٧٢٨	٢٠١٥١
١٩٨٠	٢١٠٤١٠٧	١٢٤١٧٠٠٨	١٢٢١٥٠٤٥	٦١٠	٤٣٥٢١	٤١٢٤٥
١٩٨١	٢٠٨٨٠٠٠	١٢٢٥٢٠٣١	١٢٢٥٢٠٤٧	٦١٠	٤٢٢١٥	٤١١٢٠
١٩٨٢	٤١٥٧٢٠٠	١٦٦٢١٠٢٤	١٧٤٦٥٠٣٥	١٢٧٠	٥٨٢٢٠	٥٥٤٢٢
١٩٨٣	١٧٨٤٤٠٣	١٩٢٢٧٠٧٢	٢٤١٢٥٠١٨	١٧٠٠	٦٧١٥٢	٦٢٧٩٥
١٩٨٤	٢٦٠٢٢٠٠	١٠٤٠٩٠٢٤	١١٥٤٨٠٥٥	٥٧٠	٣٦٤٩٠	٢٤٦٦٦
١٩٨٥	١٧٦٨٠٠	٧٠٧٢	١١٧٧٠٠٠	٥٨٠	٢٤٨١١	٢٢٥٧٠
المجموع					٢٠٢٢٢٥	٢٨٢١٦٨

- المصدر:
- ١) ملحق رقم (٩)
 - ٢) دائرة الاحصاءات العامة : قسم التجارة الخارجية - تم الحصول على نسبة الارباح (= ٢٥ %) ، والرسوم المحركية (= ١٥ %) من قيمة الآلات والمعدات الاجمالية ، وكلفة نقل (= ٥ دينار / طن)
 - ٣) تم طرح قيمة الاهتلاك من الآلات والمعدات والقدوره بـ ٥ % .

رأس المال الثابت والتغير في القيمة المضافة بقطاع الانشاءات للسنوات

(١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩

(١٠٠ = ١٩٧٩)

بالالف دينار

التغير في القيمة المضافة ΔVA	رأس المال الثابت K	السنوات
-	٣٠٢٧	١٩٧٣
٢٨٦٠	٨٠٦٠	١٩٧٤
١٥٢٠٧	١٤٢١٣	١٩٧٥
٤٦٤٧٣	٢٣٧٨٤	١٩٧٦
٢٩٥٠	٢٠٧١٠	١٩٧٧
٦٨٥٩	٣٠٥١٨	١٩٧٨
٢٤١٢٩	٣٠١٥١	١٩٧٩
٢١٣٣٣	٣٢٣٢٤	١٩٨٠
١٥٦٠٨	٢٧٢٣٨	١٩٨١
١١٦٢٠٨	٣٦١١٣	١٩٨٢
* (٩٦٧١٧)	٤٥٥٠٣	١٩٨٣
* (٣٦١٦)	٢٣٥٣٩	١٩٨٤
* (١٤٥١٨)	١٦٤٣٤	١٩٨٥
١٣٦٧٢٦	٣١٦١٤	المجموع

المصدر : (١) الجدول رقم (٥-٣)
(٢) الجدول رقم (٤-١) ، الفصل الاول
(٣) الملحق رقم (٢)

* الأرقام بين القوسين هي أرقام سالبة.

يعد احتساب معامل رأس المال الناتج الاضافي

(Incremental Capital Output Ratio - ICOR)

أو ما يسمى بمعامل رأس المال الناتج الحدى ، هاما وضروريا في عمليات التنبؤ والتخطيط الاقتصادي على المستوى القطاعي ، والقومي. فهذا المقياس يشير الى الاستخدام الفعال لرأس المال ، ويعتبر معيارا هاما للتحليل.^(١)

يشير معامل رأس المال الى الناتج الاضافي الى مقدار الاستثمار الضروري لانتاج وحدة اضافية من القيمة المضافة ، او الناتج المحلي الاجمالي.^(٢) ان يتميز بحساسيته بشكل خاص بحياة رأس المال ، اي بطول الفتره التي يتوقع للاستثمار أن يحصل بها على عائد ، فالاستثمارات ذات العمر الطويل تميل أن يكون لها معامل أعلى ، وأيضا ، فانه يميل الى التناقص كلما زادت معدلات نمو الناتج ، وذلك بسبب تناقص أهمية احلال رأس المال في الاستثمار الاجمالي، فعند زيادة هذا المعامل فان الاستثمار المطلوب سوف يزداد.^(٣)

Mazur, Michael: Economic Growth and Development in Jordan, (١)

(Croom Helm; London, 1971), P. 40.

Arkadie and Frank: Op.cit, P. 363. (٢)

World Bank: Economic Growth of Colombia, Problem's and Prospects, (٣)

(IBRD; U.S.A, 1972), P. 52

يحتسب معامل رأس المال الى الناتج الاضافي بالمعادلة التاليه

$$ICOR = \frac{\sum K}{\sum \Delta VA} \dots \dots \quad (3-2)$$

حيث أن

- $\sum K$: مجموع استثمارات رأس المال الثابت (الآلات والمعدات) بالاسعار الثابته .
- $\sum \Delta VA$: مجموع التغير في القيمة المضافة بالاسعار الثابته* .

وبتطبيق المعادلة (٢-٣) على قطاع الانشاءات في الاردن خلال الفسـتـره (١٩٨٥-٧٣) ، فان قيمة المعامل تساوى ٢ر٢٦ ، اي أننا نحتاج الى استثمار برأس المال الثابت بمبلغ ٢ر٢٦ لتوليد قيمة مضافة حدية (اضافية) بمقدار دينار واحد بهذا القطاع ، ان يعمل هذا القطاع بأقل من نصف طاقته الانتاجيه^(١).

ومما تجدر الاشارة اليه أنه ليس هناك سبب قاطع في أن نعتقد ان كل دينار اضافي في القيمة المضافة يتطلب ٢ر٢٦ دينار استثمار برأس المال الثابت ؛ وذلك لان بعض مشاريع الاستثمار يمكن أن يكون لها معامل عال كالمشاريع الهيدروالكترونية Hydroelectric ، وأخرى متدن جدا ، وكذلك يختلف

* تم تخفيض الآلات والمعدات بالرقم القياسي لاسعار المستوردات لعام ١٩٧٩ .
وتم تخفيض القيمة المضافة الصافية بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة لعام ١٩٧٩ .

(١) مهدي ، فاضل : ملاحظات منهجيه حول مسودة قطاع الانشاءات للخطة الخمسية (٨٦ - ١٩٩٠) ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

هذا المعامل باختلاف نوع الانشاء. (1)

انتاجية رأس المال الثابت : ٢-٢-٣

تحتسب انتاجية رأس المال من خلال قسمة الناتج بالقيمة ، او الكمية على
قيمة ، او كمية رأس المال ، والتي تسمى بالانتاجية الكلية لرأس المال. (2)

ومنها ، فان الإنتاجية الصافية للدينار من رأس المال الثابت بقطاع الانشاءات
تعطى بالمعادلة التالية :

القيمة المضافة الصافية في الانشاءات
قيمة الآلات والمعدات الانشائية

$$P_K = \frac{NVA}{K} \dots \quad (3-3) \quad \text{وبالرموز :}$$

حيث أن :

P_K : انتاجية رأس المال الثابت (الانتاجيه المتوسطه)

NVA : صافي القيمة المضافة بالاسعار الثابته

K : الاستثمار (رأس المال الثابت) الانشائي بالاسعار الثابته.

Arkadie and Frank: Op.Cit, P.362 (1)

السماك ، وآخرون : المرجع السابق ، ص ٤٦٩. (2)

ويتطبيق المعادلة (٣-٣) ينتج ان متوسط انتاجية رأس المال الثابت يساوي ٣٧٧ دينار خلال الفترة (١٩٨٥-٧٣) ، كما يتضح من الجدول رقم (٧-٣) ، أى أن استثمار ثابت بمقدار دينار واحد سيولد قيمة مضافة صافية بمقدار ٣٧٧ دينار بقطاع الانشاءات في المتوسط خلال الفترة المذكوره .

تتأثر انتاجية رأس المال بانتاجية العمل ، ونسبة العمل الى رأس المال ، ان يمكن استخلاص هذه العلاقة من المعادلة رقم (٣-٣) على النحو التالي .

$$P_K = \frac{NVA}{L} \cdot \frac{L}{K} \dots\dots\dots (3-4)$$

حيث أن :

L : عدد العمال

و P_K , K , NVA كما عرفت في المعادلة رقم (٣-٣)

أى أن :

$$P_K = P_L \cdot L/K \dots\dots\dots (3-5)$$

ومنها فان انتاجية رأس المال تساوى حاصل ضرب انتاجية العامل بنسبة العمل الى رأس المال ، ويتطبيق المعادلة (٥-٣) على قطاع الانشاءات خلال الفترة (١٩٨٥-٧٩) .
تصبح انتاجية رأس المال :

$$P_K = 1271 \times 0.00297 \\ = 3.77$$

وبهذا نكون قد خالصنا الى نفس النتيجة السابقه .

جدول رقم (٧-٣)

انتاجية رأس المال الثابت بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٣)

(١٠٠=١٩٧٩)

بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩

السنوات	القيمة المضافة الصافية بالالف دينار NVA	رأس المال الثابت بالالف دينار K	انتاجية رأس المال الثابت بالدينار $\frac{NVA}{K}$
١٩٧٣	٣٠٤٤٣	٣٠٢٧	١٠ر٠
١٩٧٤	٢٨٢٤٠	٨٠٦٠	٣ر٥
١٩٧٥	٣٩٧٩٩	١٤٢١٣	٢ر٨
١٩٧٦	٨٠٣٢٣	٢٣٧٨٤	٣ر٣٨
١٩٧٧	٧٢٩٠٥	٢٠٧١٠	٣ر٥٢
١٩٧٨	٧٤٦٨٣	٣٠٥١٨	٢ر٤٥
١٩٧٩	٨٨٦٣٩	٣٠١٥١	٢ر٩٤
١٩٨٠	١٠٠٢٥٦	٣٣٣٢٤	٣ر٠١
١٩٨١	١٠٨٠٦٧	٢٧٢٣٨	٣ر٩٧
١٩٨٢	٢١٢١٦٢	٣٦١١٣	٥ر٨٧
١٩٨٣	١٠٩١٧٧	٤٥٥٠٣	٢ر٤
١٩٨٤	١٠١٦٤١	٢٣٥٣٩	٤ر٣٢
١٩٨٥	٨٤٦٨٦	١٦٤٣٤	٥ر١٥
	الوسط الهندسي	٣ر٧٧	

المصدر :

(١) الجدول رقم (٤-١) ، الفصل الاول

(٢) الجدول رقم (٦-٣)

(٣) الملحق رقم (٢)

* تم احتساب القيمة المضافة الصافية بعد طرح (٤%) من القيمة المضافة الاجمالية كاستهلاك.

٤-٣ العمل بقطاع الانشاءات :-

يعتبر عنصر العمل أهم العناصر الانتاجية المستخدمة بقطاع الانشاءات ، ان يحظى هذا القطاع بحصة عالية من العمالة الكلية مقارنة بالقطاعات الاخرى ، كما أن كفاءة العامل تلعب دورا حاسما في ناتج هذا القطاع. ولذا فان نجاح مؤسسة المقاوله في تنفيذ المشروع الانشائي يعتمد على كفاءة العاملين في المشروع — من مهندسين ، ومستشارين ، وفنيين ، واداريين ، كما يعتمد ايضا على التكنولوجيا . ان أن التصميم الجيد ، والاشراف المستمر ، والعمل الدؤوب سيخرج عملا متقنا ، وبهذا تظهر كفاءة الانتاج بوضوح من خلال كفاءة استخدام العمل ، والتكنولوجيا على حد سواء ، وبالتالي يظهر اثرها على انتاجية العامل بهذا القطاع . (١)

١-٤-٣ معامل رأس المال الى العمل
و انتاجية العامل
Capital/ Labor Ratio

نتيجة لتعدد ، وتباين مؤسسات المقاوله والعاملين بها على مختلف مستوياتهم ، فمن المتوقع تباين الاداء لكل مشروع انشائي ، خصوصا بسبب تباين مستويات ، ومهارات العاملين ، ودوران العمل ، ومرونة انتقالهم من قطاع لآخر .

(١) Barrie, D and Paulson, B: Professional Construction Management, (McGrawhill; U.S.A, aseries in Const-
ruction Engineering and Management, 1979),
P. 7.

تؤثر نوعية التكنولوجيا المستخدمة ، وتطورها ، وحسن استغلالها على الاداء الانشائي العام ، وعلى الانتاجيه بشكل خاص. فمن المعروف ان انتاجية العامل تتأثر بالتكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الانتاجيه ككل ، وكما تم تحليله في الفصل الاول من هذه الدراسة ، فان انتاجية العامل يعبر عنها بالمعادلة

$$P_L = \frac{NVA}{L} \dots\dots \text{التالية : (3-6)}$$

حيث أن :

- P_L : أنتاجيه الصافية للعامل في الانشاءات (متوسط الانتاجيه)
- NVA : صافي القيمة المضافة في الانشاءات بالاسعار الثابتة .
- L : عدد العمالة المستخدمة في الانشاءات

وكما هو معروف ، فان انتاجية العامل تتأثر بمعامل رأس المال الى العمل ، لذا يمكن ربطها بالصورة التاليه :

$$P_L = \frac{K}{L} \cdot \frac{NVA}{K} \dots\dots \text{(3-7)}$$

حيث أن :

- K : رأس المال الثابت بالاسعار الثابتة ، وان NVA ، L ،
- P_L ، كما عرفت في المعادله رقم (٦-٣) .

تتأثر انتاجية العامل طرديا برأس المال ، وعكسيا بحجم العمل ، فكلما زاد استخدام التكنولوجيا (الآلات والمعدات) ، كلما ازدادت انتاجية العامل ، وانه كلما زاد استخدام العمال مع فرضية ثبات الآلات والمعدات ، كلما قلَّت انتاجيتهم .

تشير المعادلة (٧-٣) الى أن انتاجية العامل تساوي نسبة رأس المال الى العمل مضروبة في القيمة المضافة الصافية التي ينتجها دينار واحد من الاستثمار

برأس المال الثابت • (انتاجية الدينار من رأس المال الثابت) •

$$P_L = P_K \cdot \frac{K}{L} \dots \text{أى أن : (3-8)}$$

حيث أن :

انتاجية رأس المال الثابت	:	P_K
نسبة رأس المال الى العمل	:	K/L
انتاجية العامل الصافية	:	P_L

وبتطبيق المعادلة رقم (٣-٨) على قطاع الانشاءات الاردني خلال الفتره (١٩٨٥-٧٩) نستنتج أن نسبة رأس المال الى العمل تعادل بالمتوسط ٣٣٧ دينار لكل عامل بالمتوسط لهذه الفتره ، وأن انتاجيه رأس المال تعادل بالمتوسط ٣٧٧ دينار ، ومنها فان انتاجية العامل الصافية تساوي بالمتوسط ١٢٧١ دينار سنويا للفتره (١٩٨٥-٧٩) ، كما يظهر من الجدول رقم (٣-٨) •

٢-٤-٣. الانتاجية ومرونة العمل :

تستخدم مرونة العمل لقياس درجة استجابة الطلب على العمال نسبة الى التغير في القيمة المضافة ، ويعبر عنها بنسبة التغير في العمالة الى نسبة التغير في القيمة المضافة. (١)

(١) Irfan, M: "Manpower Planning and Policies", (Ministry of Planning, Jordan, Consultant/UNTCD Project JOR 86/006, 1988), P.47

جدول رقم (٨-٣)

معامل رأس المال الى العمل و انتاجية العامل بقطاع الانشاءات للسنوات

(١٩٨٥-٧٣)

الانتاجية الصافية للعمل $P_L = \frac{NVA}{K} \cdot \frac{K}{L}$	انتاجية رأس المال NVA/K	نسبة رأس المال الى العمل K/L	عدد العمال (عامل) L	صافي القيمة المضافة بأسعار عام ١٩٧٩ بالالف دينار NVA	رأس المال الثابت بأسعار عام ١٩٧٩ بالالف دينار K	السنوات
١٣٠٧	٢,٩٤	٤٤٤,٤٥	٦٧٨٣٨	٨٨٦٣٩	٣٠١٥١	١٩٧٩
١٣٦٨	٣,٠١	٤٥٤,٥٤	٧٣٣١٣	١٠٠٢٥٦	٣٣٣٢٤	١٩٨٠
١٣٣٣	٣,٩٧	٣٣٥,٦٨	٨١١٤٣	١٠٨٠٦٧	٢٧٢٣٨	١٩٨١
٢٣٦١	٥,٨٧	٤٠٢,١٤	٨٩٨٠٢	٢١٢١٦٢	٣٦١١٣	١٩٨٢
١٠٧٠	٢,٤٠	٤٤٥,٩٩	١٠٢٠٢٦	١٠٩١٧٧	٤٥٥٠٣	١٩٨٣
١٠١٧	٤,٣٢	٢٣٥,٤٩	٩٩٩٥٦	١٠١٦٤١	٢٣٥٣٩	١٩٨٤
٨٨٩	٥,١٥	١٧٢,٦٨	٩٥١٧٢	٨٤٦٨٦	١٦٤٣٤	١٩٨٥
١٢٧٤	٣,٧٧	٣٣٧,١				الوسط الهندسي

المصدر :

(١) الجدول رقم (١٢-١) ، الفصل الاول

(٢) الجدول رقم (٣-٣)

(٣) الجدول رقم (٥-٣)

(٤) الجدول رقم (٧-٣)

ملاحظة : هناك فروقات بسيطة تقدر بثلاثة دنانير بين النتيجة في الجدول رقم (١٢-١) في الفصل الاول والنتيجة لهذا الجدول ، وذلك بسبب عملية القسمة والتقريب.

$$E = \frac{\Delta L}{\Delta V} \cdot \frac{V}{L} \dots \quad (3-9) \quad \text{وبالرموز :}$$

حيث أن :

- مرونة العمل نسبة الى النمو في القيمة المضافة بالاسعار الثابتة. : E
- التغير في عدد العمال. : ΔL
- التغير في القيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الثابتة. : ΔV

يعثل الجزء الإضافي $\frac{\Delta L_i}{\Delta V}$ معكوس Reciprocal معامل إنتاجية العمـل (Incremental Labor Productivity Ratio - ILPR),

أما الجزء $\frac{V}{L}$ فيمثل متوسط إنتاجية العامل (P_L) . (١)

وبالرموز تصبح المرونة على الصورة :-

$$E = \frac{1}{ILPR} \cdot P_L \quad \dots \quad (3-10)$$

حيث أن الرموز كما عرفت في المعادله (٣-٩) وأن ILPR : معامل إنتاجية العمل الإضافي .

ومنها ، فإن مرونة العمل نسبة الى نمو القيمة المضافة تساوى إنتاجية العامل نسبة الى معامل إنتاجية العمل الإضافي (ILPR) . وما تجدر الإشارة اليه أن معامل المرونة ، ومعامل إنتاجية العمل الإضافي يعتبران أدوات تخطيطية هامة يستخدمان في تقدير حجم العمالة المطلوب من قبل القطاع الاقتصادى حسب ما هو متوقع للاستثمار بهذا القطاع ، حيث أن التغير في العمالة المتوقع احتياجها لقطاع ما خلال فترة معينة يعطى بالمعادلة التالية: (٢)

$$\Delta L_i = \frac{\Delta V_i}{ILPR_i} \quad \dots \quad (3-11)$$

حيث أن :

ΔL_i : التغير بحجم العمالة المطلوبة من قبل القطاع i
 ΔV_i : التغير في القيمة المضافة المتوقعة للقطاع i . بالاسعار الثابتة .

Ibid, P. 46.

(١)

Ibid, PP. 49-50.

(٢)

وبتطبيق المعادلة رقم (١٠-٣) على قطاع الانشاءات ، خلال الفترة (٧٩ - ١٩٨٥) ، نستخلص تطور مرونة العمل نسبة الى تغير القيمة المضافة ، اعتمادا على انتاجية العامل ، ومعامل انتاجية العمل الاضافي ، وكما يتبين من الجدول رقم (٩-٣) ، فان المرونة كانت أكبر من واحد في عام ١٩٨١ ، أى أن استجابة العمل الى القيمة المضافة كان مرنا خلال هذه السنه ، بينما كان أقل مرونة خلال السنوات الباقية .

ولتوقع الحجم المطلوب من العمالة بقطاع الانشاءات عام ١٩٩٠ نستخدِم المعادلة (١١-٣) ، فعلى فرض أن القيمة المضافة ستراجع بنسبة ٦٪ خلال السنوات ١٩٩٠-٨٦ ، بالمتوسط ، فسوف تتراجع القيمة المضافة من ٨٨٢٦٤ ألف دينار عام ١٩٨٥ الى ٧٤٩٢٤ ألف دينار عام ١٩٩٠ ، ومنها فان التغير في القيمة المضافة = ١٣٢٩٠ ألف دينار . وكما يتضح من الجدول رقم (٩-٣) ، فان متوسط ILPR = ٣٩٠٣ ، * لذا فان الطلب على العمل سوف يتراجع بمقدار ٣٤٠٥ عامل . اي ان عدد العمال المتوقع استخدامهم بقطاع الانشاءات عام ١٩٩٠ يقدر بحوالي ٩١٧٦٧ عامل .**

* على افتراض ثبات ILPR

** ان هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار الاثار غير المباشرة للقطاعات الاقتصادية الاخرى على قطاع الانشاءات لذا تجدر الاشارة الى أنه سيتم في هذا الفصل تقدير حجم العمالة المطلوبه بهذا القطاع حتى عام ١٩٩٥ باستخدام نموذج المدخلات - المخرجات .

السنوات	القيمة المضافة باسعار عام ١٩٧٩ بالالف دينار V	التغير في القيمة المضافة بالالف دينار ΔV	التغير في عدد العمال (عامل) ΔL	انتاجية العامل بالدينار $P_L = V/L$	معامل انتاجية العمل الاضافي (دينار/عامل) ILPR= $\Delta V / \Delta L$	المرونة
						$E \equiv P_L / ILPR$
١٩٧٩	٩٢٣٣٢	-	-	١٣٦١	-	-
١٩٨٠	١٠٤٤٣٣	١٢١٠١	٥٤٧٥	١٤٢٤	٢٢١٠	٠,٦٤
١٩٨١	١١٢٥٧٠	٨١٣٧	٧٨٣٠	١٣٨٧	١٠٣٩	١,٣٣
١٩٨٢	٢٢١٠٠٢	١٠٨٤٣٢	٨٦٥٩	٢٤٦١	١٢٥٢٢	٠,٢٠
١٩٨٣	١١٣٧٢٦	-١٠٧٢٧٦	١٢٢٢٤	١١١٥	٨٧٧٦	٠,١٣
١٩٨٤	١٠٥٨٧٦	-٧٨٥٠	-٢٠٧٠	١٠٥٩	٣٠٧٩٢	٠,٢٨
١٩٨٥	٨٨٢١٤	-١٧٦٦٢	-٤٧٨٤	٩٢٧	٣٦٩٢	٠,٢٥

المصدر :

(١) الجدول رقم (٤-١) ، الفصل الاول .

(٢) الجدول رقم (٨-٣) .

المحتوى الاستيراي بقطاع الانشاءات للفترة (١٩٨٥-٧٣):

٥-٣

يستخدم قطاع الانشاءات الكثير من المواد والالات والمعدات ، والعمالـة المستورده ، لذا يعتبر الاثر الاعتماي للمحتوى الاستيراي بهذا القطاع كبيرا مقارنة بالقطاعات الاخرى ، از أن كافة الات والمعدات المستخدمة مستورده ، وجزء هام من المواد مستورد ، اضافة الى الحجم الكبير من العمالة الوافده المستخدمة بهذا القطاع .

يعتمد المحتوى الاستيراي بهذا القطاع على نوعية المشروع ، فمثلا مشاريع الاسكان لذوى الدخل العالي ذات محتوى استيراي عال مقارنة بالاسكان متدنى التكاليف^(١) . غير أن مشاريع الانشاءات العامة تتميز بتدني مستوى المحتوى الاستيراي من جانب المواد ، ولكن بارتفاعه من جانب التكنولوجيا المستورده ، وبعض الخبراء والمتخصصين ، وبعض الشركات الاجنبيه المنفذه لمشاريعه .

نظرا لعدم توفر البيانات اللازمة حول المحتوى الاستيراي ، سيجرى تقدير هذا الاثر على الاقتصاد الاردني خلال فترة الدراسة (١٩٨٥-٧٣) .

يتأثر الوضع الاقتصادي سلبيا كلما تزايدت المستوردات ؛ وذلك بسبب تزايد الطلب المحلي على العملات الاجنبيه ، وتصديرها للخارج ، مما يسوءى بالتالي الى تناقص احتياطات البلاد من هذه العملات ، فضلا عن العجز في الميزان التجارى

Housing Corporation: "Role of Housing Investment in the Jordanian Economy", (National Housing Strategy; Amman, 1987, Unpublished), P. 27. (١)

التي تسببه هذه المستوردات . هذا بالنسبة للالات والمعدات ، والمواد المستورده ،
وأما بالنسبة لاستيراد العمالة فلها جوانب سلبية كثيرة رغم وجود بعض الايجابيات ،
فمن الجوانب السلبية :

- (أ) تناقص الاحتياطات من العملات الاجنبيه من جراء التحويلات خارج الاردن ،
والذي يودي الى تزايد الجانب المدين لدى الحساب الجاري في ميزان
المدفوعات .
 - (ب) ظهور البطالة بين صفوف العمال المحليين ، وما يثبعا من مشاكل اجتماعية ،
واقصاديه .
 - (ج) قد يتزايد الطلب على المستوردات ، وخصوصا اذا كانت العمالة الوافده
تفضل النمط الاستهلاكي غير المحلي .
- وعلى الوجه الاخر فهناك بعض الجوانب الايجابيه ، أهمها :
- (أ) تزايد الاستهلاك ، والاستثمار ، ومن ثم زيادة الدخل القومي ، شريطة
أن لا يكون تزايد طلبهم الاستهلاكي بشكل كبير ان أن تزايد الطلب
قد يدفع بالاسعار الى الاعلى .
 - (ب) عني المستوى العام للاجور ، ومن ثم تناقص تكاليف الانتاج ، وبالتالي الاسعار ،
مما يخفف من حدة التضخم .
 - (ج) نتيجة لتزايد الاستهلاك ، فان الانتاج المحلي سوف يزداد ، وبالتالي
الدخل القومي للبلاد ، شريطة أن لا يكون طلبهم الاستهلاكي موجهها
نحو السلع المستورده ، فتؤثر باتجاه معاكس .

٣-٥-١. تحويلات العمالة الوافدة بقطاع الانشاءات :

نظرا لكون الاردن بلدا مستوردا ومصدرا للعمالة ، ونتيجة لتركز العمال في
الوافدة في قطاعات الانتاج السلعي ، وخصوصا في قطاع الانشاءات ، اذ استحوذ
على حوالي ثلث العمالة الوافدة ، فقد ادى الى تزايد تحويلات العمال الوافدين
الى الخارج ، وبالتالي ادى بدوره الى ضغط على ميزان المدفوعات الاردني.

تم تقدير تحويلات العمال الوافدين والعاملين بقطاع الانشاءات الى الخارج
في هذا الجزء ، وذلك بربط هذه التحويلات نسبة الى عدد العمال الوافدين
والمستخدمين في الانشاءات بنسبة التحويلات الاجمالية للعمالة الوافدة في الاردن ، الى
اجمالي عدد العمال الوافدين ، وأن النسبة بينهما متساوية ، اي أن :

$$\frac{\text{اجمالي تحويلات العمال الوافدين}}{\text{خارج الاردن}} = \frac{\text{اجمالي تحويلات العمال الوافدين}}{\text{والعاملين بقطاع الانشاءات}}$$
$$\frac{\text{اجمالي عدد العمال الوافدين}}{\text{المستخدمين}} = \frac{\text{اجمالي عدد العمال الوافدين}}{\text{والعاملين بقطاع الانشاءات}}$$

حيث يفترض هذه المتكافئة ، ان معدل التحويل للعامل الواحد متعادل لكافة العمال
الوافدين مع العمال في قطاع الانشاءات . ومنها يتبين ان تحويلات العمالة الوافدة
في الانشاءات قد نمت بمعدل ١٩٤٪ سنويا بالاسعار الجارية ، فتزايدت
من ٩٩٦ مليون دينار عام ١٩٧٩ ، الى ٢٨٨٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، كما يظهر
من الجدول رقم (٣-١٠) ، لذا فقد تم تحويل ما قيمته ١٦٢٦ مليون دينار
خارج الاردن من جراء استخدام العمال الوافدين بقطاع الانشاءات ، خلال
الفترة (١٩٨٥-٧٧) ، اي بمعدل سنوي قدره ١٨٨٨ مليون دينار تقريبا ، كما يظهره
الجدول رقم (٣-١٠) .

جدول رقم (٣ - ١٠)
تحويلات العمالة الوافدة بقطاع الانشاءات للسنوات (١٩٨٥-٧٩)
بالاسعار الجارية

(التحويلات بالالف دينار)

السنوات	اجمالي تحويلات العمالة الوافده	اجمالي العمالة الوافده	العمالة الوافدة بقطاع الانشاءات	تحويلات العمالة الوافده المستخدمة بقطاع الانشاءات
١٩٧٩	٢٤٠٠٠	٤١٠٤٢	١٧٠٣٦	٩٩٦٢
١٩٨٠	٤٦٠٠٠	٧٩٥٦٦	٢٢٢٧١	١٢٩٣٣
١٩٨١	٥٢٠٠٠	٩٣٤٠٢	٢٩٢٧٨	١٥٢٢١
١٩٨٢	٦٢٤٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٨٥٧٩	٢٠٠٦١
١٩٨٣	٧٢٨٠٠	١٣٠٠٠٠	٥٠٦٩١	٢٨٣٨٧
١٩٨٤	٩٧٥٠٠	١٥٣٥٩١	٤٨٤٤٩	٣٠٧٥٦
١٩٨٥	٩٢٩٥٠	١٤٣٠٠٠	٤٤٣٣٠	٢٨٨١٥
المجموع				١٦٢٦٠١

المصدر :

- (١) الجدول رقم (٩-١) ، الفصل الاول .
- (٢) البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد ٥٠ ،
أيار ١٩٨٤ ، والعدد ٣ ، آذار ١٩٨٧ .

٢-٥-٣. المستوردات من المواد ورأس المال الثابت (الآلات والمعدات) بقطاع الانشاءات :

يتسم قطاع الانشاءات بعدم تصديره ، او استيراده للنتاج الانشائي ، بل يستورد ، ويصدر مدخلات الصناعة ككل ، فالمواد ، والمعدات ، وقطع الغيار ، والعمال ، والاداره ٠٠٠ يمكن استيرادها ، وتصديرها ، من هنا تبرز أهميته في التجارة الدولية ، حيث انعكس كبر حجم قطاع الانشاءات على المستوردات المستلزمة من المواد ، والآلات والمعدات المستخدمة في الانتاج . فقد بلغت قيمة المستوردات من المواد ، ٤٨٢ر٦٩ مليون دينار بالاسعار الجارية خلال الفتره (٧٣-١٩٨٥) ، أى بمعدل ٣٧ر١ مليون دينار سنويا ، وما قيمته ٣٨٨ر٥ مليون دينار بالاسعار الثابتة لهذه الفتره ، كما يظهره الملحق رقم (١٠) وبلغت قيمة المستوردات من رأس المال الثابت (الآلات والمعدات) ٤٠٣ر٣٤ مليون دينار بالاسعار الجارية تقريبا لنفس الفتره كما يظهره الجدول رقم (٣-١١) ، ولذا فقد شكلت المستوردات من الآلات والمعدات والمواد مبلغ ٨٨٦ر٠٣ مليون دينار بالاسعار الجارية و ٨٤٩ر٤ مليون دينار بالاسعار الثابتة خلال الفتره (٧٣-١٩٨٥) ، كما يظهره الملحق رقم (١٠) .

٣-٥-٣. المحتوى الاستيرائي بقطاع الانشاءات واثره على ميزان المدفوعات الاردني

يظهر أثر المحتوى الاستيرائي على ميزان المدفوعات من جانب ميزاني التجاره ، والحساب الجارى ، ويتقدير قيمة هذا المحتوى يمكننا تقدير طلب قطاع الانشاءات على العملات الاجنبية .

ولذا فالمحتوى الاستيرائي للمواد ، والآلات والمعدات يظهر بجانب الميزان التجارى ، بينما تظهر تحويلات العمالة الوافدة والعاملة بقطاع الانشاءات في جانب الحساب الجارى .

جدول رقم (٣-١١)

المحتوى الاستيراي للمواد ورأس المال الثابت والعمالة بقطاع الانشاءات

للسنوات (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الجارية

بالالف دينار

المحتوى الاستيراي بالاسعار الثابتة**	اجمالي المحتوى الاستيراي	تحويلات العاملين الى الخارج	رأس المال الثابت (الآلات والمعدات)	المواد المستورده	السنوات
١٠٩٣٧,٤	٥٢٣٩	-	٢٤٥٩	٢٧٨٠	١٩٧٣
١٣٦٩٩,٣	٧٨٢٦	-	٥١٤٧	٢٦٨٩	١٩٧٤
٣٨٣٦٩,٧	٢٤٥٩٥	-	١٥٨٣٤	٨٧٦١	١٩٧٥
٥٣٢١١,١	٣٨٠١٤	-	٢٣٥٧٦	١٤٤٣٨	١٩٧٦
٨٠٢٠٨,٨	٦٥٦٨٣	*٦٩٨٨	٢٠٩٦١	٣٧٧٣٤	١٩٧٧
٩٤٥٦٠,٣	٨٢٩٠١	*٨٣٤٣	٣٠٠١٠	٤٤٥٤٨	١٩٧٨
٨١٧٣٤,٠	٨١٧٣٤	٩٩٦٢	٣١٧٣٨	٤٠٠٣٤	١٩٧٩
٨٨٦٨١,٤	٩٨٥٣٤	١٢٩٣٣	٤٣٥٢١	٤٢٠٨٠	١٩٨٠
١١٩٢٩٦,٤	١٤٢٧٦٢	١٦٣٥٦	٤٣٢٩٥	٨٣١١١	١٩٨١
١٢٤١٩٥,٣	١٥٩٦٥٣	٢٠٠٦١	٥٨٣٤٠	٨١٢٥٢	١٩٨٢
١٢٧٦٢,٠	١٧٢٢٨٧	٢٨٣٨٧	٦٧١٥٣	٧٦٧٤٧	١٩٨٣
٧٠٦٢٦,٩	٩٩٠٣٣	٣٠٧٥٦	٣٦٤٩٠	٣١٧٨٧	١٩٨٤
٤٨٧٠٨,٨	٧٠٣٥٥	٢٨٨١٥	٢٤٨١١	١٦٧٢٩	١٩٨٥
٩٥١٨٤٩,٣	١٠٤٨٦٢٦	١٦٢٦٠١	٤٠٣٣٣٥	٤٨٢٦٩٠	المجموع

المصدر : (١) الجدول رقم (٣-٢)

(٢) الجدول رقم (٣-٥)

(٣) الجدول رقم (٣-١٠)

* تقدير حسب معدل النمو ١٩٩٤٪ للتحويلات

ملاحظة: للسنوات قبل ١٩٧٧ لم تكن هناك تحويلات

** تم تخفيضها باستخدام الارقام القياسيه لاسعار المستهلك

وكما يشير الجدول رقم (١١-٣) ، فان قطاع الانشاءات قد احتاج الى عملات أجنبية لتمويل مستورداته من المدخلات الانتاجيه بمقدار ٧٣٢ مليون دينار سنويا خلال فتره الدراسة (١٩٨٥-٧٣) بالاسعار الثابته .

لقد بلغ العجز في الميزان التجارى خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣) حوالي ٦٥٠٥٣ مليون دينار ، كما يظهر من الملحق رقم (١١) ، وبهذا ، فان مساهمة المواد ، والالات والمعدات الانشائية المستورده بالعجز التجارى تبلغ ١٣٦٪ ، في حين بلغ العجز في ميزان الحساب الجارى حوالي ٤٥٦ مليون دينار خلال الفتره (١٩٨٥-٧٧) ، وعليه تبلغ نسبة مساهمة تحويلات العمال الوافدين في قطاع الانشاءات حوالي ٣٥٦٪ من العجز في الحساب الجارى . وأخيرا فان المحتوى الاستيرادى بقطاع الانشاءات يساهم بنسبة ١٥٪ سنويا من العجز في ميزان التجارة وميزان الحساب الجارى* .

* على اعتبار أن تحويلات العمالة الوافده مساوية للصفر نظرا لعدم وجودها قبل تلك الفتره .

تعطي صفة عدم امكانية استيراد ، وتصدير الناتج بقطاع الانشاءات ميزة هامة في الاقتصاد الوطني ، مما يسهل تطبيق سياسة الحماية على هذه الصناعات ، وبالتالي جعل الناتج المحلي ينتشر في البلاد دون عوائق تحول دونه اذا اتبع سياسة حكيمه تجاه هذا القطاع . فعلى سبيل المثال ، هناك الكثير من المواد المستورده ليس لها حاجة ملحة ، ويتوفر بديل محلي لها ، وهناك بعض قطع الغيار التي يسهل تصنيعها محليا ، وهناك العمالة المحلية المتوفرة في الاردن ، وخصوصا في هذه الآونة من كافة مستوياتهم . من هنا يمكن تخفيض المحتوى الاستيرادي لقطاع الانشاءات بشكل كبير يساعد الاقتصاد الوطني على حل جزء من مشكلة عجز ميزان مدفوعات* .

وكذلك يمكننا الاستغناء عن غالبية العمالة المستخدمة بهذا القطاع ، وبالتالي نتكمن من دعم ميزان مدفوعاتنا ، ومن ثم اقتصادنا ككل . وعلى العكس من هذا ، فانه يمكن اتباع اساليب ، وسياسات من شأنها أن تشجع تصدير العمالة ، والمواد الانشائية المتوفرة لدينا ، وتشجيع شركات المقاولات على الخروج لتنفيذ أعمال انشائية في البلاد العربيه ، والاجنبيه لتكون عوناً لاقتصادنا الوطني ، ومصدراً هاماً للدخل المحلي .

* ومما تجدر الاشارة اليه هنا ، أن البنك الدولي قد خلص من دراسة قام بهـا حول الاسكان الى أن : عنصر الاستيراد صغير نسبياً ويمكن خفضه في المستقبل .

أنظر :

درة ، اسماعيل ابراهيم : اقتصاديات الاسكان ، (عالم المعرفة ، الكويت ، العدد

التشابك الاقتصادي لقطاع الانشاءات :-

٦-٢

يتداخل قطاع الانشاءات مع معظم القطاعات الاقتصادية ، ان يتمتع بروابط خلفيه قوية مع العديد من الصناعات في الاقتصاد : كمصناعات الاسمنت ، والاسفلت ، والكلس ، والزجاج ، والخزف ، والحديد ، والصلب ، والخشب ، والبلاستيك ، والمطاط ، الخ . وكذلك يقدم هذا القطاع مخرجاته الى القطاعات الاخرى ، وعلى الرغم من الحجم الكبير للمخرجات الانشائية الى الاقتصاد ككل ، الا أنها تقدمه على شكل استثمار رأسمالي يدخل في العديد من النشاطات الانتاجية والخدمية . ولهذا تبرز روابط قطاع الانشاءات الأمامية ضعيفة مع القطاعات الاخرى .

سوف يتم في هذا الجزء تحليل روابط قطاع الانشاءات مع القطاعات الاخرى ، ومضاعفات الانتاج ، وتحديد القطاعات الرائدة ، وتوقع الناتج والعمالة ، باستخدام جدول المدخلات - المخرجات Input-Output لعام ١٩٨٣* .

تجدر الاشارة الى أن الاهتمام بنموذج المدخلات - المخرجات بدأ لأول مرة في الاردن عام ١٩٦٩^(١) . وتم بناؤه عام ١٩٧٩^(٢) ومن ثم تم تحديثه لعام ١٩٨٣^(٣) .

* لقد تم تجميع الاربعة وثلاثين قطاعا الى سبعة عشر قطاعا واجراء التحليل عليها .
(١) دائرة الاحصاءات العامة : الحسابات القومية وتحليل المدخلات - المخرجات (١٩٦٩-٦٧) ، ١٩٦٩ ، ص ٩٣ .

(٢) Dar Al Handasah Consultant: Op. Cit.

(٣) Michael, William: Updating I-O Table, (Ministry of Planning, UNDTTC

١-٦-٣. الأركان الرئيسية لجداول المدخلات - المخرجات :-

تعتبر جداول المدخلات - المخرجات نموذجاً رياضياً اقتصادياً ، واداة كمية تستهدف تحليل التشابك الصناعي ، والاعتماد المتبادل بين مختلف الأنشطة الانتاجيه في الاقتصاد. (١) وجدير بالذكر هنا أن استخدامات نماذج المدخلات - المخرجات أصبحت تعنى باهتمام كبير في العديد من الدراسات الاقتصادية في مختلف الدول .

يمكن النظر الى جداول المدخلات - المخرجات من زاويتين هما : جانبي العرض الكلي ، والطلب الكلي. فالعرض الكلي يشمل مستلزمات الانتاج الاوليّة ، والقيمة المضافة. والطلب الكلي يشمل الطلب الوسيط ، والطلب النهائي .

لجدول المدخلات - المخرجات أربعة أركان رئيسية : (٢)

(١) مصفوفة المعاملات Transaction Matrix

وهي التي توضح طبيعة العلاقات الاقتصادية المتداخلة بين الصناعات ، اذ يبيع القطاع (i) المصنوع منتجاته الى القطاع (j) العمود ، اى أن ناتج القطاعات (i's) تشتري من قبل القطاعات الانتاجيه (j's) .

(٢) مصفوفة الطلب النهائي Final Demand Matrix

وهي تدفقات السلع والخدمات من القطاعات (i's) ، فتشتمل

(١) حاجي ، جعفر عباس : تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية ، (مؤسسه الكويت للتقدم العلمي ؛ الكويت ، ط١ ، ١٩٨٥) ، ص ٢١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ٦٦-٧٦ .

مكونات الطلب النهائي على الاستهلاك الخاص ، والعام ، والاتفاق الاستثماري
الاجمالي ، والصادرات ، وهي عبارة عن الناتج الكلي (الطلب الكلي)
مطروحا منه الطلب الوسيط .

(٣) مصفوفة القيمة المضافة Value Added Matrix

تشير الى مقدار احتياجات كل قطاع من المستلزمات الاولية
للانتاج ، ان تعكس مساهمات مستلزمات الانتاج في العملية الانتاجية ،
وهي : العمل ، ورأس المال ، والارض ، والتنظيم ، وتحتوي مصفوفة القيمة
المضافة ايضا على بيانات ، أو عناصر غير دخلية مثل : الضرائب غير العباشرة ،
والاهتلاك .

حيث أن القيمة المضافة تساوي العرض الكلي مطروحا منه المستلزمات الاولية
للانتاج .

(٤) مصفوفة المستلزمات الاولية المباشرة في الطلب النهائي :

Direct Input of Primary Factor to Final Use Matrix

توضح هذه المصفوفة كمية ، وحجم تدفقات خدمات عناصر الانتاج
الاولية الى مكونات الطلب النهائي في صورة خدمات العاملين بالقطاع
الحكومي ، والواردات المستخدمة مباشرة في الاستهلاك الخاص والعام .

لذا فان نظرة أفقية الى جداول المدخلات المخرجات تُظهر الطلب
الكلي ، والذي يعبر عن اجمالي الانتاج من جانب الطلب ، اي أن الطلب
الكلي يساوي الطلب الوسيط مضافا الى الطلب النهائي .

وبالرموز فان : $ID + FD = Xi$

حيث أن :
الطلب الكلي : X_i
الطلب النهائي : FD
الطلب الوسيط : ID

أما العرض الكلي فيتكون من مجموع مستلزمات الانتاج الاولية ، والقيمة المضافة .

وبالرموز :

$$Y_j + \sum_{i=1}^n X_{ij} = X_j \quad \dots\dots (3-12)$$

حيث أن :
العرض الكلي : X_j
مستلزمات الانتاج الاولية : $\sum_{i=1}^n X_{ij}$
والقيمة المضافة : Y_j

ومنها فان معادلة التوازن :

العرض الكلي = الطلب الكلي

$$X_i = X_j \quad \dots\dots\dots (3-13)$$

٢-٦-٣. الافتراضات الاساسية لجداول المدخلات - المخرجات :

يعتمد اسلوب المدخلات - المخرجات على عدد من الفرضيات لتسيير عمليات التخطيط ، والتنبؤ الاقتصاديين^(١) أهم هذه الفرضيات :

(١) مهدي ، فاضل : مقدمة في المدخلات - المخرجات والنماذج الدينامية متعددة القطاعات

للتخطيط الاقتصادي ، (وزارة التخطيط ، دورة تدريبيه ،

UNDTCD Project JOR 86/006 ، عمان ، ١٩٨٢) ص ١٢-١٣ .

١- فرضية ثبات المعاملات الفنية للإنتاج

Fixed Technical Coefficients

أي أن مستلزمات الإنتاج تستخدم بنسب ثابتة محددة ، وهذا يعني أن دوال الإنتاج ذات نسب ثابتة (عوائد ثابتة على الحجم) Constant Returns to scale ، وهذه الفرضية تخالف بعض القطاعات ، وخصوصا الصناعية منها ؛ وذلك لتمتعها بوفورات حجم الإنتاج الكبير بسبب استخدام التكنولوجيا المتطورة ، وبهذا فقد أثبتت دراسات قام بها ساملمسون Samuelson أن هذا الغرض ليس بالأمر الهام على نتائج ، وتفسيرات الدراسات الاقتصادية^(١).

٢- فرضية التجانس Homogeneity

أي أن كل قطاع يقدم منتجا واحدا ، وبعبارة أخرى ، كل صناعة تنتج سلعة متجانسة واحدة ، أي تستخدم أسلوب فني واحد في الإنتاج ، أي: (٢)

أ (إمكانية الاحلال الكامل Possibility of Full Substitution

بين مكونات السلعة المتجانسة الواحدة.

ب) استبعاد إمكانية احلال منتجات في قطاع معين مع منتجات القطاعات

الأخرى ، أي استبعاد الاحلال بين منتجات القطاعات الانتاجية

المختلفة في الاقتصاد القومي .

(١) حاجي ، جعفر عباس : المرجع السابق ، ص ص ٨٤-٩١ .

(٢) المرجع نفسه .

(ج) استخدام أسلوب فني واحد لانتاج أية سلعة من السلع المنتجة
في الصناعة .

٣- ثبات الاسعار النسبية لمستلزمات الانتاج

Constant Proportion Prices

ان تغير الاسعار النسبية لمستلزمات الانتاج يودي الى تغير نسب
مزج المدخلات الانتاجيه ، اى تغير المعاملات الفنيه للانتاج^(١).

٤- فرضية عدم التراجع للانتاج Irreversibility of Production

وهي تفترض عدم امكانية استخراج المدخلات من المخرجات ، فعلى
سبيل المثال يتم انتاج الاحذية من مدخلات الجلد ، وعدم جواز العكس^(٢).

٣-٦-٣ النموذج الرياضي لقياس التشابك الاقتصادي :

ترتبط القطاعات ، اوالصناعات الانتاجيه في الاقتصاد بروابط مباشرة ، وغير
مباشرة ببعضها البعض. فمثلا يرتبط قطاع الزراعة بصناعة انتاج المواد الغذائية بعلاقة
مباشرة من الدرجة الاولى ، اذ تدخل منتجات قطاع الزراعة كمدخلات في صناعة المواد
الغذائية ، كما أن لصناعة المواد الغذائية علاقات مباشرة من الدرجة الاولى مع
القطاعات الصناعية : كصناعة البلاستيك ، والصلب. وكذلك يرتبط قطاع الزراعة
بعلاقة مباشرة مع صناعة الاسمدة. لذا فان هناك علاقة غير مباشرة بين قطاع المواد
الغذائية ، وصناعة الاسمدة.بعبارة أخرى ، تتمثل علاقة الارتباط المباشر بحاجة صناعة
معينه لصناعة اخرى ، سواء لتصريف منتجاتها ، او لشراء مدخلاتها الانتاجية
مباشرة من هذه الصناعة ، اما علاقة الارتباط غير المباشر فهي حاجة صناعات
معينة لصناعة ثانية تحتاج هذه الصناعة منتجات صناعة ثالثة ، كمدخلات للانتاج ،
اى أن الصناعة الاولى ترتبط بشكل غير مباشر بالصناعة الثالثة عن طريق الصناعات

(١) حاجي ، جعفر عباس : المرجع السابق ، ص ص ٨٤ - ٩١ .

(٢) مهدي ، فاضل : المرجع السابق ، ص ١٣ .

الثانية، ويمكن توضيح هذه العلاقات رياضياً بالشكل التالي (١):

على فرض أن A_{ij} عبارة عن مصفوفة المعاملات الفنية، إذ أن كل معامل من هذه المصفوفة يعبر عن قيمة المدخلات اللازمة من القطاع i لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج الإجمالي للقطاع j .

وبالرموز فإن :

$$A_{ij} = \frac{X_{ij}}{X_j} \dots\dots\dots (3-14)$$

حيث أن :

- A_{ij} : مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للمدخلات
- X_{ij} : مصفوفة مستلزمات الإنتاج التي يبيعها القطاع i إلى القطاع j وتسمى بـ Flow Matrix
- X_j : العرض الكلي للإنتاج (المستلزمات الأولية للإنتاج + القيمة المضافة) للقطاع j .

ولهذا فإن كل معامل من مصفوفة A_{ij} يعبر عن الاحتياجات المباشرة Direct Requirements لكل قطاع j من تجهيزات (منتجات) القطاع i ، إلا أن هذه الاحتياجات لا تعبر عن كل المستلزمات المطلوبة منه لزيادة الطلب النهائي، ولهذا فإن مجمل الإنتاج المباشر وغير المباشر المطلوب في القطاع j لمواجهة الزيادة المطلوبة في الطلب النهائي يعبر عنه بنظير المصفوفة Inverse of (I - A) والمشتق من العلاقة :

$$X = AX + F$$

حيث أن :

مصفوفة الوحدة Identity : I

وأن A : مصفوفة المعاملات الفنية Aij المذكورة أعلاه

(المعادلة ١٤-٣)

ومنها فإن :

$$(I-A)^{-1} = I + A + A^2 + A^3 + \dots \quad (3-15)$$

وبتحليل عناصر هذه المعادلة ، يمكننا التوصل الى التشابك القطاعي المباشر وغير المباشر . فعلى سبيل المثال : افترض أن A مصفوفة المعاملات الفنية تشمل على أربعة قطاعات اقتصادية ، وانها على الشكل التالي :-

$$A = \begin{bmatrix} 0 & 0 & 0 & 0 \\ a_{21} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & a_{32} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & a_{43} & 0 \end{bmatrix}$$

ويضرب A بنفسها ينتج أن :

$$A \cdot A = A^2 = \begin{bmatrix} 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 \\ a_{32} a_{21} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 \end{bmatrix}$$

ومنها فإن هناك علاقة غير مباشرة ما بين القطاع الاول ، والقطاع الثالث خلال علاقة القطاع الاول بالقطاع الثاني من جهة ، وعلاقة القطاع الثاني بالقطاع الثالث من جهة أخرى ، حيث تعتبر مثل هذه العلاقة غير المباشرة علاقة من الدرجة الثانية ، وهكذا لو أردنا معرفة وجود علاقة من الدرجة الثالثة ، فاننا نقوم بإيجاد

المصفوفة A^3 والتي تساوي $A(A^2)$ أى أن :

$$A^3 = A^2 \cdot A = \begin{bmatrix} 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 \end{bmatrix}$$

ومن هنا فليست هناك علاقة من الدرجة الثالثة بين القطاعات المذكورة.

١-٣-٦-٣ قياس الروابط القطاعية (الامامية والخلفية)

Measurement of Sectoral Linkages

توجد هناك روابط مباشرة أمامية ، وخلفية للقطاعات الاقتصادية ، وروابط غير مباشرة ، وبالتالي روابط كلية (مباشرة وغير مباشرة) .

أولا : الروابط المباشرة Direct Linkages

وهي طريقة شرنى وواتنب Chenery and Watnabe ، وتشمل:

(أ) الروابط الخلفية المباشرة Direct Backward Linkages

وتحسب بعد ايجاد مصفوفة المعاملات الفنية للدخلات

، Input Technical Coefficient Matrix

والتي تساوى اجمالي المدخلات الوسيطة للقطاع j نسبة

الى اجمالي الانتاج (العرض الكلي) للقطاع j ، وبالصيغة

الرياضية :

$$A_{ij} = \frac{X_{ij}}{X_j}$$

• حيث أن الرموز كما عرفت في المعادلة رقم (١٤-٣)
ومنها فإن الروابط الخلفية المباشرة :

$$L_d^B = \sum_{i=1}^n A_{ij} \dots\dots (3-16)$$

حيث أن :
الروابط الخلفية المباشرة : L_d^B
مصفوفة المعاملات الفنية للمدخلات : A_{ij}

(ب) الروابط الامامية المباشرة Direct Forward Linkages

وتحسب بعد ايجاد مصفوفة المعاملات الفنية للنتاج (للمخرجات)
Output Technical Coefficient Matrix والتي تساوي ، اجمالي
مخرجات القطاع i نسبة الى اجمالي الانتاج (الطلب الكلي)
للقطاع i

$$B_{ij} = \frac{X_{ij}}{X_i} \dots\dots (3-17)$$

حيث أن :
مصفوفة المعاملات الفنية للنتاج (للمخرجات) : B_{ij}
منتجة الطلب الكلي (الطلب الوسيط + الطلب النهائي) : X_i
للقطاع i .

مصفوفة التدفقات : X_{ij} Flow Matrix

ومنها فإن الروابط الامامية المباشرة :

$$L_d^F = \sum_{j=1}^n B_{ij} \dots\dots (3-18)$$

حيث أن :
الروابط الامامية المباشرة : L_d^f
كما عرفت في المعادله (١٧-٣) : B_{ij}

ان الروابط المباشره لا تعبر حقيقة عن الآثار الكلية المترتبة عن التغييرات التي تطرأ في النشاطات الانتاجيه ، الا أنه لحصول تغير في مدخلات قطاع معين ، ولكي توفر القطاعات الاخرى هذه المدخلات المباشره من منتجاتها تحتاج الى زيادة نشاطها الانتاجي لتغطية الطلب الاضائي لهذا القطاع ، لذا تلجأ هذه القطاعات الى قطاعات أخرى لتلبية متطلبات الانتاج اللازمة لتوفير الزيادة المطلوبة من منتجات القطاع الآخر ، والتاجمة عن الزيادة الاولى لوحدة واحده من منتجات ذلك القطاع ، وهناك سلسلة من هذه الآثار الثانوية (غير المباشره) المتتابعة المترتبة عن زيادة وحدة واحدة من منتجات قطاع معين ، ومجموع هذه الزيادة الاولى والثانوية تعبر عن الاحتياجات الكلية (المباشره وغير المباشره) لقطاع معين ، ويمكن معرفة ذلك بقياس الروابط المباشره وغير المباشره (الكليه) .

ثانيا : الروابط المباشره وغير المباشره

Direct Plus Indirect Linkages

(أ) الروابط الخلفية المباشره وغير المباشره (الكليه)
تشتق الروابط الخلفية الكلية من المتطابقة التالية :
 $X = AX + F$ (3-19)

ومنها فان : $X(I-A) = F \Rightarrow (X-AX) = F$

$$X = (I-A)^{-1} \cdot F \dots\dots (3-20) \quad \text{ان}$$

حيث أن :

- F : قيمة الطلب النهائي
- X : مصفوفة الانتاج الكلي او الطلب الكلي
- I : مصفوفة الوحدة Identity Matrix
- A : مصفوفة المعاملات الفنية لمدخلات الانتاج

Input Technical Coefficients

ولذا $(I-A)^{-1}$ نظير مصفوفة ليونتيف Leontief Inverse

فان المستلزمات المباشرة وغير المباشرة من القطاعات الانتاجية اللازمة لانتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع j هي :-

$$K_j = \sum_{i=1}^n K_{ij} \dots\dots (3-21)$$

حيث أن :

عناصر مصفوفة المعاملات الفنية الكلية لمدخلات الانتاج ، $(I-A)^{-1} = K_{ij}$:

والمسماة بنظير مصفوفة ليونتيف

Input Inverse or Leontief Inverse

مجموع الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لانتاج K_j :

وحدة واحدة من منتجات القطاع j .

ومنه فان الروابط الخلفية المباشرة وغير المباشرة (L^B) هي :-

$$L^B = \frac{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n K_{ij}}{\frac{1}{n^2} \sum_{j=1}^n K_j} = \frac{\frac{1}{n} K_j}{\frac{1}{n^2} \sum_{j=1}^n K_j} \dots\dots (3-22)$$

حيث أن :
اجمالي الزيادة في الناتج من النظام الصناعي ككل : $\sum_{i=1}^n kij = kj$
لعقابلة الزيادة في الطلب النهائي لناتج الصناعة j
بوحدة واحدة. (١)

في حين أن $\frac{1}{n} kj$: متوسط الزيادة في المدخلات للقطاع j . يجدر
بالذكر هنا ، ان التطوير الذي أدخله " راسموسن " Rasmussen
شمل اعتماد نظير مصفوفة ليونتيف وأشتق منه الرابطة الخلفية
الكلية ، والتي أسماها ب " قوة التشتت " Power of Dispersion
بينما أطلق مؤشر " الحساسية للتشتت " Index of Sensitivity of
dispersion على مؤشر الصلات الامامية المباشرة وغير المباشرة. (٢)

(ب) الروابط الامامية المباشرة وغير المباشرة :

وكما تم تعريفه في المعادله رقم (٣-١٧) أن مصفوفة المعاملات

الفنية للمخرجات هي :

$$B_{ij} = \frac{X_{ij}}{X_i} \dots\dots$$

حيث أن الرموز كما عرفت في المعادله (٣-١٧) .

(١) Laumas, Prem, S: "The Weighting Problem in Testing the Linkage Hypothesis", (Quarterly Journal of Economics; NewYork, No. 90, 1976), PP. 309-311.

(٢) حاجي ، جعفر عباس : المرجع السابق ص ١٩٢ .

ومن نظير المصفوفة (I-B) نستخلص الروابط الامامية بالصورة التاليه:
على فرض أن ،

$$Z = (I - B)^{-1} \dots\dots (3-23)$$

حيث أن Z : نظير مصفوفة الناتج (المخرجات) Output Inverse
أو ما تسمى بنظير مصفوفة ليروي جونز Leroy Jones Inverse
ومنها تكون الروابط الامامية الكلية كالآتي :

$$L^F = \frac{\frac{1}{n} \sum_{j=1}^n Z_{ij}}{\frac{1}{n^2} \sum_{i=1}^n Z_i} = \frac{\frac{1}{n} Z_i}{\frac{1}{n^2} \sum_{i=1}^n Z_i} \dots\dots (3-24)$$

حيث أن :
الروابط الامامية الكلية : L^F
وهي الزيادة الاجمالية في الناتج في الصناعة i : $\sum_{j=1}^n Z_{ij} = Z_i$
المطلوب لمقابلة وحدة زيادة في الطلب النهائي لكل
الصناعات، وأن $\frac{1}{n} Z_i$ متوسط الزيادة في الناتج
من الصناعة i .

وحسب تطوير " راسموسن " Rasmussen فان متوسط المتوسطات هو :

$$\frac{1}{n^2} \sum_{j=1}^n \sum_{i=1}^n Z_{ij} = \frac{1}{n^2} \sum_{j=1}^n K_j = \frac{1}{n^2} \sum_{i=1}^n Z_i \dots (3-25)$$

حيث أن :
 $\frac{1}{n^2} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n K_{ij} = \frac{1}{n^2} \sum_{j=1}^n \sum_{i=1}^n Z_{ij}$

ان لإستخدام مؤشر راسموسن ثلاث مزايا أساسية في التحليل ، وهي (1):

- (أ) باستخدام نظير مصفوفة المدخلات - المخرجات Inverse of I-O Matrix
تأخذ هذه المؤشرات بالحسبان الآثار المباشرة ، وغير المباشرة لزيادة الانفاق
القطائي.
- (ب) تأخذ الصناعات أوزانها ، ولذا سيكون من الدقة ، والصحة تحديد القطاعات
الاستراتيجية في الاقتصاد .
- (ج) من الممكن عمل مقارنات بين الصناعات المتاخلة (لتداخل الصناعات
بين مختلف الدول (Inter Industry Comparison

اعتمد هيرشمان على الروابط الامامية والخلفية لقياس درجة التشابك الاقتصادي ،
لذا فان L^B ، L^F هما مقياسي روابط هيرشمان .
فاذا كانت L^B و L^F أكبر من الواحد الصحيح ، اعتبرت هذه
القطاعات رائدة في الاقتصاد حسب هذا المعيار .

توضح $Kj \frac{1}{n}$ المتطلبات من المدخلات اذا زاد الطلب النهائي
للصناعة j بوحدة واحدة ، وأن $L^B < 1$ يشير الى أن الصناعة
تعتمد بشكل كبير Draws Heavily على الصناعات الاخرى ،
والعكس اذا كان $L^B > 1$.

وبالمثل فاذا كان $L^F < 1$ ، فيعني أن الصناعة ينبغي أن تزيد
نتائجها اكثر من الصناعات الاخرى لتحقيق زيادة معنية في الطلب النهائي من

(١). $1 > L^f$ النظام ككل ، والعكس اذا كان المقاييس المذكورة آنفا لا توضح كل ما في الامر ، وذلك لان المتوسطات حساسة للقيم المتباعدة
 Averages are Sensitive to the extreme values
 ويمكن أيضا ان تعطي نتائج غير منطقية Misleading Results ، فيمكن التغلب على هذه المشكله بواسطة قياس معامل الاختلاف . (٢)

Coefficient of Variation (C.V)

حيث أن ، معامل الاختلاف للروابط الامامية (C.Vi) هو :

$$C.V_i = \frac{\sqrt{\frac{1}{n-1} \sum_{j=1}^n (Z_{ij} - \frac{1}{n} \sum_{j=1}^n Z_{ij})^2}}{\frac{1}{n} \sum_{j=1}^n Z_{ij}} \dots (3-26)$$

حيث أن ، الرموز كما عرفت في المعادله (٢٤-٣) ،

وأن معامل الاختلاف للروابط الخلفية (C.Vj) هو :

$$C.V_j = \frac{\sqrt{\frac{1}{n-1} \sum_{i=1}^n (K_{ij} - \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n K_{ij})^2}}{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n K_{ij}} \dots (3-27)$$

Boucher, Michel: "Some Further Results on The Linkage Hypothesis", (1)
 (Quarterly Journal of Economics; NewYork, No. 90,
 1976), P. 315.

Bulmer-Thomas: Input-Output Analysis In Developing Countries, (2)
 (John Wiley; U.S.A, 1982), PP. 191-194.

Boucher, M: Op. Cit, P. 315.

أنظر أيضا :

حيث أن الرمز، كما عرفت في المعادلة (٣-٢٢) .
يفسر ارتفاع قيمة $C.V_j$ بأن صناعة معينة تأخذ مستلزماتها من
عدد قليل من الصناعات الأخرى *Draws Unilaterally on the System of Industries*
فيما يفسر عدنيه بأن الصناعة تأخذ مستلزماتها
من عدد كبير من الصناعات الأخرى *Draws evenly from the other sectors*
وكذلك الحال بالنسبة لمعامل الاختلاف $C.V_i$. (١)
إضافة لذلك فإن ارتفاع قيمة معامل الاختلاف $C.V_j$ يعني أن الصناعة
تتعتمد بصورة كبيرة على صناعة واحدة ، أو على عدد قليل جدا من
الصناعات في الاقتصاد القومي ؛ وبعبارة أخرى ، تشتري الصناعة j مدخلاتها
من صناعة واحدة ، أو عدد قليل من الصناعات في الاقتصاد ، وبالتالي تتركز
على الأثر المباشر وغير المباشر لعدد قليل من الصناعات . أما انخفاض
قيمة معامل الاختلاف $C.V_j$ فتعني أن الصناعة j تعتمد بشكل
متساو ومعتدل نسبيا على عدد كبير من الصناعات ، أو ان الصناعة j تشتري
احتياجاتها من المدخلات من عدد كبير من الصناعات في الاقتصاد بشكل
متساو ، ومعتدل نسبيا . وبالتالي يكون الأثر المباشر وغير المباشر المترتب
من تغير في نشاط الصناعة j موزعا على عدد كبير من الصناعات ،
في حين ارتفاع $C.V_i$ يبين أن مخرجات الصناعة i تباع لعدد قليل
من الصناعات ، وبعبارة أخرى ، أن هناك صناعة واحدة ، أو عدد قليل
من الصناعات التي تستخدم بطريقة مباشرة وغير مباشرة مخرجات (منتجات)
الصناعة i في الاقتصاد .

بينما انخفاض معامل الاختلاف $C-V_i$ يفسر بأن الصناعة i تبيع مخرجاتها بشكل متساو ، ومعتدل نسبيا لعدد كبير من الصناعات ، او ان هناك عددا كبيرا من الصناعات التي تستخدم منتجات الصناعة i ولكميات معتدلة نسبيا كمدخلات لها من أجل القيام بالعملية الانتاجية . (١)

٢-٣-٦-٣ مضاعف الانتاج Output Multiplier للقطاعات الاقتصادية

تعبر المعادلة (٢١-٣) عن مضاعف الانتاج لكل قطاع اقتصادي ، ويرمز له بـ $\sum_{j=1}^n K_{ij}$ ، ان يقيس الاثر المباشر وغير المباشر على الناتج الاجمالي عندما يتغير الطلب النهائي للصناعة j بوحدة واحدة وجميع الطلب النهائي الباقي (الآخر) كان مساويا للصفر . (٢)

ويعرف المجموع $\sum_{j=1}^n K_{ij}$ بمضاعف الانتاج ، والذي يعطي مجموع الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة للقطاع من جميع القطاعات في الاقتصاد وذلك لاشباع وحدة ، او دينار من الطلب النهائي ، ان هذا المضاعف يسمى " Intra- Group Effect" . (٣)

- (١) حاجي ، جعفر عباس : المرجع السابق ، ص ص ٢١٠ - ٢١١ .
Bulmer-Thomas: Op. Cit, P. 192
أيضا أنظر :
(٢) Bulmer-Thomas: Op. Cit, P. 184.
(٣) Servet and Mrayyan: "The Impact of Housing Investment on the Jordanian Economy", (DIRASAT, The University of Jordan, Amman, Vol. XIV, No. 8, 1987), P. 67

٤-٦-٣. تحليل النتائج :-

١-٤-٦-٣ الروابط القطاعية

لقد تم استخدام الحاسوب في قياس التشابك القطاعي للاقتصاد الاردني من نموذج المدخلات - المخرجات لعام ١٩٨٣ ، وتظهر نتائج الدراسة مايلي :-

أولا : الروابط المباشرة

يظهر الجدول رقم (٣-١٢) الروابط الامامية والخلفية المباشرة للقطاعات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٣ ، حيث حسبت بالطريقة المذكورة في المعادلتين رقم (٣-١٦) و (٣-١٨) .

١- الروابط الامامية المباشرة

يأتي قطاع الصناعات المعدنية الاساسية في المرتبة الاولى ، يليه قطاع الاسمنت والجبس والكلس ، ثم قطاع خدمات الممال والاعمال والتوزيع في المرتبة الثالثة . في حين يأتي قطاع الانشاءات في المرتبة السادسة عشرة (قبل الاخير) .

٢- الروابط الخلفية المباشرة

يأتي قطاع الصناعات الكيماوية وتنقية البترول والبلاستيك والمطاط في المرتبة الاولى ، ويأتي قطاع الكهرباء في المرتبة الثانية ، وقطاع المنتجات الغذائية في المرتبة الثالثة ، ومن ثم يأتي قطاع الانشاءات في المرتبة الرابعة .

يستخلص من الجدول رقم (٣-١٢) أن قطاع الانشاءات يتمتع برابطة أمامية مباشرة ضعيفة مع القطاعات الاقتصادية ، بينما له رابطة خلفية مباشرة قوية مع هذه القطاعات ، مما يدل على أنه يعتمد وبصورة مباشرة على صناعات محلية متعددة كي يتمكن من الانتاج.

الروابط الامامية والمباشرة المتعلقات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٢

الترتيب Ranking	الروابط الخلفية المباشرة	الترتيب Ranking	الروابط الامامية المباشرة	القطاع / أو الصناعة	الرقم
٧	٠٤٢٨٧٢٤	٨	٠٤٤٨٩٢٦	الزراعة	١
١٢	٠١٨٩٥٣٩	٥	٠٧٧٨١٤٢	البتروول والمناجم والاسعده	٢
٣	٠٦٢٥٠٤٦	١٥	٠١٠٨٨٥٤	المنتجات الغذائية	٣
٩	٠٢٠٣٩٢٤	١٠	٠٢٩٢٤٧٤	تصنيع المنتجات والطيوسات والخشب والطباعة والنشر	٤
١	٠١٩٧٢٤١	٦	٠٦٢٧٠٩٢	الصناعات الكيماوية، وتافيّة البترول والبلاستيك والمنطاط	٥
١١	٠٢١٠٧١٤	٧	٠١٨٢٩٦٤	الخزف والزجاج	٦
١٠	٠٢١٨٥١٨٧	٢	٠٩٠٦٦٥٠	الاسمنت والجس والكلس	٧
٦	٠٢٤٤١١٤٧	٤	٠٨٠٠٨٩٧	المنتجات المنجمية غير المعدنية	٨
٨	٠٢٣٧٠١٤٢	١	٠١٥٦٠٦٤	الصناعات المعدنية الاساسية	٩
١٥	٠١٦٢٢٢١٩	١١	٠٢٢٩٧٩٤	منتجات الالواح المعدنية والصناعات المتنوعة الاخري	١٠
١٧	٠٠٩١٢٠٩	١٤	٠١١٤٢٧٤	المعدات الكهربائية وغير الكهربائيه	١١
٢	٠٢٩٠٠٦٤	٩	٠٢٤٤٢١٧	ومعدات المواصلات الكهرباء	١٢
١٤	٠١٧٩٤٢٣	١٢	٠١٢١٧٨٢	منج المياه والخدمات الاخري	١٣
٤	٠١٠٢٦٢١	١٦	٠٠١٧٥٨١	الانشاءات	١٤
١٢	٠١٩٨٤٦٨	٣	٠٨٢٤٠١٢	خدمات المال والاعمال والتوزيع	١٥
٥	٠٤٦٩٢٨٦	١٣	٠١٩١٢٩١	النقل والمواصلات	١٦
١٦	٠١٥٢٢٥٢	١٧	٠٠٠٦٩٥٦	الصحة والتعليم	١٧

ثانيا : الروابط غير المباشرة

يظهر الجدول رقم (٣-١٣) الروابط الامامية والخلفية

غير المباشرة للقطاعات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٣ .

١- الروابط الامامية غير المباشرة :

يتضح من الجدول رقم (٣-١٣) ان قطاع البترول والمناجم

والاسمدة يأتي في المرتبة الاولى ، وقطاع الكهرباء في المرتبة الثانية ،

وفي المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات . في حين يأتي قطاع

الانشاءات في المرتبة الخامسة .

٢- الروابط الخلفية غير المباشرة

يأتي قطاع الكهرباء في المرتبة الاولى ، ومن ثم قطاع النقل

والمواصلات في المرتبة الثانية ، وقطاع الاسمنت والجبس والكلس في

المرتبة الثالثة . في حين يأتي قطاع الانشاءات في المرتبة الرابعة عشرة .

يستخلص من الجدول رقم (٣-١٣) ان قطاع الانشاءات

يتمتع برابطة امامية غير مباشرة قوية نسبيا مع القطاعات الاخرى ،

بينما يتمتع برابطة خلفية غير مباشرة ضعيفة نسبيا مع هذه القطاعات ،

مما يدل على أنه يعتمد بصورة غير مباشرة وضعيفة جدا على الصناعات

المحلية ، بينما يقدم ناتجه لصناعات تخدم قطاعات اخرى بصورة

غير مباشرة . فمثلا ، يقدم بناء جامعة ، او مدرسة تعتبر اساسا

لخدمة قطاع التعليم ، وهكذا . لذا فان قطاع الانشاءات يرتبط بصورة

غير مباشرة مع قطاع التعليم .

ثالثا : الروابط الكلية (المباشرة وغير المباشرة)

يتبين من الجدول رقم (٣-١٤) الروابط الامامية والخلفية

الروابط الامامية والخلفية غير المباشرة للقطاعات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٣

الرقم	القطاع / أو الصناعات	الروابط الامامية غير المباشرة	الغريب	الروابط الخلفية غير المباشرة	الغريب
١-	الزراعة	٠٩٩٠٠٦٨	١٤	٠٦٠٦٨٧٤	١٢
٢-	البتروكول والمناجم والاسفد	٠٧٨٩١٢	١	٠٦٢٩٢٥	٨
٣-	المنتجات الغذائية	٠٥٩٤٤١٢	١٠	٠٦٦٠١٦٦	٤
٤-	تصنيع المنتجات والطبوسات والخشب والطباعة والنشر	٠٥٩٦٩١٢	٩	٠٦٢٠١١٢	١١
٥-	الصناعات الكيماوية وتقية البتروكول والبلاستيك والمطاط	٠٥٩٨٦٠٧	٨	٠٥٧٨٨٢٣	١٧
٦-	الخزف والزجاج	٠٥٢٠١٤٤	١٢	٠٦١١٦٦	١٢
٧-	الاحنت والجبس والكلس	٠٢٤٢٠١٧	١٦	٠٦٦٢٢٢٦	٣
٨-	المنتجات المنجدة غير المعدنية	٠٢٤٤١٢٥	١٥	٠٦٠١٦٦١	١٥
٩-	الصناعات المعدنية الاساسية	٠٢٢٢١٦٦	١٧	٠٥٩٥٤٤٨	١٦
١٠-	منتجات الالواح المعدنية والصناعات الاخرى	٠٥٨٦١٢٢	١٢	٠٦٢٩٨٢٧	٩
١١-	المعدات الكهريائية وغير الكهريائية ومعدات المواصلات	٠٦٠٨٦٩٩	٧	٠٦٢٨٢٢٨	١٠
١٢-	الكهرياء	٠١٤٤٤٠٠	٢	٠٧٨٥٢٦٩	١
١٣-	ضخ المياه والخدمات الاخرى	٠٦١٠٠٠١	٤	٠٦٥٩١٧٩	٥
١٤-	الانشاءات	٠٦١٦٦٠٦	٥	٠٦٠٤٠١٦	١٤
١٥-	خدمات العمال والاعمال والتوزيع	٠٥٩٣٠١٧	١١	٠٦٤٢١٧٤	٧
١٦-	النقل والمواصلات	٠٦٢٦٨١٩	٣	٠٧٠٧٣٥٤	٢
١٧-	الصحة والتعليم	٠٦١٦٠٧٥	٦	٠٦٥٢٤١٦	٦

المصدر : تم احتساب من الجدولين رقم (١٢-٣ ، ١٤-٣)

* تم احتساب الروابط غير المباشرة Indirect Linkages وذلك بطرح الروابط المباشرة من الروابط الكلية

الباشرة وغير المباشرة (على النحو التالي :

أ) الروابط الخلفية غير المباشرة : $I_1^B - I_1^D = I_1^A$

ب) الروابط الامامية غير المباشرة : $I_1^F - I_1^D = I_1^E$

المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية في الاردن ومعاملات
الاختلاف لها لعام ١٩٨٣.

١- الروابط الامامية المباشرة وغير المباشرة (الكلية)

يأتي قطاع البترول والمناجم والاسمدة في المرتبة الاولى ، ويأتي
قطاع خدمات المال والاعمال والتوزيع في المرتبة الثانية ، ومن ثم
يأتي قطاع الصناعات المعدنية الاساسية في المرتبة الثالثة . ففي
حين يأتي قطاع الانشاءات في المرتبة السادسة عشرة .

٢- الروابط الخلفية المباشرة وغير المباشرة (الكلية)

يأتي قطاع الكهرباء في المرتبة الاولى ، وقطاع المنتجات
الغذائية في المرتبة الثانية ، ومن ثم قطاع الصناعات الكيماوية
وتقنية البترول والبلاستيك والمطاط في المرتبة الثالثة ، ويأتي
قطاع الانشاءات في المرتبة الرابعة .

يستخلص من الجدول رقم (٣-١٤) ان لقطاع الانشاءات روابط
امامية مباشرة وغير مباشرة (كليه) ضعيفة مع القطاعات الاقتصادية ،
بينما له روابط خلفية كلية قوية مع هذه القطاعات ، مما يدل على
أنه يستخدم مدخلات انتاجية متعددة ، وكثيره من عدد كبير من
القطاعات الاقتصادية ، وبالمقابل يقدم سلعة نهائية لا تدخل مباشرة
في صناعات القطاعات الاقتصادية .

يجدر بالملاحظة ان شيئين رئيسيين يشتا صحة التعامل مع نمسودج

المدخلات - المخرجات هما :

أولا : يجب أن يتساوى اجمالي الروابط الامامية مع اجمالي الروابط

الخلقية للاقتصاد ككل ، عندما توزنا بقيمة الانتاج
(المخرجات)^(١) .

$$\sum L^F = \sum L^B \quad \text{أى أن :}$$

وبلغة المصفوفات فان :

$$1'L^F = L^B_1 \dots\dots\dots (3-28)$$

حيث أن :

1 : هي مصفوفة الوحدة ، وأن $1'$ هو مقلوب مصفوفة

الوحدة Identity Transpose

وأن L^F, L^B هما الروابط الكلية الخلفية ، والامامية على التوالي .

وبهذا فقد بلغ مجموع الروابط الامامية الكلية للاقتصاد الاردني (١٧) ، والنى

تساوى مع مجموع الروابط الخلفية الكلية .

ثانيا : ينبغي ان يتساوى متجه (عمود) مجموع صفوف مصفوفة ليورى جونز

مضروبا بالعرض الكلي مع متجه (صف) مجموع اعمدة مصفوفة ليونتيف

مضروبة بالطلب الكلي ، وبالتعبير الرياضي :^(٢)

$$X'L^{F*} = L^{B*} X \dots\dots\dots (3-29)$$

Roy, Dilip; "Employment Linkages In Bangladesh Industries, (1)
(UNIDO, Industry and Development, UN; Vienna, No. 21,
1987), P. 65.

Jones, Leroy: "The Measurement of Hirschmanian Linkages", (2)
(Quarterly Journal of Economics ; New York,
No. 90, 1976), P. 329.

	:	حيث أن
متجه (عمود) الطلب الكلي	:	X
متجه (صف) العرض الكلي وهو مقلوب مصفوفة X	:	X'
عمود لمجموع صفوف مصفوفة ليروي جونز Output Inverse	:	L ^{F*}
صف لمجموع أعمدة مصفوفة ليونتييف Input Inverse	:	L ^{B*}

وكنتيجة فان ، " الروابط الخلفية لكل الصناعات تساوي المجموع الموزون للروابط الامامية للصناعات المعروضه ، بينما كل رابطة امامية هي مجموع موزون للروابط الخلفية المستخدمة " (١). والتي بلغت ما قيمته ٦٤٠٢ر٩ ألف للاقتصاد ككل ، ومنها يمكن حساب ما يسمى " بمعامل التداخل "

.Coefficient of Interdependence

$$C.I = \frac{X' L F^*}{X' 1} \dots\dots\dots \text{والذي يساوي :- (3-30)}$$

حيث أن :
X', L^{F*} : كما عرفت في المعادله (٢٩-٣)
وأن 1 : متجه (عمود) الوحده .
يستخدم معامل التداخل لمقارنة درجات " عمق " Depth . هيكل الصناعة ، كذلك فهو يعتبر مقياسا لفصل الصناعات ذات الروابط العالية ، او المعتنيه . (٢).

Loc. cit. (١)

Loc. cit. (٢)

وبتطبيق المعادله (٣-٣٠) اعلاه ، فان معامل التداخل يساوى (١.٥٩) ،
وبمقارنته مع الروابط الامامية ، والخلفية الكلية ، نجد أن أقرب قطاع الـ
هذا المعامل هو قطاع الكهرباء للروابط الخلفية ، وقطاع البترول والمناجم
والاسمه للروابط الامامية . مما يدل على كبر حجم التداخل بين قطاعي
الكهرباء ، والبترول والمناجم والاسمه مع القطاعات الاقتصادية الاخرى .

Output Multiplier

مضاعف الانتاج لقطاع الانشاءات

٢-٤-٦-٣

بعد احتساب مضاعفات الانتاج لسبعة عشر قطاعا ، من جدول المدخلات

- المخرجات لعام ١٩٨٣ تم استخلاص الآتي :-

يتمتع قطاع الكهرباء بأكبر مضاعف للانتاج ، يليه قطاع المنتجات الغذائية ،
والذى بلغ ٢.٣ ، ٢.٠ لهما على التوالي ، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع البلاستيك
والمطاط وتنقية البترول والصناعات الكيماوية بمضاعف قدره ١.٩٩ . في حين يأتي
قطاع الانشاءات في المرتبة الرابعة من حيث مضاعف الانتاج ، ان بلغ ١.٨٩ ، يليه
قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الخامسة ، ان بلغ ١.٨٤ .
كما يظهره الجدول رقم (٣-١٥) *

* لقد خلص سيرفت ، ومريان الى ان قطاع الانشاءات (عدا السكن) يتمتع بمضاعف قدره
١.٨٩ ، بينما وجدنا ان الابنية السكنية ذات مضاعف يتراوح ما بين ١.٨٥ الى ١.٩٦ ،
حيث برز اسكان نوى الدخل المتدني بمضاعف اكبر منه لذوي الدخل المتوسط ، والعالي .
أنظر -

Servet and Mrayyan: Op.Cit, P. 71.

جدول رقم (٣ - ١٥)

نظير مصفوفة ليونتييف ومضاعفات الانتا ج القطاعية

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	0.04543	0.000504	0.446220	0.006395	0.001358	0.000172	0.000430	0.000288	0.000666	0.000161	0.000073	0.001006	0.001439	0.000401	0.000783	0.00942601	0.015775
2	0.032643	1.043084	0.032594	0.021169	0.584583	0.014638	0.085967	0.207202	0.246720	0.026622	0.005693	0.339689	0.041262	0.109355	0.025657	0.17240495	0.027918
3	0.045926	0.000286	1.076762	0.004392	0.001893	0.000104	0.000372	0.000202	0.000299	0.000134	0.000043	0.001178	0.000386	0.000209	0.000437	0.00482334	0.014293
4	0.007666	0.004284	0.026041	1.189418	0.021058	0.004018	0.026477	0.007536	0.003012	0.005555	0.001864	0.016052	0.010960	0.009554	0.017281	0.01881235	0.016974
5	0.052341	0.054991	0.057217	0.041182	1.167625	0.019739	0.148185	0.067908	0.036044	0.019489	0.006878	0.677785	0.078212	0.058109	0.049490	0.34050095	0.054778
6	0.000667	0.001408	0.000936	0.000467	0.002472	1.000486	0.001699	0.001277	0.000631	0.002347	0.000266	0.003832	0.033369	0.008028	0.000639	0.00170261	0.000824
7	0.000428	0.000350	0.000419	0.000255	0.000351	0.003099	1.000388	0.151562	0.000210	0.002652	0.000229	0.000714	0.002761	0.155695	0.001069	0.00383342	0.006237
8	0.000466	0.000379	0.000466	0.000285	0.000372	0.000327	0.000261	1.002347	0.000220	0.013733	0.001014	0.000501	0.000386	0.091865	0.001211	0.00719080	0.000511
9	0.001242	0.000794	0.002175	0.002149	0.003283	0.003839	0.009201	0.012247	1.054513	0.065687	0.006470	0.003071	0.008833	0.236637	0.002854	0.00337128	0.001121
10	0.007582	0.001501	0.009806	0.006858	0.002496	0.004235	0.002262	0.002225	0.002655	1.017431	0.002770	0.002191	0.003525	0.050333	0.020984	0.00287628	0.001186
11	0.004113	0.014915	0.008276	0.007741	0.014669	0.002048	0.003832	0.004564	0.017974	0.009337	1.001560	0.023720	0.009507	0.028264	0.009087	0.04075328	0.002783
12	0.003031	0.013626	0.006201	0.006341	0.010931	0.002250	0.036842	0.016706	0.014580	0.003437	0.000899	1.016220	0.029503	0.012198	0.006188	0.00750541	0.006629
13	0.017009	0.040387	0.013708	0.009265	0.029559	0.006015	0.045682	0.035941	0.016481	0.007493	0.001811	0.990003	1.017142	0.049405	0.015254	0.03661361	0.022252
14	0.001862	0.000647	0.001900	0.001161	0.000850	0.001031	0.001450	0.001566	0.000550	0.000329	0.000426	0.002350	0.000695	1.000607	0.005128	0.00766176	0.002803
15	0.378634	0.067789	0.296590	0.131048	1.06147	0.205912	0.100591	0.096357	0.093750	0.055623	0.086100	0.828333	0.024591	0.065425	1.078896	0.09556598	0.044333
16	0.032342	0.048263	0.025991	0.013656	0.041883	0.015458	0.016133	0.019092	0.017983	0.007536	0.006484	0.039808	0.044516	0.012261	0.076591	1.08118241	0.040145
17	0.000134	0.000186	0.000130	0.000087	0.001784	0.000053	0.000292	0.000166	0.000093	0.000046	0.000019	0.001146	0.001472	0.000161	0.000177	0.00175545	1.000153
total (Multipliers)	1.631547	1.293395	2.005440	1.441878	1.991322	1.283432	1.480072	1.627194	1.506392	1.237622	1.122608	2.302108	1.308567	1.888515	1.311734	1.83617997	1.258723

المصدر : الملاحق من ١٢ وحتى ١٦.

total (Multipliers)

1.631547 1.293395 2.005440 1.441878 1.991322 1.283432 1.480072 1.627194 1.506392 1.237622 1.122608 2.302108 1.308567 1.888515 1.311734 1.83617997 1.258723 26.52673

ويمكن تلخيص النتيجة على الصورة التاليه : يحتاج قطاع الانشاءات الى ١٨٩ دينار من مجموع الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة من جميع القطاعات في الاقتصاد لاشباع دينار واحد من الطلب النهائي .

٣-٤-٦-٣ . القطاعات الرائدة في الاقتصاد الاردني Key Sectors

يمكن استخدام جدول المدخلات - المخرجات من أجل استنتاج القطاعات او الصناعات الرائدة في الاقتصاد الاردني . حيث يتم اختيار القطاعات الرائدة من خلال تحديد الروابط الامامية ، والخلفية لهذه القطاعات ، فاذا كانت الروابط * اكثر من المتوسط * Greater than Average في الاقتصاد فتعتبر قطاعات رائده ، ان أن تحديد هذه القطاعات ينبغي أن يرتبط بوضوح بأداء السياسة Policy Performance ، والذي يفترض أن يتوجه الى خلق الصناعات الانتاجيه .

هناك وجهة نظر أخرى في تعريف القطاعات ، او الصناعات الرائدة ، وهي أن الصناعة ، او القطاع (i) هو رائد للقطاع (j) اذا كان الانتاج من (j) يعتمد فنيا على المنتجات من (i) . (١)

تعتبر الروابط الخلفية مفيدة لقياس القطاعات الرائدة ، ولكن قياس معاملات الاختلاف يجب أن يدعم بمؤشرات الروابط الامامية ، وكما أشار ليروي جونز Leroy Jones أن مؤشر الروابط الخلفية قد لا يخبرنا شيئاً عن الروابط الامامية ؛

وذلك كون الروابط الخلفية العالية لصناعة معينه يمكن أن ترافقها روابط أمامية
ضعيفة ، اوقوية (١).

وأخيرا وفقا لمعيار هيرشمان ، فان الصناعات التي لها روابط خلفية وأمامية
اكبر من واحد ، أى أن $(L^B, L^F > 1)$ هي قطاعات رائدة
في الاقتصاد الوطني ، مع الاخذ بعين الاعتبار معاملات الاختلاف (C.V) لكل
صناعة ، او قطاع الى جانب الروابط ، وبالتالي فاذا كانت القطاعات تتمتع بروابط
أمامية ، وخلفية اكبر من الواحد الصحيح ، وناات معاملات اختلاف متدنية نسبيًا
تعتبر قطاعات ، او صناعات رائده في الاقتصاد ، وبذا تصبح من أولويات التخطيط
الاقتصادى تشجيع هذه الصناعات ، واعطائها أولويات الاستثمار.

تقوم عملية اختيار القطاعات ، او الصناعات الرائدة في الاقتصاد على أساس :

- ١- الروابط الخلفية .
- ٢- الروابط الامامية
- ٣- معاملات الاختلاف (والذى يساوى الانحراف المعياري مقسوما على الوسط
الحسابي) .

يمكن تلخيص النتائج في الجدول رقم (٣-١٤) بالشكل التالي كما هو مبين

في الجدول رقم (٣-١٦) .

أولا : حسب الروابط الخلفية الكلية . تعتبر القطاعات الواردة في الجدول رقم
(٣-١٦) العمود (٤) ، قطاعات رائده . ومنه فان قطاع الانشاءات يعتبر
قطاعا رائدا في الاقتصاد الاردني ، ان يعتبر أفضل من قطاع البلاستيك

والمطاط وتنقية البترول والصناعات الكيماوية ؛ وذلك كونه يتمتع بمعامل اختلاف أقل منه كثيرا ، وحتى لو كان هذا القطاع له رابطة أعلى نسبيا لكن معامل الاختلاف له أكبر بكثير منه للانشاءات، تعتبر الانشاءات أفضل ، وهكذا فاذا تساوت الروابط ، او اقتربت من التساوى بين القطاعات فان معيار معامل الاختلاف يحدد القطاع الافضل بينهما .

ثانيا : حسب الروابط الامامية الكلية . أيضا ، فالقطاعات الواردة في الجدول رقم (١٦-٣) العمود رقم (١) هي قطاعات رائده حسب هذا المعيار ، ويتميز قطاع خدمات المال والاعمال والتوزيع ، وقطاع البترول والصاجم والاسمدة بمعامل اختلاف متدن نسبة للقطاعات الرائدة الاخرى المذكورة ، فهما يعتبران من افضل القطاعات من حيث الروابط الامامية الكلية ومعاملات الاختلاف .

ثالثا : حسب الروابط الامامية والخلفية الكلية

حسب هذا المعيار هناك ثلاثة قطاعات فقط تعتبر قطاعات رائده ، وهي قطاع :

- ١- البلاستيك والمطاط وتنقية البترول والصناعات الكيماوية .
- ٢- المنتجات المنجمية غير المعدنية .
- ٣- الكهرباء .

يستنتج من التحليل الدقيق لقطاع الانشاءات على اعتبار أنه يتمتع بروابط خلفية قوية مع الاقتصاد الوطني ، وبالتالي فهو قطاعا رائدا من هذا الجانب ، بينما يتمتع بروابط امامية ضعيفة ، لذا يعتبر قطاعا غير رائد

جدول رقم (١٦-٣)

القطاعات الرائدة في الاقتصاد الاردني ومعاملات الاختلاف لها

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
القطاع	الروابط الامامية L ^F	معامل الاختلاف C.Vi	القطاعات	الروابط الخلفية L ^B	معامل الاختلاف C.Vj
البتروك والمناجم والاسعده	١٥٦٧٨٦٣	١٩٨	الزراعـه	١٠٤٥٥٩٨	٢٧٢
الصناعات الكيماوية وتقنية البترول والبلاستيك والمطاط	١٢٢٥٧٠٠	٢٤٢	المنتجات الغذائية	١٢٨٥٢١٢	٢٣٤
الخزف والزجاج	١٠١٤٠٨٦	٢٥٧	الصناعات الكيماوية وتقنية البترول والبلاستيك والمطاط	١٢٧٦١٦٥	٢٦٠
الاسمنت والجبس والكلس	١٢٤٩٩٦٧	٢٥٤	المنتجات المنجمية غير المعدنية	١٠٤٢٨٠٨	٢٥٢
المنتجات المنجمية غير المعدنية	١١٤٥٠٣٢	٢٦١	الكهرباء	١٤٧٥٣٣٥	٢١٢
الصناعات المعدنية الاساسية	١٢٨٨٦٩٠	٢٥٢	الانشاءات	١٢١٠٢٧٩	٢١٤
الكهرباء	١٠٦٨٦١٦	٢٣٤	النقل والمواصلات	١١٧٦٧٤٠	٢٤٦
خدمات المال والاعمال والتوزيع	١٤٢٥١١٠	١٩٣			

المصدر: الجدول رقم (١٤-٣)

من هذا الجانب لسببين رئيسيين هما :-

- ١- ان قطاع الانشاءات يستخدم مدخلات انتاجية كبيرة ، ومن ثم صناعات متعددة كصناعات : الاسمنت ، والخزف ، والزجاج ، والحديد ، والبلاستيك ، والاسفلت ، والكلس ، والخشب ، والعطاط ، و... الخ ، وان معظم هذه المدخلات متوفرة محليا .
- ٢- يعتبر قطاع الانشاءات ضعيفا في روابطه الامامية ؛ وذلك كونـه يقدم سلعة نهائية ، أى تعتبر مخرجاته سلعة ، او خدمة فـي الغالب لا تدخل في صناعات أخرى ، فمثلا: انشاء مسكن ، او طريق ، او جسر يعتبر سلعة ، او خدمة عامة نهائية .

وعلى الوجه الآخر ، فان هناك مخرجات لقطاع الانشاءات تدخل في الصناعات الاخرى ، ولكنها قليلة نسبة الى انفاقة الرأسمالي الكبير ، وكذلك يمكن تفسير انخفاض الروابط الامامية لأية قطاع اذا ذهب ناتجـه كليه للتصدير ، او اذا قدم سلعة نهائية ، بينما ارتفاعها يفسر بأن الناتج يستهلك محليا ، في حين أن انخفاض الروابط الخلفية يفسر بأن المدخلات تكون معظمها مستورده ، بينما ارتفاعها يدل أن هذه المدخلات هي منتجة محليا . (١)

٤٤٦٣ استخدام جدول المدخلات - المخرجات في توقع الناتج الكلي والعمالة

تم استخدام نموذج المدخلات - المخرجات لعام ١٩٨٣ لتوقع الطلب النهائي ، والناتج الكلي ، والعمالة للقطاعات الاقتصادية في الاردن حتى عام ١٩٩٥ ، واطافة

الى افتراضات نماذج المدخلات - المخرجات ، هناك افتراضين هما :

- ١- ثبات معدلات النمو المتوقعة للقطاعات الاقتصادية منذ عام ١٩٨٣ ، وحتى عام ١٩٩٥ ، حسب أهداف التخطيط الاقتصادي في الاردن للفترة (١٩٩٠-٨٦)
- ٢- ثبات الاسعار خلال الفترة (١٩٩٥-٨٣) .

لقد تم توقع الناتج الكلي للقطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الانشاءات باستخدام المعادلة رقم (٢٠-٣) السابقة :

$$X = (I - A)^{-1} . F$$

حيث أن :

X : مصفوفة الناتج الكلي
(I - A)⁻¹ : نظير مصفوفة ليونتيف
F : الطلب النهائي

وبين الجدول رقم (١٨-٣) أن الطلب النهائي لقطاع الانشاءات يقدر بـ (٥٧٩١٦) مليون دينار عام ١٩٩٥ ، وبذلك تتوقع الدراسة أن الناتج الكلي الانشائي سيبلغ (٥٨٨٢٤) مليون دينار .

وكذلك فقد تم توقع العمالة المطلوبة لكافة القطاعات بما فيها قطاع الانشاءات بالمعادلة التالية (على صورة مصفوفات) :^(١)

$$L = E (I - A)^{-1} . F \dots\dots\dots (3 - 31)$$

Irfan, M: Op.Cit, pp. 51-55.

(1)

حيث أن :

L : حجم الطلب على العمل
E : مصفوفة قطرية تعبر عن نسبة العمل (الاجور والرواتب) الى
الناتج Labor/ Output Ratio

كما عرفنا في المعادلة رقم (٢٠-٣) : $F, (I-A)^{-1}$

ومنها فان :-

$$E_j = \frac{L_j}{X_j} \dots\dots\dots (3-32)$$

حيث أن :

L_j : مصفوفة حجم العمالة المستخدمة في القطاع j في نموذج المدخلات - المخرجات .
 X_j : مصفوفة الناتج الكلي (العرض الكلي) للقطاع j .
 E_j : نسبة العمل الى الناتج للقطاع j .
أي أن : $L = EX \dots\dots\dots (3-33)$

حيث أن : X هي $F, (I-A)^{-1}$ ، و E ، و L ، كما فـي المعادلة (٣١-٣)

وعليه نتوقع الدراسة أن قطاع الانشاءات سوف يحتاج الى حوالي (١٣٧) ألف عامل عام ١٩٩٥ ، يجدر بالذكر هنا أن قطاع الانشاءات يعتبر من القطاعات كثيفة العمل ، كما تبين من الجدول رقم (١٧-٣) ، ان يتمتع بأعلى نسبة للعمل (الاجور والرواتب) الى الناتج بعد قطاع الصحة والتعليم ، ان تشكل الاجور والرواتب بقطاع الانشاءات (٢٣٣ر٠) من الناتج الكلي لها ، بينما شكل قطاع التعليم والصحة (٣٥٨ر٠) من ناتجه الكلي .

جدول رقم (١٧-٣)

* نسبة الاجور والرواتب الى الناتج الكلي (العرض الكلي) للقطاعات الاقتصادية في الازن لعام ١٩٨٣

القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	0.067	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	0	0.05	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	0	0	0.022	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	0	0	0	0.054	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	0	0	0	0	0.045	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	0	0	0	0	0	0.095	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7	0	0	0	0	0	0	0.058	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
8	0	0	0	0	0	0	0	0.117	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	0	0	0	0	0	0	0	0	0.016	0	0	0	0	0	0	0	0
10	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.035	0	0	0	0	0	0	0
11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.016	0	0	0	0	0	0
12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.176	0	0	0	0	0
13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.155	0	0	0	0
14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.233	0	0	0
15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.204	0	0
16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.155	0
17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.358

* أسماء القطاعات على الترتيب كما هي في الجدول رقم (١٢-٣)

المصدر : الملحق رقم (١٣)

جدول رقم (١٨-٣)
الطلب النهائي والنتاج الكلي والعمالة المتوقعة لعام ١٩٩٥

الرقم	القطاع / أو الصناعة	الطلب النهائي	النتاج الكلي	العمالة
١-	الزراعة	٣٢٠١٨٣	٥٧٠١١٣,٥	٣٨١٩٨
٢-	البتترول والمناجم والاسعده	١٤٥٧٠٣	٥٢٥١٠٠,٥	٢٦٢٥٥
٣-	المنتجات الغذائية	٤٩٨٤١٥	٥٦٠٣١٩,٥	١٢٣٢٧
٤-	تصنيع المنتجات واللبوسات والخشب والطباعة والنشر	٢١٧٦٩٢	٣١٠٤٥٧,١	١٦٧٦٥
٥-	الصناعات الكيماوية وتقية البترول والبلاستيك والمطاط	٢١٠٣٦٧	٦٣٢١٦٩,٧	٢٨٤٤٨
٦-	الخزف والزجاج	١٨٦٥٦	٣٨٧٤٠,٠	٣٦٨٠
٧-	الاسمنت والجبس والكلس	٢٥٩٢١	١٢٤٦١٩,٣	٧٢٢٨
٨-	المنتجات المنجمية غير المعدنية	١٤٢٠٦	٧٥٢٥٦,٦٥	٨٨٠٥
٩-	الصناعات المعدنية الاساسية	٦٠٠١	١٦٥٥٦٦,٦	٢٦٤٩
١٠-	منتجات الالواح المعدنية والصناعات الاخرى	١٥١٠٩٠	١٩٩٩٨٩,٦	٧٠٠٠
١١-	المعدات الكهربائيه وغير الكهربائيه ومعدات المواصلات	٤٧٥٠١٩	٥٣٦٤٣٤,٨	٨٥٨٣
١٢-	الكهرباء	٤٣٨٥٨	٨١٢٩٨,٦١	١٤٣٠٩
١٣-	ضخ المياه والخدمات الاخرى	٣٥٦٠٢١	٤٥٥١٠٧,٣	٧٠٥٤٢
١٤-	الانشاءات	٥٧٩١٦٤	٥٨٨٢٣٩,١	١٣٧٠٦٠
١٥-	خدمات العمال والاعمال والتوزيع	١٢٧٤١٧	٦٤٤٣٣٥,٦	١٣١٤٤٤
١٦-	النقل والمواصلات	٥٨٣٣٩٩	٧٢٤٧٤٠,٩	١١٢٣٣٥
١٧-	الصحة والتعليم	٣٠١٢٦٣	٣٠٣٥٨١,٣	١٠٨٦٨٢

المصدر :

- (١) الجدول رقم (١٧-٣)
(٢) الملحقين رقم (١٦ و ١٨)

خلاصة :

بحث هذا الفصل موضوعين رئيسيين ، تناول الاول مستلزمات قطاع الانشاءات من : المواد ، والالات والمعدات (الاستثمار في قطاع الانشاءات) ، وحجم العمل المستخدم ، وكلفته ، وبالتالي تقدير المحتوى الاستيراي بهذا القطاع . في حين تناول الموضوع الثاني التشابك الاقتصادي لقطاع الانشاءات مع القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وقياس الروابط القطاعيه ، ومضاعفات الانتاج ، وتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد ، ومن ثم توقع الناتج الكلي ، وحجم العمالة حتى عام ١٩٩٥ .

لقياس قيمة مستلزمات قطاع الانشاءات ، ونتيجة لعدم توفر البيانات حول الحجم المستورد من الات والمعدات ، والمدخلات من المواد ، والمدفوعات للعماله الوافده المحولة (تحويلات العماله الوافده) ، فقد تم تقديرها ، وبالتالي تقدير المحتوى الاستيراي الكلي بهذا القطاع ، اضافة الى تحليل هذه المدخلات ، وكفاءة استخدامها .

وبهذا فقد تم تقدير نسبة المستوردات من المواد المستلزمة بقطاع الانشاءات بحوالي ٢٢٪ من اجمالي المواد المستخدمة بهذا القطاع خلال الفتره (٧٣-١٩٧٥) . وترضع تكلفة المستلزمات المستخدمة الى الناتج الكلي فتصل الى ٦٢٫٦٪ ، أي أننا بحاجة الى ٢٢٦٠ من الدينار كمواود مستلزمة لاننتاج دينار واحد من الناتج النهائي الانشائي ، كذلك تبلغ انتاجية الدينار من هذه المستلزمات ٠٫٥٧ ، مما يدل على كبر حجم (كلفة) المواد المستخدمة مقارنة مع قطاعات الانتاج السلعي . أما من جانب الات والمعدات ، فتعتبر كلها مستورده ، والتي قدرتها الدراسة بـ ٣١٢٦ مليون دينار بالاسعار الثابته للفتره (٧٣-١٩٨٥) ، وقد قدر معامل رأس المال الناتج الاضافي (ICOR) بـ ٢٫٢٦ دينار ، أي أننا نحتاج الى استثمار

برأس مال ثابت بمبلغ ٢٢٦ دينار لتوليد قيمة مضافة حدية بمقدار دينار واحد .
وأن انتاجية الدينار من رأس المال الثابت تعادل ٣٢٧ بالمعوسط خلال الفتره
المذكوره ، اى أن الاستثمار في الآلات والمعدات لقطاع الانشاءات بمقدار دينار
واحد سيولد قيمة مضافة صافية بمقدار ٣٢٧ دينار ، وبينما ترتبط انتاجية الدينار
من رأس المال الثابت بانتاجية العامل ، وكثافة استخدام عناصر الانتاج ، فان انتاجية
الدينار من رأس المال تعادل انتاجية العامل مضروبة بنسبة العمل الى رأس المال .

ترتبط انتاجية العامل بانتاجية رأس المال ، وكثافة الاستخدام للعمل ،
ورأس المال ، ان أن انتاجية العامل تعادل انتاجية الدينار لرأس المال الثابت
مضروبة بنسبة رأس المال الى العمل ، والتي تعادل بالمعوسط ١٢٧١ دينار سنويا
للعامل خلال الفتره (١٩٨٥-٧٩) .

وقد تم تقدير المحتوى الاستيرادى بقطاع الانشاءات خلال فتره الدراسه
لكل من الآلات والمعدات ، والمواد المستلزمه ، والتحويلات الى الخارج من
جاء استخدام العمال بهذا القطاع ، والذي تم تقديره بناء على المتطابقه السنتي
ترتبط : اجمالي التحويلات للعمال الوافدين ، الى اجمالي عدد هؤلاء العمال
باجمالي تحويلات العمال الوافدين العاملين بقطاع الانشاءات الى اجمالي عدد
العمال الوافدين العاملين بهذا القطاع . على فرض تساوى معدل التحويل للعام
الواحد لكافة العمال الوافدين ، فقد تسارعت تحويلات العمال الوافدين بقطاع
الانشاءات ، حيث تم تحويل ١٦٢٦ مليون دينار بالاسعار الجارية خلال الفتره
(١٩٨٥-٧٧) ، اى بمعدل سنوى قدره ١٨ مليون دينار تقريبا .

وبلغت قيمة المستوردات من المواد المستلزمه ٣٧١ مليون دينار سنويا ، وحوالى
٣١ مليون دينار من الآلات والمعدات بالاسعار الجارية خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣) .

يظهر اثر المحتوى الاستيرادى على ميزان المدفوعات الاردني من جانبي الميزان التجاري ، وميزان الحساب الجارى ، فقد قدرت قيمة المدخلات من المـــــــواد ، والالات والمعدات المستورده ٨٨٦ مليون دينار سنويا خلال الفتره (١٩٨٥-٧٢) بالاسعار الجارية . لذا ساهم هذا المبلغ بـ ١٣٦٪ من العجز في الميزان التجاري لهذه الفتره ، في حين أن تحويلات العمالة الوافده بهذا القطاع ساهمت بـ ٣٥٦٪ من العجز في الحساب الجارى ، وككل فقد شكل المحتوى الاستيرادى ١٥٪ سنويا من العجز في ميزاني التجاره ، والحساب الجارى . وتم تحليل التشابك القطاعي للاقتصاد الاردني لعام ١٩٨٣ . فقد استخلصت الدراسة ، ان قطاع الانشاءات يأتي في المرتبة السادسة عشرة للروابط الامامية المباشره ، بينما يأتي في المرتبه الرابعه للروابط الخلفية المباشره ، وفي المرتبه الرابعه عشرة للروابط الخلفية غير المباشره ، وفي المرتبه الخامسه للروابط الامامية غير المباشره .

في حين أنه يتمتع بروابط خلفية مباشره وغير مباشره (كلية) قوية مـــــــع القطاعات الاقتصادية الاخرى في الاردن ، بينما له روابط امامية ضعيفة مع هذه القطاعات ، حيث اتي في المرتبه قبل الاخير للروابط الامامية الكلية ، وفي المرتبه الرابعه للروابط الخلفية .

يعتبر قطاع الانشاءات قطاعا رائدا في الاقتصاد الاردني من جانب الروابط الخلفية الكلية ، بينما يعتبر قطاع غير رائد من جانب الروابط الامامية ، وتعـــــــزى هذه النتيجة الى أن هذا القطاع يقدم سلعة نهائية لمعظم القطاعات : كقطاع الصحة ، والتعليم ، والعياه ، والكهرباء ، الخ . كذلك يتميز هذا القطاع " بمضاعف انتاجي " عال نسبيا ، حيث جاء في المرتبة الرابعه ، والنزى بلغ ١٨٩ دينار .

وأخيراً فقد تم تقدير الناتج الكلي وحجم العمالة ، والطلب النهائي بقطاع
الانشاءات لعام ١٩٩٥ .

فقد توقعت الدراسة أن الطلب النهائي لقطاع الانشاءات يقدر بحوالي
٥٧٩٢ مليون دينار ، وأن الناتج الكلي المتوقع يقدر بحوالي ٥٨٨٢ مليون دينار ،
وأن حجم العمالة المتوقع يقدر بحوالي ١٢٧ ألف عامل عام ١٩٩٥ .

كما استخلصت الدراسة أن قطاع الانشاءات " مكثف للعمالة " (Labor Intensive) ، حيث يأتي بعد قطاعي الصحة ، والتعليم ، فقد بلغت
قيمة الاجور والرواتب ٢٣,٣% من الناتج الكلي الانشائي من خلال تحليل جدول
المدخلات - المخرجات لعام ١٩٨٣ .

النتائج والتوصيات

أولا

النتائج

خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

- ١) يختلف قطاع الانشاءات عن القطاعات الاخرى بالامور التالية :
 - أ) يتسم بـ بـ كبر حجمه وارتباطه بالقطاعات الاخرى ، حيث شكل ٦٨١% من التكوين الرأسمالي الاجمالي في الاردن خلال فترة دراسته .
 - ب) تتعدد مدخلاته ، وتتنوع بشكل كبير ، وتتباين مخرجاته من مشروع لآخر ، وتتعدد العناصر المؤثرة عليه ، حيث يعتبر الانسان أهم العناصر المؤثرة على طبيعة ونوعية ناتج الانشاءات .
 - ج) يتسم بـ بمميزات مميزة عن القطاعات الاخرى وهي :
 - ١- الطبيعة العادية للنتائج
 - ٢- هيكل الصناعة ، وهيكل الطلب المتميز عليها .
 - ٣- التنوع الكبير في التكنولوجيا المستخدمة
 - ٤- المخاطرة العالية حيال تنفيذ اشغال الانشاءات ، وذلك لدخول اكثر من عنصر للعمل فيه ، ونتيجة لتعدد الانشطة والاعمال للمشروع الواحد واختلافها ، وعدم تجانس عنصر العمل نفسه .
 - ٥- قطاع لا يصدر ولا يستورد ناتجه .
 - ٦- يتركز نشاطه في القطاع العام .
 - د - يتصف الطلب على فروع الانشاءات بالتقلب وعدم الاستقرار كونه طلب مشتق ، ويتباين الطلب على كل نوع من انشاءات : الابنية السكنية ، والابنية غير السكنية ، والانشاءات العامة ، نتيجة لتعدد المعايير المؤثرة عليه . كذلك يتسم النشاط الانتاجي للانشاءات بعدم اعتماده نمطا انتاجيا واحدا .

- ٥٥) يتأثر سعر ناتج البناء بعدة عوامل أهمها : ثمن الارض ، وموقعها ، وسعر رأس المال (الفائده) ، والفرصة البديلة للاستثمار ، وتكاليف العمل ، وتكاليف الاستشارة والتصاميم والنقل ، ووفرة الخدمات في موقع البناء ، والتطورات الاقليمية ، والنظام الضريبي ، وأسعار المواد المستخدمة ، وأجور العمال ، والفوائض العالية للمقاولين (الارباح) ٠٠٠ الى غير ذلك من العوامل المتعددة .
- ٥٢) تبلغ حصة القطاع العام حوالي نصف الناتج الانشائي خلال فترة الدراسة ، حيث لديه السلطة الكافية في التأثير على هذا القطاع ، ويأتي تأثيره مسن خلال : الرقابة على سعر الفائده والائتمان ، وتعليمات تنظيم المناطق الجغرافية ، او اعادة تصنيفها الى احياء سكنية وتجارية ، واستعمال النظام الضريبي على الايجارات والعقود والمعاملات الاخرى ، ومن خلال تعليمات البنساء ، والتعرفة الجمركية على الآلات والمعدات المستخدمة ، والمواد المستزرمة ، ووضع حدود دنيا للاجور ، وقواعد استيراد المواد الخام .
- ٥٣) تعتبر انشاءات الابنيه السكنية وغير السكنية اقل موضوعا للتأثر بسياسة الحكومة ، وذلك لان معظمها ناشئ في القطاع الخاص ، فتتأثر بقرارات الافراد .
- ٥٤) بلغت القيمة المضافة لقطاع الانشاءات حوالي ١٠٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتميزت بمعدلات نمو مضطربة بلغت ٨٩٪ بالاسعار الثابتة خلال فترة الدراسة ، بينما تراجعت القيمة المضافة بعد عام ١٩٨٢ نظرا للركود الاقتصادي الذي تأثر بها الاقتصاد الاردني .
- ٥٥) هناك علاقة انحدار خطية نسبية بين نصيب الفرد من القيمة المضافة في الانشاءات ، والتكوين الرأسمالي لها ، ونصيبه من الناتج المحلي الاجمالي وان معدل نمو الاولى أسرع منه للثانية . وان معامل ارتباط بيرسون بينهما حوالي ٨٦٪ ، وكذلك فان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يغسر ٩٢٪ من الناتج الكلي للانشاءات ، والقيمة المضافة لها . وتتميز هذه العلاقة بشسدة

تأثرها المتبادل ، إذ أن معدل نمو قطاع الانشاءات مرتبط بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وأنه يتأثر بحدّة أكثر منه ، فإذا ازداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، فإن معدل نمو الانشاءات سيزداد بنسبة اكبر ، والعكس ، فإذا تراجع ، فإنه يتراجع بمعدل أعلى.

كما استخلصت الدراسة الميل الحدى للاتفاق على الانشاءات ، إذ أن زيادة بمقدار دينار واحد من الدخل القري سيزيد من الاتفاق على الناتج الانشائي بمقدار ٠.٣٥ من الدينار ، بينما يذهب الى القية المضافة الانشائية لكل فرد مقدار ٠.١٣ من الدينار.

٠٦ تشكل الانشاءات العامة (انشاءات البنية التحتية ، والمرافق الحيوية) أعلى حصة من التكوين الرأسمالي للانشاءات للفترة (١٩٧٣-١٩٧٩) ، والتي بلغت ٤٧.٩% ، بينما شكلت الابنية السكنية للفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) أعلى نسبة ، فوصلت الى ٤٥.٨% ، وذلك لتزايد الطلب على الاسكان ، في حين كانت البلاد بحاجة الى انشاءات البنية التحتية في الفترة (١٩٧٣-١٩٧٩) .

٠٧ يستخدم قطاع الانشاءات حصة نسبيه عاليه من العمالة المحلية والوافده ، والتي تقدر بحوالي ١٦.٢% سنويا من مجمل العمالة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٥) ، ويتسم هذا القطاع بموسمية العمل فيه ، مما يؤدى الى عدم تنظيم سوق العمل فيه .

وتتركز العمالة الوافده بهذا القطاع ، إذ يستخدم ٣٣.٣% من القوى العاملة الوافده ، بينما يستخدم ١٢.٢% سنويا من العمالة الاردنية .
ولذلك ، فكان لسياسة الباب المفتوح في مجال العمالة آثارا سلبية على سوق العمل بهذا القطاع ، مما أدى الى تفاقم مشكلة البطالة فيه ، وفي سوق العمل الاردني ككل .

- ٠٨ يواجه عدم الاسكان في الاردن مشاكل وعقبات تعرقل التوسع فيه لتغطية الطلب عليه . فقد ظهر عرض للاسكان يتناسب وذوى الدخل العالي ، بينما ظهر نقصان العرض من الاسكان المناسب لذوى الدخل المحدود والمتدني ، مما أدى الى عدم كفاية الاستثمارات التي تفي بحاجة ذوى الدخل المحدود والمتدني ، خصوصا بسبب ارتفاع تكاليف البناء ، والتكاليف الاخرى لمشاريع مؤسسات الاسكان .
- وكذلك فان غياب التنسيق بين المؤسسات المعنية بالاسكان جعل هذه المشكلة واضحة المعالم ، فعجز العرض من الاسكان عن تغطية الطلب عليه .
- ٠٩ على ضوء الظروف السكانية التي عاشها الاردن فلا تتوقع الدراسة فورة جديدة للاسكان في الاردن ، وانما يبقى الطلب يتزايد بمعدلات طبيعية نظرا للتزايد السكاني المستمر وارتفاع معدل الاشغال للغرفة الواحده ولاحلال المساكن القديمة . في حين تتوقع الدراسة استمرار تزايد الطلب على الابنية غير السكنية: كأبنية التعليم من مدارس وكليات مجتمع وجامعات وأبنية المستشفيات والابنية التجارية .
- وكذلك يتوقع استمرار تزايد الطلب على " الانشاءات العامة " حسب حاجة البلاد منها تبعا للظروف البيئية والمستقبلية .
- ٠١٠ برزت أهمية قطاع التربية والتعليم والتدريب على طيلة فترة الدراسة ، وتتوقع الدراسة تزايد طلب التربية والتعليم على الانشاءات ككل ، نظرا لتزايد اعداد الطلبة بشكل عام ، ووجود نسبة ٤٠٪ من المدارس المستأجره لدى وزارة التربية والتعليم ، وكذلك وجود نظام الفترتين لعدد كبير من المدارس في المملكة .

١١٠ تبين من تحليل توزيع المشاريع الانشائية الآتي :-

(أ) حازت محافظة العاصمة على أكبر حصة من حجم الاستثمارات الانشائية الحكومية ، نظرا لتميزها عن باقي المحافظات طيلة الفترة (١٩٨٥-٧٣) .

بينما حازت على أعلى حصة من انشاءات القطاع الخاص للفتره (١٩٨٠-٧٣) فقط . وقد ظهرت المحافظات - غير المذكوره * - بأعلى حصة للفترة (١٩٨٥-٨١) ورغم حوزة العاصمة على أعلى حصة للفترة (١٩٨٠-٧٣) من انشاءات القطاع الخاص ، إلا أن نسبتها تراجعت للابنية ككل للفترة (١٩٨٥-٧٦) ، وبالمقابل تزايدت بالنسبة للمحافظات - غير المذكوره - بينما تقلبت للمحافظات الاخرى .

(ب) تركزت مشاريع القطاع العام في الطرق والابنية ، وتزايد تركيز الابنية في المشاريع السكنية للفترة (١٩٨٥-٨١) .

(ج) تركزت مشاريع الانشاءات الحكومية للفترة (١٩٨٥-٨١) في المؤسسات الرسمية التاليه : وزارة الاشغال العامة . وتركزت مشاريعها في الطرق ، فكانت في المرتبة الاولى بحصة ١٩.٢% . وفي المرتبه الثانية جاءت سلطة المياه في المياه والمجارى بحصة ١٣.١% ، ثم وزارة الطاقة والثروة المعدنية في مشاريع الكهروميكانيك بحصة ١١.٥% ، ووزارة النقل في الطرق بحصة ٩.٤% ، ومن ثم مؤسسة الاسكان في مشاريع الاسكان بحصة ٨.٤% وهكذا .

* المحافظات - غير المذكوره - تدل على كافة المحافظات ما عدا محافظة عمان واريد

والزرقاء .

- ٠١٢ قدرت قيمة المواد الانشائية المستورده بهذا القطاع بنسبة ٢٢٪ من قيمة المواد المستخدمة الاجمالية. وقدرت حصة المواد المستخدمة ب ٦٢٪ من التكوين الرأسمالي (الناتج الانشائي) ، وتمثل الحصة الباقية ٣٧٪ القيمة المضافة بهذا القطاع. وكذلك فقد بلغت انتاجية الدينار الصافية من المواد المستخدمة ٥٧. من الدينار بالمتوسط لفترة الدراسة ، أى أن استخدام مواد انشائية بمقدار دينار واحد سيولد قيمة مضافة صافية بمقدار ٥٧. من الدينار بقطاع الانشاءات .
- ومن ثم خلصت الدزاسه بأن انتاجية المواد بقطاع الانشاءات أدنى منها في قطاعات الانتاج السلعي ، وذلك بسبب ارتفاع كلفة المواد المستخدمة نظرا للطبيعة المادية للناتج وتعدد مستلزماته الانشائية .
- ٠١٣ قدرت الاستثمارات في قطاع الانشاءات (الآلات والمعدات) بحوالي ٣١٢٦ مليون دينار خلال سنوات الدراسة بالاسعار الثابته ، وأن معامل رأس المال الى الناتج الاضافي يعادل ٢٢٦ دينار بهذا القطاع خلال الفتره (١٩٨٥-٧٣) ، أى أننا نحتاج الى ٢٢٦ دينار من الآلات والمعدات لتوليد قيمة مضافة حدية بمقدار دينار واحد .
- يعتبر معامل رأس المال الى الناتج الاضافي بقطاع الانشاءات عال ؛ وذلك بسبب وجود الطاقة المعطله بهذا القطاع ، ان يعمل بأقل من نصف طاقته الانتاجية تقريبا .
- ٠١٤ قدرت انتاجية الدينار من رأس المال الثابت بقطاع الانشاءات فبلغت ٣٧٧ دينار بالمتوسط خلال فترة الدراسة . اى أن استثمار بمقدار دينار واحد في الآلات والمعدات ، سيولد قيمة مضافة صافية بمقدار ٣٧٧ دينار في السنه . كما يتبين أن هذه الانتاجية كانت متذبذبه خلال فتره الدراسة .

١٥. استنتجت الدراسة العلاقة بين انتاجية رأس المال ، و انتاجية العامل ، ونسب مزج العمل الى رأس المال خلال فتره الدراسة ، فخلصت الى النتائج التالية :

(أ) انتاجية رأس المال تساوي حاصل ضرب انتاجية العامل بنسبة العمل الى رأس المال ، والتي تساوي ٣,٧٧ دينار .

(ب) انتاجية العامل تساوي حاصل ضرب انتاجية رأس المال بمعامل رأس المال الى العمل ، والتي تعادل ١,٢٧١ دينار تقريبا .

أى أن انتاجية العامل تساوي نسبة رأس المال الى العمل مضروبة في القيمة المضافة الصافية التي ينتجها دينار واحد من الاستثمار برأس المال الثابت . كما تبين أن هذه الانتاجية كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة .

(ج) نسبة رأس المال الى العمل تعادل ٣,٣٧١ دينار سنويا لكل عامل بالمتوسط .

١٦. ترتبط الانتاجية للعامل بمرونة العمل ، إذ أن مرونة العمل تعادل انتاجية العامل نسبة الى معامل انتاجية العمل الاضافي ILPR ، فخلصت الدراسة الى أن استجابة العمل الى القيمة المضافة كانت غير مرنة (أقل من الواحد الصحيح) لكافة السنوات (٧٩-١٩٨٥) ما عدا عام ١٩٨١ ، إذ أن تغير في العمل بنسبة ١٪ سيؤدى الى تغير في القيمة المضافة الصافية بمقدار ١,٣٣٪ لهذا العام .

١٧. بعد تقدير وتحليل المحتوى الاستيرادى بقطاع الانشاءات ، فقد استخلصت الدراسة مايلي :-

(أ) أن مشاريع الانشاءات العامة تتميز بتدني المحتوى الاستيرادى لها من جانب المواد ، بينما يرفع من جانب التكنولوجيا المستورده (الالات والمعدات) ، اضافة الى حاجته لبعض الخبراء والمختصين الاجانب؛

(ب) تتزايد التحويلات النقدية خارج الاردن بسبب تزايد القوى العاملة الوافده .
فقد تم تقدير التحويلات من العمال الوافدين والعاملين بقطاع الانشاءات
بحوالي ١٦٢٦ مليون دينار خلال السنوات (١٩٨٥-٧٩) .
كما تم استيراد ما قيمته ٣٨٢٧ مليون دينار من المواد الانشائية المستخدمة
المستخدمة ، و ٤٠٣٣ مليون دينار من الالات والمعدات بالاسعار
الجارية . وبذلك فقد شكل المحتوى الاستيرادي بقطاع الانشاءات
نسبة ١٥٪ سنويا بالمتوسط من العجز في ميزاني التجارة ،
والحساب الجارى .

(ج) نظرا لاتصاف قطاع الانشاءات بعدم القدرة على استيراد وتصدير
النتائج النهائي ، وامكانية استيراد وتصدير المواد المستخدمة ،
والمعدات ، والعماله ، فان هذا يجعل من السهل تطبيق سياسة
الحماية على هذه الصناعة ، اذا اتبع سياسة تشجع استخدام الموازن
المحلية ، وتشجع قيام الصناعات الانشائية الوطنية .

١٨ . باجراء تحليل التشابك الاقتصادي لقطاع الانشاءات ، استنتجت الدراسة
مايلي :-

(ا) يعتبر قطاع الانشاءات احد القطاعات الاقتصادية الرائدة في الاقتصاد
الوطني ، فكانت روابطه الخلفية قوية جدا مع هذه القطاعات ،
مما يدل على حاجته للصناعات المحلية من المستلزمات الانتاجية ،
وبالتالي فان تنشيط هذا القطاع سيؤدي الى تنشيط تلك الصناعات
الوسيطية : كصناعة الاسمنت ، والحديد ، والصلب ، والبلاستيك ،
والاسفلت ، والدهانات . . . وغيرها .

ورغم روابط قطاع الانشاءات الامامية الضعيفة مع القطاعات الاقتصادية ،
الا أنه يعتبر قطاعا هاما واساسيا لبناء الاقتصاد الوطني ، ان كانت

- النتيجة كذلك كونه يقدم سلعة نهائية ، فمثلا يقدم جسرا ، او طريقا ، او جامعة ، او مسكنا ، وهذه الخدمات لا تعتبر سلعة وسيطة تدخل في صناعات اخرى ، بل تخدم الهئية التحتيه الاقتصاديــــــــــــــــة والاجتماعيــــــــــــــــة .
- (ب) يتبين أن قطاع الانشاءات ذو مضاعف انتاجي عال حيث يعادل ١٨٩ ، أى ان هذا القطاع يحتاج الى ١٨٩ دينار من مجموع الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة من جميع القطاعات في الاقتصاد لاشباع دينار واحد من الطلب النهائي .
- (ج) أثبتت الدراسة أن قطاع الانشاءات يعتبر قطاع مكثف للعمل ، فجاء بالمرتبة الثالثة بعد قطاعي الصحة ، والتعليم ، حيث شكلت الاجسور والرواتب حوالي ٢٣٣٪ من الناتج الكلي له .
- (د) وأخيرا فتتوقع الدراسة أن الطلب النهائي لقطاع الانشاءات يعادل حوالي ٥٧٩٢ مليون دينار عام ١٩٩٥ ، وأن الناتج الكلي الانشائي سيعادل ٥٨٨٢ مليون دينار ، وأن العمالة المطلوبه يتوقع أن تكون حوالي (١٣٧) الف عامل عام ١٩٩٥ .

- (ج) تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من خلال اصدار قانون تنظيم الايجار العقارى ، على أن يرتبط الايجار بالوضع الاقتصادى ، أى ربطه بالرقم القياسى لتكاليف المعيشه ، وبذلك يمكن تحقيق العدالة أكثر بين العالک والمستأجر .
- (د) اعادة النظر في رسوم ترخيص الابنية ، بحيث يتم تخفيض الرسوم على الابنيه ذات المساحة المتدنيه لذوي الدخل المحدود والمتدنى ، ورفعها على الابنيه ذات المساحة الكبيره ، والابنيه غير المستغله .
- ٣- ربط السكن في القرى والارياف بالتنمية الزراعية من أجل تشجيع العمل الزراعي في الريف ، والاهتمام باسكان القرى والارياف ، وتقديمه بأسعار مناسبة عن طريق الدعم الحكومي له ، حيث يعتبر ذا أهمية كبيره في تقليل الفوارق بين المدن والقرى ، وفي الحد من الهجرة الداخليه .
- كذلك ، العمل على تشجيع المناطق الريفية الى جانب الاسكان ، بتقديم الانشاءات العامة من البنى التحتية والمرافق الحيوية للمناطق التي يسكنوها ويعملون بها ، وشق الطرق في المناطق الجبلية ، والمناطق الزراعية التي من الممكن استغلالها وتشجيع العمل بها وتنميتها في المستقبل .
- ٤- تنمية وتشجيع صناعات مواد البناء والصناعات الانشائية الاخرى . كذلك تشجيع اقامة صناعات مشتركة للآلات والمعدات الانشائية مع دول عربيه كسبي يتسنى تخفيض المحتوى الاستيرادى بقطاع الانشاءات .
- ٥- تدخل الحكومة في تقديم الاعانات لشركات المقاولات ، وتخفيض الرسوم والجمارك على المعدات المستخدمة لديها ؛ لتمكينها من تصدير ناتجها للخارج . بالمقابل الحد من منافسة الشركات الاجنبية للمقاولين المحليين على أعمال المقاولات المحلية ، من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية ، ومن خلال تشغيل هذه الشركات لنسبة لا تقل عن ٥٠% من العمالة المحلية .

- ٦- تنظيم استخدام العمالة الوافده من أجل الحد من مشكلة البطالة.
- ٧- التنسيق العربي المشترك لامكانية تصدير المقاولات الاردنية عربيا ، ودعمها لتمكينها من منافسة الشركات الاجنبية هناك.
- ٨- ينبغي على القطاع العام أن يقوم بدور حيوي في تنشيط قطاع الانشاءات ، وذلك كون حصته تصل الى حوالي ٥٠٪ من النشاط ككل. على أن تكون سياسة التحرك في فترات الركود الاقتصادي ، ان يمكن من خلاله تنشيط الحركة الاقتصادية ، ومحاولة التخلص من مشكلة البطالة التي قد تتسبب من تراجع النشاط الاقتصادي.
- ٩- ضرورة التنسيق بين المؤسسات العامة: كوزارة الاشغال والاسكان ، وسلطة المياه ، وسلطة المصادر الطبيعية ، وأمانة عمان الكبرى ، ودائرة التطوير الحضري ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الصحة ، ووزارة النقل ، ، ، والمؤسسات المعنية الاخرى ، عند البدء بطرح عطاءات الاشغال الانشائية او بدء تنفيذها ، وذلك من خلال لجنة عليا للانشاءات. تعمل الدراسات والابحاث حول تلك المشاريع ، وتراقب أعمال المتابعة و التنفيذ من خلال دوائر متخصصة في كل هيئة حكومية لتدوير الخبرات والدراسات والتعاون فيما بينها على أنها كل متكامل. كذلك تراقب " اللجنة العليا " تنظيم كافة عمليات الانشاء منذ طرح العطاء واختيار المقاول، المناسب وحتى مرحلة انتهاء المشروع وتسليمه.
- ١٠- استغلال الطاقة الانتاجية في شركات المقاولات لرأس المال الثابت المستخدم من أجل رفع انتاجية قطاع الانشاءات مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، واستغلال طاقاتها الكبيرة ، وذلك من خلال تنشيط الحركة الانشائية العامة ، وتوزيع الاعمال بين هذه الشركات ، وتجزئتها حسب امكانية و طاقة كل شركة ، وحسب موهلات العاملين بها والمشرفين عليها .

- ١١- نظرا لقوة تشابك قطاع الانشاءات الخلفي مع القطاعات الاقتصادية فـ في الاردن ، فمن الجدير بالاهتمام توفير المستلزمات من المواد المستخدمة محليا ، وتشجيع تلك الصناعات ، ورفع كفاءة انتاجها مثل : صناعة الاسمنت ، والجبس ، والكلس ، والحديد ، والصلب ، والبلاستيك ، والاسفلت ، والدهانات ... وغيرها .
- ١٢- وأخيرا ، فيجدر التأكيد على تخفيض تكلفة البناء الانشائي ككل ، من خلال الوسائل والاساليب المتنوعة من جانبي الحكومة وقطاع الاعمال ، وبالتالي يودي هذا الى تخفيض الايجارات السكنية ، والعب الاسكاني والانشائي في الاقتصاد ككل ، مما له من ميزة أساسية في زيادة الادخارات ، وبالتالي تزايد النشاط الاستثماري الصناعي العام في البلاد .

الملاحق الإحصائية

ملحق رقم (٢)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ولأسعار المستوردات (سعر الوحدة)
خلال السنوات (١٩٨٥-٧٣) ، بأسعار عام ١٩٧٩

١٠٠ = ١٩٧٩

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	الرقم القياسي لأسعار المستوردات	السنوات
٤٧,٩	٧٧,١٧	١٩٧٣
٥٧,٢	٦٠,٦٧	١٩٧٤
٦٤,١	١٠٥,٨٣	١٩٧٥
٧١,٤٤	٩٤,١٧	١٩٧٦
٨١,٨٩	٩٦,١٥	١٩٧٧
٨٧,٦٧	٩٣,٤٢	١٩٧٨
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٩٧٩
١١١,١١	١٢٤,٠٧	١٩٨٠
١١٩,٦٧	١٥١,٠٠	١٩٨١
١٢٨,٥٥	١٥٣,٤٧	١٩٨٢
١٣٥,٠٠	١٤٠,٢	١٩٨٣
١٤٠,٢٢	١٤٧,٢٧	١٩٨٤
١٤٤,٤٤	١٤٣,٤٢	١٩٨٥

المصدر:

- ١- البنك المركزي الاردني : بيانات احصائية سنويه (١٩٨٣-٦٤) ، عدد خاص بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس البنك ، ١٩٨٤
- ٢- البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد ٣ ، آذار ١٩٨٧

ملحق رقم (٣)

تقديرات القيمة المضافة والمدخلات الوسيطة، في قطاع الانشاءات

خلال السنوات (١٩٧٣ - ١٩٨٥) ، (%)

المؤسسات	نقابة المقاولين (١)	الاحصاءات العامه (٢)	أمانة عمان للكبرى (٣)	مؤسسة الاسكان (٤)	وزارة الاشغال (٥)
* القيمة المضافة	%٤٠	%٤٠	%٣٦	%٣٤	%٣٧
- عمل	%٢٤	%٣٠	%٢٦	-	%٢٩
- أرباح	%٨	%١٠	-	-	%٨
- أخرى	%٨		%١٠		
* مدخلات وسيطة (مواد مستخدمة)	%٦٠	%٦٠	%٦٤	%٦٦	%٦٣
** الانتاج القائم (التكوين الرأسمالي للانشاءات)	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر :

- ١- البيطار ، عبدالرحمن : * دراسة في الآثار (الفوائد / الخسائر)
المتربطة على احالة العطاءات على شركات المقاولات الاجنبيه
- دراسة مقارنة - (نقابة مقاولي الانشاءات الاردنية ، عمان ، ١٩٨٧) ، ص ١٨ ،
- ٢- دائرة الاحصاءات العامة : القسم الاقتصادي ، معلومات غير منشوره
- ٣- أمانة عمان الكبرى : التقرير الشهري ، دائرة التنفيذ والصيانة ، ١٩٨٧
- ٤- مؤسسة الاسكان : * دراسة تطوير اسعار مواد البناء خلال الفترة (١٩٨٣-٧٥) ،
ص ١٤-١٥
- ٥- وزارة الاشغال العامه : تقرير غير منشور لعام ١٩٧٨ ، قسم النظم والمعلومات .

الاتفاق الفعلي على المشاريع خلال سنوات النطة ١٩٨٥/١٩٨١ *

الرقم	اسم المشروع	بداية	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المجموع
٠١	تصميم المباني السكنية	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠
٠٢	توسيع النماء الآلي الوطني والدولي	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠
٠٣	تطوير الخدمات الهاتفية	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
٠٤	توسيع خدمات الهاتف	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
٠٥	انشاء وتوسيع المحطات الاقليمية	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
٠٦	مواضع السيارات	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٠٧	اتصال عمان - بغداد	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٠٨	مبنى الاتصالات المسجلة	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٠٩	معهد التدريب	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٠١٠	مشاريع القروض الياباني الثالث	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
	المجموع	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
	المجموع	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠

ملاحظة : (١) هناك مبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار سعودي خلال عام ١٩٨٦ للمشروع المغربي الربيعي يتوافق الى ذلك كلفة المشاريع للقروض الياباني الرابع والمشروع الاقليمي والقطري بـ ٣٧٨٠٠٠٠٠٠٠ دينار والتي سيتم الاتفاق الفعلي عليها خلال الاعوام ١٩٨٦-١٩٨٧.

(٢) كلفة الخدمات الاستشارية التي تم اطلاقها خلال سنوات النطة حوالي ٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار كلفة الاستشاريين اليابانيين والفرنسيين والسويديين .

(٣) تم اطلاق مبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار على اقران المشاريع منقولة خلال سنوات النطة وتشمل الكوابل والامهه واجهزة الهاتف والقاسم القريبه .

المصدر : مؤسسة المواصفات السلوكية والاسلاكية : الاتفاق الفعلي على المشاريع خلال سنوات النطة (١٩٨٥-١٩٨١) مشروع تقييم النطة الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، غير منشور ، ١٩٨٦ .

تقسم نشاطات الانشاءات الى : طرق ، وأبنية ، ومياه ، ومجارى ، كهروميكانيك ، وأشغال اخرى ، وخدمات فنيه . ان تشمل هذه الانواع حسب نظام الاشغال الحكوميه مايلى (١) :-

الطرق : فتح ، وتعبيد الطرق ، وما يلزمها من أرصفة ، وأشغال ترابييه ، وجسور ، وعبارات ، وخلطات ، وأشغال تكميليه ، وصيانتها .

الابنيه : وتشمل انشاء مشاريع الابنيه العامة ، والسكنيه ، والمدارس ، والمستشفيات ، والفنادق ، ومشاريع الاسكان ، والمباني الصناعيه ، والخرسانيه بما في ذلك أشغال البنية التحتيه ، والتعميدات ، والتكميلات بحيث تكون المباني جاهزة للاستعمال .

المياه والمجارى : تشمل مشاريع الرى ، والصرف ، ومحطات التنقيه ، والمجارى ، والمياه الكهروميكانيك : وتشمل جميع الاعمال الميكانيكيه ، والكهربائيه ، والصحيه مشمل :-

تعميدات شبكات المياه ، والتصريف ، والغاز ، والتدفئه ، والتكييف ، والتبريد ، وكهربه اناثرة المباني ، والشوارع ، وأشغال القوى الكهربائيه ، والمنشآت ، ومحطات التوليد ، والتحويل الكهربائي ، وشبكات النقل ، والتوزيع الكهربائي ، وتركيب التجهيزات الميكانيكيه ، والكهربائيه ، والمشاريع السلكيه واللاسلكيه ، ومحطات التنقيه ، والضخ ، ومحطات المجارى ، والمشاريع الصناعيه ، وتشغيلها ، وصيانتها .

الاشغال الاخرى : وتشمل :-

- ١- أعمال حفر المناجم ، والاشغال المتعلقه بها ، حفر الانفاق وتبطينها .
 - ٢- انشاء خطوط السكك الحديديه ، وما يلزمها من أشغال تحتيه ، وفرشيات ، وعوارض منشآت ، غاطعات ، وأنظمة النقل السريع ، والقطارات .
 - ٣- حفر الابار العميقه ، والسطحيه ، وحفر الغروز الاختباريه لدراسة التربه ، وعمليات حقن الغروز ، والآبار ، وانشاءاتها ، وعمليات التنقيب عن البترول ، والمعادن .
 - ٤- الاشغال في مجالات الابنيه ، والمياه ، والمجارى ، والكهربا ، والميكانيك ، وانشاء الاسوار ، والاسيجه ، والارصفه ، والممرات .
- الخدمات الفنيه :** الدراسات ، والتصاميم ، والاستشارات ، والاشراف .

(١) وزارة الاشغال العامه : * نظام الاشغال الحكوميه * ، نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ ،

ملحق رقم (٨)

صافي المستوردات من المواد الانشائية
 خلال السنوات (١٩٧٣ - ١٩٨٥) واصلت الحدود الاردنية
بأسعار سيف وبالسعار الجارية

القيمة بالالف دينار والكمية بالطن

الرقم	رمز البند	تعريف بالرمز	القيمة (ق)	الكمية (ك)
٠١	٥/٢٥	رمال طبيعية	-	-
٠٢	٢/١٥/٢٥	رخام كتلا	٢٩٩٦	٢٠٦٢,٧
٠٣	١٧/٢٥	حصى وأحجار للخرسانه وورصف الطرق والسكك الحديدية	-	-
٠٤	٢/٢٣/٢٥	الاسمنت الاسود	١٠١,٢	٨٤١٢,٢
٠٥	ب/٢٣/٢٥	الاسمنت الابيض	-	-
٠٦	٢٣/٤٤ (١)	بيوت جاهزه من خشب	-	-
٠٧	٢/٢/٢٣/٤٤	الابواب والشبابيك والاباجورات	-	-
٠٨	٢/٢/٦٨ (٢)	أحجار وترايبع بناء وتبليط من حجر طبيعي	-	-
٠٩	١/١٢/٦٨	ترايبع وبلاط والواح من اسمنت	-	-
٠١٠	٢/٦٩	طوب وبلاط وقطع أخرى للبناء	٨٧,٨	٩٧٧,٩
٠١١	٨/٦٩	بلاط وترايبع للتبليط وتغطية الجدران	١٣٢,٦	١٧٢٧,١
٠١٢	١/١٠/٦٩ (٣)	أجهزة صحية ، أحواض غسيل ، وأحواض للاستحمام ومبادل من البورسلان	-	-
٠١٣	ب/١٠/٦٩	أصداف استحمام من البورسلان منفرد	-	-
٠١٤	٥/٧٠	زجاج - ألواح مربعة ومستطيلة	١٩٧,١	٣٠٩٠,٠
٠١٥	ب/١٠/٧٣	قضبان وعيدان حديد للبناء	-	-
٠١٦	١/١٤/٧٣	أسلاك من حديد لصناعة البراغي والمسامير	-	-
٠١٧	٢/٢١/٧٣	أطر ونوافذ وأبواب ودبرزين وأسوار للمنازل والحدائق من حديد	-	-
٠١٨	٣/ب/٢١/٧٣ أو ١/٢/ب/٢١/٧٣ أو ب/٢/ب/٢١/٧٣	هياكل معدنه لصنع السقوف الاسمنتيه	١٠٠٣,٢	١٩٧٧,٦
٠١٩	٤/ب/٢١/٧٣	منشآت واجزائها وجسور وبوابات سدود ومقاطع ومواسير من حديد او صلب للمنشآت الحديديه - عدا ما سبق -	-	-
٠٢٠	ب/٣١/٧٣	المسامير من حديد أو فولاذ	١٢,٧	٩٧,٢
٠٢١	ح/٤٠/٧٣	أسناد وأصناف للمجاري من حديد او صلب	-	-
		المجموع .	١٩٣٤,٢	١٨٣٤٤,٦

الرقم	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨	
	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك
٠١	١٤	٢٦٦٤	-	-	٣٧٥	١٠٥٤٤٣	-	-	١١٩	٤٧٠
٠٢	١٠٤٤	٣٧١١٥	٩٥٠	٢٥١٥٧	٣٣٩٣	٥٢٣٤٧	١٥٨٢	١٣١٤٩٦	٤٥٢٣	٧٣٤٢٣
٠٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٠٤	١٨٥٣	٧٨٧٣٦	٢٠٤	٧٩٠٩٠	٢٦٨٠٢	١٣٣٩٧٧	٨٢٧٤٩	٤١٥٢١١٨	١٣٣١٣٦	٦٢٢٥٢١٦
٠٥	-	-	١٠	٢٩٥	-	-	-	-	-	-
٠٦	٢٤٦	٨٣٣	٣٥	٧٣١	١٧٧٧	٣١٠٩	٢٤٤	١٨١٦ ^(٤)	١٤٤٦٧	١٠٦٠٩
٠٧	-	-	-	-	-	-	٢٢٩٣	٣٤٢٩ ^(٥)	٤٢٩	١١١٠
٠٨	-	-	-	-	-	-	١١	٤١٩ ^(٦)	-	-
٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٠١٠	٩٢	٨٨١٨	١٦٨	٩٢٥٨	٧٤	١٠٩٠٢	٥٤٩٣	٢٤٩٢	٣٨٤٧	٢٥٨٨١
٠١١	٢٥٧٢	٢٦٧٨٨	٣٢٨	٢٣٨٩٧	٨٥٢	٧٣٥٢٨	١٢٢١٤	٨٦٠٣٥	٨٠٩٤	٥٣٤٨٥
٠١٢	٢٣٤٢	٩٦٧٥	٢٥٠	٧٦٢	٥٢٤٤	١٤٩١	-	-	٨٨١	٢٣٦٧٣
٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٠١٤	٢٤٨٨	٢٧٧٥	١١٨	١٣٥٥	٤٧٢	٤٦٠٣	١٠٧٩	٩٥٠٨٢	٨٧٩	٧٦٨٥٤
٠١٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٠١٦	٢١٢	١٩١٢	٥٢	٤٢٥	٦١١٣	١٠٥٥	١٨٩٩	١٤٥٢	٢٣٨٣	٢٢٨٢٣
٠١٧	١٤٨	٥٠	٤٧٠٧	١٠٤٢٥	٣٢٦٤	٥٧٠٤	٣٨٠	٥٧٢	٢٨٨٣	٨١٨٢
٠١٨	٦٤٩٤	١٥٥٠٣	٣٥٥٠٣	٦١٧٧٨	٤٠٠٨	٨١٣٧٢	١٢٨٠٤٩	١٥٢٦٣٦	١٠١١١	١٠٨٩١٧
٠١٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٠٢٠	١٢٢	٨٨٩	٢٤٢	٢٣٧٢	٤٨٨	٣٧١	١٢٧	٦١٧	١٧٨	٩٦٠
٠٢١	٦٣٤	٦٧	-	-	٣٥٢	٣٢١	١١٤	٤٢	١٧٢	١٣٤٩
المجموع	١٩٠٩	٢١١٨٦٩	٦١٧٢	٢٤١٠٩	٩٦٨٧٤	١٧٥٠٦٥	٢٥٢٨١٣	٤٦٨٠٣٧٦	٢٩٤٤٢٩	٦٦٥٥٩٢

يتبع ملحق رقم (٨)

الرقم	١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك
٠١	٧٣١	١١٩٩٠	٨٣٧	١٢٦١	١٨١	٢٤٠٣	٧١٠	٦٩٥٨	٥٣١	٤٥٣٧
٠٢	٣٦٣٦	٥١٣٨٢	٦٠٥٨	٨١٤٦٠	٣٧٠٢	٤٢٨٤٩	٦٢٢٤	٥٠٦٨٧	٧١٥٨	٧٣٤٨٠
٠٣	-	-	-	-	٨٩٣	٢٤١٤١	١٣٠٢	٣٦٨٧٨	٢١٧٩	٥٤٠٣٤
٠٤	١٥٦٤٣٣	٦٥٧٨٣٥٨	٨٥٠٠٠	٣٧٥٣٩٩٢	١٤٢٠٣٣	٤٥٥٣١٩٩	٦٦١٣٨٩	٨٧٥٥٠٤١	١٨٠٨٦٢	٥١٣٥٨٩١
٠٥	٦١٥١	١٨١٥٥٧	١٤٥٢٨	٤٦١١١٧	٨٥٩٠٤	٢٤٦٩٨٠٦	١٢٧٢٢١٤	٤١٦٧٤	٩٦٤٨٥٠	-
٠٦	٢٤٧١	٦٣٦١	٢٠١٠	٣٠٢٩	٥٣٠٧	٢٨٤٩	٢٤٠	٤٦٣	-	-
٠٧	٤٠٥٣٣	٦١٢٩	١٠٥٣٤	١٨١٣٦	٢٢١١	٢٥٧٢	١٣٧٠	١٢٧٤	٣١١٠	٢٦١٤
٠٨	٥٦٧	٤٥٦٠	٧٠	٣٨٠	-	-	-	-	-	-
٠٩	-	-	٦٧٧	١٧٩٣ ^(٧)	٢٥٧٧	٢٣٤٢٧	٢٩٧٤	٢٣١٠٣	١٦٧١	٩٦٦٢
٠١٠	١٣٤٤	٥٤١١	٩٩٠٩	٣٧١٦٩	٣٦٨٣	١٥٢٣٣	٧٧٣٤	٢٩٩٦٨	٤٢٦٣	٢٢١٧٨
٠١١	١٦٥٩٦	١١١٢٤٧	١٦٨٥٢	٩٨٠٨٨	٢٥٧٤٠	١٤٩٠٩٦	٣١١٠٩	١٩٠٣٢٤	٣٥٩٨٦	٢٢٨٦٤١
٠١٢	-	-	١٠٥٥٠	١٨٤١٩ ^(٨)	١١٤٠٩	١٩٥٧٤	١٢٥٠٨	١٧٣٩٠	١٤٠٨٢	٢١١٨٠
٠١٣	-	-	-	-	١٠١٨	١٦٤٤	١٠٢٢	٢٠٢٧	-	-
٠١٤	١١٢٧٩	٩٨٧٨٧	١٣٠٧٧	٨٧٨٠٣	٢١٣٨٩	١٢٥٩٣١	٢٠٠٤٨	١٢٣٧٧٩	١٠١٣٠	٦٦٤٩١
٠١٥	-	-	-	-	٦٩٢٩٨	٦٥٣٤٥٠	٣٦٦٨	٣٤٧٣٥٤	١٢٠٨٩	١١٩٥٠٠
٠١٦	٢٤٦٠	١٨٢٨٧	١٩٨٣	١٢٧٣٠	٦٧٣٧	٤٤٣٩٠	١٢٢٧٧	٨٩٢٠٤	٣٧٤٣	٢٣٢٧٧
٠١٧	٤١١٨	٥٣٧١	٢٢٧٩٦	٣٨٠٥٢	٢٠٩٤١	٢٩٨٧٠	٢٨٨٤٣	٦٣٤٤٧	٢٦٦٠	٢٧٦٢
٠١٨	٤٨٨٢	٧٤٢٠١	-	-	١٤٩٦	٢٥٧٤	٢٢٢١	٥١١٣	٨٤٨	١٧٠٩
٠١٩	-	-	٨٦٤٥٢	١٦٩١٢٣	١٥٧٨٥٩	١٩٥٢٣٧	١٠٢٦٠٨	١٥٥٤١٤	١٩٩١٦٩	٢٩٢٦٦٧
٠٢٠	١٥٧١	٦٨٨٩	١٠٧١	٤٧٩٨	٨٨٩	١٥٣٧	١١٤٦	٣٠٩١	١٢٢٧	٢٦٩٣
٠٢١	١٥١	٧١٤	١٢٥٣	١٣٧٢	٤٣٠	٤٢٠	٤٨٢	٢٢٠١	١٠٤٢	٤١٠١

										التقييم (د)
										٢١٠٣٧٧
										الكليه (ك)
										٧١٦١٨٤٩
										٤٧٨٨٧٢٨
										٨٣٧١٥٢٢
										٥٤٠٤٥٦
										٥٢٢٤٣٧
										٧٢١١٢٧٧

الرقم	١٩٨٤		١٩٨٥	
	ق	ك	ق	ك
٠١	٢٦٦٦	٣٤٢٦٢	٢٩٧	٣٧١٦٣
٠٢	٢٦١٨	٢٨٦١٠	٣٥٧٧	٥٤١٠٦٣
٠٣	١٣٣٦٣	٣١٨٨٠٤	٨٩٢	٢٩٩٢٨
٠٤	-	-	٣٤٥	١١٠٥٠
٠٥	٢١٣٦٦٢	٤٤٥٣٣٠	٩٣١٩	٢١٠٣٥٥
٠٦	١٨٠٢	٨١٤٠	-	-
٠٧	٢٧٧٦	٤٠٧٠٤	-	-
٠٨	-	-	٩٠٩	٦٨٦٩
٠٩	٣٦٤٨	٢٠٥٦١	٤٣٨٠	٣٦٧٥٦٣
٠١٠	٦٨٨٢	٣٢٩٩٩	٦٤٤٦٣	٣٢٦٣٦
٠١١	٣٢٣٩١	٢٣٧٠٠٥	٢٦٠٧١	١٨٨٤٤٢
٠١٢	١٠٤٨١	٢٠٨٠٣	٩٧٩٤	١٩٧١٩
٠١٣	٢٦٨٤	٨٠٧١	١١٤٢	٢١١٠
٠١٤	٦٩٣١	٤٨١٧٧	١٤٩٧	١١٤٥٨
٠١٥	٢٠٠٥٩	١٩٥٧٩٠	١١٧٧٩	٧٤١٢٩
٠١٦	٨٩٠٢	٦٥٩٠٥	٩٨٨٤	٧٠٩٢٤
٠١٧	٤٢٦٤	٥٧٢٠	١٠٨٢١	٢٨٨٢٢
٠١٨	٥٩٩١	١٠٧٧٢	١١٠٨٢	١٧١٦٥
٠١٩	٨٦٨٤٨	١٩٦٤٩٣	٦٤٩٧	١٣٢٢٦٥
٠٢٠	١٠١٤	٤١٦٢	٢٤١	٢٨٩
٠٢١	١٨٨٨	٦٦٥٢	١١٨٠٤	٣٢٩٦٣
المجموع	(ق)	٢٢٢١٤٠	(ك)	١١٦١٥٠
	(ك)	١٣٧٤٥٧٠		٩٣٤٠١٨

ملاحظات حول ملحق رقم (٨)

- (١) ٢٣/٤٤ - مصنوعات نجاره وقطع أخشاب معده للأبنيه والمنشآت *
- (٢) كانت تنكر أحيانا. تحت بند ٠٢/٦٨
- (٣) كان يذكر أحيانا تحت بند ١٠/٦٩
- (٤) ذكر تحت رمز البند ٢٣/٤٤/أ من عام (١٩٧٦ وحتى علم ١٩٨٥) *
- (٥) كان يرمز لها ٢٣/٤٤/ب منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٠.
- (٦) كان تحت بند ٢/٦٨ لعامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ والنزى يدل على ترابيع وأحجار تليط وورصف طرق
من حجر طبيعي *
- (٧) صُنفت تحت بند ١١/٦٨/ب
- (٨) صُنفت تحت بند ١٠/٦٩

المصدر : الاحصاءات العامه : الاحصاءات السنويه للتجاره الخارجيه

الأعداد (١٩٧٣ - ١٩٨٥) *

الالات والمعدات الانشائية المستورده خلال السنوات (١٩٧٣ - ١٩٨٥)

بالاسعار الجارية وباسعار سيف واصله الحدود الاردنية

الرقم	رمز البند	البند / تعريف	ف
٠١	١/٩/٨٤	محاول لرصف الطرق آلية الحركة .	
٠٢	ب/٩/٨٤	قطع واجزاء منفصلة لمحاول رصف الطرق .	
٠٣	٢/١/١١/٨٤	مضخات ومضاغط هواء وغاز معدة للثلاجات واجهزة التبريد	
٠٤	٢/ب/١١/٨٤	مضخات ومضاغط هواء وغاز معدة للثلاجات واجهزة التبريد غير مذكورة في أ .	
٠٥	٢/ب/١٨/٨٤	أجهزة ترشيح وتقنية سوائل وغازات .	
٠٦	٢/ب/٢١/٨٤	أجهزة آلية لنشر ونفث السوائل والمساحيق .	
٠٧	ب/٢٢/٨٤	روافع ذات اضرع	
٠٨	٣٨/٢٢/٨٤	أجهزة رافعة ناقله تعمل بالهواء المضغوط	
٠٩	ب/٢٢/٨٤	روافع ذات اسطوانات افقية وعموديه	
٠١٠	٢/٢٣/٨٤	قطع منفصلة واجزاء آلات واجهزة ثابتة او متحركة للحفر والتسويه .	
٠١١	ب/٢٣/٨٤	آلات واجهزة ثابتة او متحركة للحفر والتسويه وحفارات ومجارف	
٠١٢	٤٦/٨٤	عدد آلية لشغل الحجر والخزف والخرسانه وشغل الزجاج .	
٠١٣	٢/٤٩/٨٤	عدد يدويه وآليه شتعمل بالهواء المضغوط او تعمل على محرك غير كهربائي	
٠١٤	ب/٤٩/٨٤	اجزاء وقطع مستقلة للبند أ .	
٠١٥	٢/٥٦/٨٤	آلات غريلة وخلط الاسمنت والحصه .	
٠١٦	ب/٥٦/٨٤	اجزاء وقطع منفصله للآلات واجهزة فرز وخلط الاتربة وخامات المعادن	
٠١٧	١/٥٩/٨٤	آلات واجهزة وأدوات تولى وظائف بذاتها لانشاء الطرق	
٠١٨	ب/٥٩/٨٤	آلات واجهزة وأدوات تولى وظائف بذاتها لانشاء الطرق غير مذكورة في بند أ	
٠١٩	٢/٦٣/٨٤	أعددة نقل الحركة مستقيمة او منفصلة كرنكات ، كرسي وسبائك	
٠٢٠	ب/٦٣/٨٤	أعددة نقل الحركة غير مذكورة في البند أ	
٠٢١	٦٥/٨٤	اجزاء وقطع منفصلة للالات والاجهزة والادوات الآليه غير مذكورة سابقا	
٠٢٢	ب/١/٨٥	أجهزة كهربائية مولدات ومحركات ، ومحولات كهربائية ومقومات تيار كهربائي	
٠٢٣	١/٣/٨٥	خلايا مولد للكهرباء ومجموعة منها بطاريات	
٠٢٤	ب/٣/٨٥	خلايا مولدة للكهرباء عدا البند أ	
٠٢٥	١/٤/٨٥	جماعات كهربائية	
٠٢٦	١٩/٨٥	أجهزة كهربائية لوصل وقطع وتقسيم التيار الكهربائي	
٠٢٧	١/٢٣/٨٥	الاسلاك الكهربائيه المعزولة	
٠٢٨	ب/٢٣/٨٥	أسلاك نضائر حبال مدد قضبان كهربائيه	
٠٢٩	٢٧/٨٥	أنابيب للتعبيد الكهربائي وصلاتها .	
٠٣٠	ب/١/٨٧	جرارات وان كانت مجهزة ببكرات رافعه .	

صافي كمية المستودات من المعدات الانشائية للسنوات (١٩٧٣ - ١٩٨٥)

بالطن

رقم البند/السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١	(١)	٦	٤٠	٨٥	٢٢	٧٢	١٥٨	٧٣
٢	-	-	-	١١٩	٥٠٩	٦٠٢	٢٣٩٩	٤٦٦
٣	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	-	-	-	-	-	-	-	-
٥	-	(٢٨٩)	٢٨٩	١٨٨	١٨٠	٢٦٦	٢٩٣	٧٦٩
٦	-	-	-	-	-	-	-	-
٧	٢٩٤٥	٥٩٤٦	٥١٣	٣٩٩٢	(١٥)	٢٩٧٠	١٥٢٠	٢٣٠٠
٨	-	١٦٩	٥٥٠٧	٦٧١	١٤٦٨	٩٣١	٣١٠٣	١٠٣٩
٩	٧٢٩	-	١٢٣٤	١٥٧٢	١٥٠٨	٣٦١	-	٩١٢٦
١٠	٤٣٣	١٢٣٣	٤٥٤٥	٤٦٢٣	٥٦١٥	٧٤٨٥	٩١١١	٢٨٤٧
١١	٧٩٢٠	١٠٦٩٣	٣١٥٢٧	٤٩٢٧٥	١٠٣٣٣	٣٠٢١١	٢٣٩٩٧	(٥٦٩١)
١٢	٢٢٤	٤٩١	١٦٨٦٨	٥٠٦٧	٥٨٨٥	٢٨١٧	١٧٢١	٤٨٥٢٤
١٣	١١٣	-	-	٧٧٦	-	-	-	-
١٤	-	-	-	-	-	-	-	-
١٥	(٢٩)	٤٨٩	٦٥٤٤	٢٦٩١	١١٣٤٣	١٠١٥٥	١١١٤٣	١٤٥١٥
١٦	٤٧٠	٧٤٢	٩٠٦	٧٠٨٧	٤٦٥٦	٢٤٢٥	١٧٣٤	٩٥٣٩
١٧	١١٢٣	٣٩١٨	٧٠٠٩	٦٠٢٠	٦٧٩٨	١٠٩١٧	٢٥٤٢٩	١٩٢٦٦
١٨	٤٧٥	٧٩٥	٥١٠٥	٤١٣٩	٩٥٥٧	٤٧٥٧٢	٢٣٤٨٤	١٣٥١٠
١٩	٤٦	٤٦٦٧	١٧٤	١٧٦	٥٠٩	٣٣٤	١٩٧٦٤	٨٨٠٤
٢٠	-	-	-	-	-	٢٨	٢٤٥	١٣
٢١	١٩٩٦	١٠٣٠	٤٢٣١	١١٨٩٣	٣٠٠٨٩	٦٦٠٠٤	٦٤٩٢٩	٣٩٦٩٩
٢٢	٤٥٠٥	١٠٤٨٢	٢٢٣٠٧	١٩٩٦٢	٣٥٦٠١	٢٦٦١١	٢٨٤١١	٦١٨٣٥
٢٣	-	-	-	-	١٨١٥	(٩٧٧)	٢٧٦	(٤٣٠٠)
٢٤	-	-	-	-	٤٢٥٦	-	(٢٠)	-
٢٥	-	-	-	٧٤٣	(١١٦٦)	-	٧٣٨	٢٣٩
٢٦	٧١٠٢	٥٦٣٨	٩٦٧٦	١١٥٨١	٣٩٧٧٠	٤٩٩٤٣	٣٣٩٠٣	٥١١٧٣
٢٧	١٩٢٣	٣٠٠٠	٤٢٨٢	٧٤٨٩	١٢٨٩٥	١١١٢٧	١٩٢٧٧	٢٠٠٢٩
٢٨	١٣٥٦٩	١٨٩٦	٢٢٩١	٢١٧٤٤	٥٥١٧٧	٣٩٦٢٩	٢٨٧٤٥	٣٥٨٠٨
٢٩	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٧٧٦٢	٢٣٠٣٥	٨٨٢٢٩٥	١٢٣٥٩٤٥	٨٨٦٨١٥	١٧٨٤٣٧	١٧٧٥٤٨٥	١٢٢٩٥٩٥

رقم البند / السنه	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
٠١	١٦١	١٩٠	١٢٦	٢٥٢	٩٤
٠٢	١٩٠	٣٢٢	٢٩٤	٣٠٢	٣٢٦
٠٣	٥٢٨٩٤	٤٢٣٢١	٦٣٠٩٤	٥٦٨٩٦	٦٢٦٨
٠٤	-	٤١٩	٨٠	٥٨٠	٦٢
٠٥	٢٥٩٩٤	١٢٩٨	٦٢٣	٤٨٩	١٤٣٣
٠٦	٦٣٧	٣٢٩٤	١٦٣٠	٢٣١١	٣٩٩٠
٠٧	(٨٤٧,٦)	٢٧٦٠	٢٦٦٦	١٦٦٤	(٦٦٨٧)
٠٨	١١٦٣	٢٢٩٤	٢٥٩٠	٥٥١٠٠	٩٠٠٩
٠٩	١١٩	٢٢٦	(١٩٧,٥)	١٢٢,٩	(٢٢٣,٧)
٠١٠	١٢٣٧٠	١٠١٨,٧	١٣٢٩,٦	٦٧٥٠	٤٨٨٠
٠١١	١١٩٠٨	٥٢٠١٠	٤٢٥٨,٣	١٠٧٤٥٠	٥٦٩٦٤
٠١٢	٢٣٠٦	١٦٦٠	١٨٢٩٤	٣٢٤٨	٣٠٣٦
٠١٣	٧٥٠	١٠٠٠	١٢٠٩٤	٧٢٣	١٦٨٠
٠١٤	٧٧	٢٣٢	١٩٠	٣١٠	-
٠١٥	٤٢٠٥٠	٣٧,٩	٩٤٦,١	-	-
٠١٦	٢٨٩٨	٤٢٩٠	٢٥٥١,١	-	-
٠١٧	٧٥٢,٩	٥٦٥,١	١٢٢٢٤,١	٨٥٢١,٧	٥٤٩٦,٦
٠١٨	٢٤٨,٩	١٠٠٩,٨	٣٩٩٣,٧	١١٢٧,٧	١٠٦٦,٣
٠١٩	١١٣,٩	١١٨,٩	٤١٩٠	٣١,٧	١٦٩,٤
٠٢٠	٢١٠	١١,٨	-	-	(٢٠)
٠٢١	٣١٢٠٩٤	٦٥٧,٧	٧١٥٦,١	٤٧٩٩,١	١٧٧١,٣
٠٢٢	١٩٧٦,٥	٢٠٦٨,٦	٣١٣٦,٨	٢٢٦٢,٥	٤٥٧٦,٥
٠٢٣	٦٥٠,٣	٥٠١,١	١٢٤٧,٦	٧٦٧,٦	٥٥١,٠
٠٢٤	١٧٩,٥	١٩٦,٧	١٢٥١,٨	٣٤٦,٣	٥٩٤,٢
٠٢٥	٤٣١,٩	٧٢٩,٩	٧٥٣,٧	٢٨١,٢	٢٠٨,٥
٠٢٦	٢٤٥٧,٦	٢٢٤٤,٢	٦٩٣٧,٤	٥٥٣١,٢	٤٨٧٣,٧
٠٢٧	٦١٢٧,٦	٣١٦٣,٦	٣٢٠٧,٣	٢٦٠٩,٧	٢١٧١,٣
٠٢٨	٥٣٤٧,٩	٤٣٠٧,٤	٩٥٦,٠	٦٢٤٧,٦	٥٨٨,٠
٠٢٩	٢٢,٤	٦٨,٨	١٤,٥	٢٠,١	٩٧,٦
٠٣٠	٧٦	٣٠٤,٠	٤٢١,٠	٩٧,٠	٣٠,٢
	١١٧٧٠,٨	١١٥٤٨,٥٥	٣٤١٢٥,١٨	٢٧٤٦٥,٣٥	١٢٣٥٦,٩٧

لقد احتسبت بعض البنود المستورده على أساس النسب المشار اليها ادناه ، أما باقي البنود فقد افترض أن نسبة ١٠٠٪ منها قد استخدم في قطاع الانتشاءات .

رقم البند	رمز البند	النسبة (%)
٠٤	٢/١١/٨٤	٥٠٪
٠١٤	ب/٤٩/٨٤	٥٠٪
٠٢١	٦٥/٨٤	٥٠٪
٠٢٢	ب/١/٨٥	٢٠٪
٠٢٣	١/٣/٨٥	٥٪
٠٢٤	ب/٣/٨٥	٥٪
٠٢٥	١/٤/٨٥	٥٪
٠٢٦	١٩/٨٥	١٠٪
٠٢٧	١/٢٣/٨٥	١٠٪
٠٢٨	ب/٢٣/٨٥	٥٪
٠٢٩	٢٧/٨٥	٢٠٪
٠٣٠	ج/١/٨٧	٣٠٪

المصدر: دائرة الاحصاءات العامه : الاحصاءات السنويه للتجاره الخارجيه ، الاعداد للسنوات

(١٩٧٣ - ١٩٨٥) .

ملاحظة :-

- تقاس البنود (١ ، ٣٠) بالوحده وليس بالطن ، ولهذا فلم تدخل في تكلفة

الطن (= ٥ دينار) .

- الرقم بين القوسين يعني أنه بالسالب .

ملحق رقم (١٠)

المحتوى الاستيراني بقطاع الانشاءات
للسنوات (٧٣ - ١٩٨٥) ، بالاسعار الثابته

بالالف دينار
١٠٠ = ١٩٧٩

السنوات	المستلزمات من المواد *	الات والمعدات *	تحويلات العاملين **	الاجمالي
١٩٧٣	٣٦٠٢	٣١٨٦	-	٦٧٨٨
١٩٧٤	٤٤٣٢	٨٤٨٤	-	١٢٩١٦
١٩٧٥	٨٢٧٨	١٤٩٦٢	-	٢٣٢٤٠
١٩٧٦	١٥٣٣٢	٢٥٠٣٦	-	٤٠٣٦٨
١٩٧٧	٣٩٢٤٥	٢١٨٠٠	٨٥٣٣	٧٩٥٧٨
١٩٧٨	٤٧٦٨٦	٣٢١٢٤	٩٥١٦	٨٩٣٢٦
١٩٧٩	٤٠٠٣٤	٣١٧٣٨	٩٩٦٢	٨١٧٣٤
١٩٨٠	٣٢٩١٤	٨٥٠٧٨	١١٦٤٠	٨٠٦٣٢
١٩٨١	٥٥٠٤٠	٢٨٦٧٢	١٣٦٦٨	٩٧٣٨٠
١٩٨٢	٥٢٩٤٣	٣١٠١٤	١٥٦٠٦	١٠٦٥٦٣
١٩٨٣	٥٤٧٤١	٤٧٨٩٨	٢١٠٢٧	١٢٣٦٦٦
١٩٨٤	٢١٥٨٤	٢٤٧٧٨	٢١٩٣٤	٦٨٢٩٦
١٩٨٥	١١٦٦٤	١٧٣٠٠	١٩٩٤٩	٤٨٩١٣
المجموع	٣٨٨٤٩٥	٣٢٩٠٧٠	١٣١٨٣٥	٨٤٩٤٠٠

المصدر:

- (١) الملحقين رقم (٨ و ٩)
 - (٢) البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفه
 - (٣) ابراهيم ، عيسى : المرجع السابق .
- * تم تخفيض المستوردات من المواد والمعدات بالارقام القياسيه لاسعار المستوردات
(سعر الوحده) .
- ** تم تخفيض التحويلات بالارقام القياسيه لاسعار المستهلك .

الميزان التجاري والحساب الجاري في الاردن

للسنوات (١٩٨٥-٧٣)

بالالف دينار

بالاسعار الجارية

السنوات	الميزان التجاري (العجز)	صافي الحساب الجاري (العجز)
١٩٧٣	٨٢٦٥٠	-
١٩٧٤	١٠٥٩٣٠	-
١٩٧٥	١٨٤٠٦٠	-
١٩٧٦	٢٧٠٠٣٠	-
١٩٧٧	٣٧١٠٥٠	٢٤٦٠
١٩٧٨	٣٦٨٠٢٠	٨٥٨٠٠
١٩٧٩	٤٦٧٤٠٠	٢٠٨٠
١٩٨٠	٥٤٣٣٤٠	* ١١١٦٢٠
١٩٨١	٨٠٣٧٤٠	١٣٦٩٠
١٩٨٢	٨٧٦٥٩٠	١١٨٢٧٠
١٩٨٣	٨٩١٣٧٠	١٤١٣٢٠
١٩٨٤	٧٧٨٥٣٠	١٠٤١٣٠
١٩٨٥	٧٦١٦٢٠	٩٩٩٠٠
المجموع	٦٥٠٥٣٣٠	(-) ٤٥٦٠٣٠

المصدر :

- ١- البنك المركزي الاردني : بيانات احصائية سنويه (١٩٨٣-٦٤) ، عدد خاص .
- ٢- البنك المركزي الاردني : النشره الاحصائية الشهرية ، العدد ٣ ، آذار ١٩٨٧ .

* القيمة هي فائض في الحساب الجاري .

ملحق رقم (١٣)
تجميع جدول المدخلات - المخرجات

سنة ١٩٨٢

Input-output aggregation

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17 Total Output	Total Demand	
1	9596	0	111124	748	59	0	0	0	33	0	0	0	232	17	0	2893	1923	169165	376368
2	2345	4731	1523	0	205697	91	576	6950	19587	31	212	0	0	3740	0	1	0	244037	313439
3	15269	0	1523	651	538	0	0	0	12	5	0	0	0	0	0	0	0	41391	380260
4	394	394	5327	32113	5385	9	1103	32	26	404	112	118	1811	854	4759	1494	2621	59265	204281
5	9748	7588	1522	4435	47392	183	5956	926	917	1358	653	29615	10005	484	6341	118163	59747	261957	417732
6	0	0	11	15	533	6	0	0	1	238	61	0	8699	1684	0	0	6247	11663	24099
7	0	9	1	0	3	69	0	6320	2	237	0	0	896	43771	0	635	1174	51076	29674
8	0	0	1	0	0	2	0	386	1	1566	288	0	0	28789	0	2620	0	33552	41891
9	0	0	1	199	871	73	451	399	4590	7121	1871	0	2002	62354	0	0	0	87694	91724
10	0	0	1	716	81	5	0	6	64	1870	343	0	783	12726	7430	151	0	28048	116967
11	0	1607	1	1016	1918	1	0	6	1373	1854	214	725	1681	7928	1933	18718	37	36729	121129
12	0	3573	1	860	953	17	1283	309	925	196	83	196	7352	1010	1805	1138	1011	22142	52195
13	3663	11053	1	1014	1967	59	2214	814	428	535	111	3684	3012	10810	4108	10791	3787	59222	265828
14	0	0	1	85	29	1	49	36	0	2	4	85	60	0	1893	2940	480	5610	319100
15	12349	16750	41195	19760	21912	4557	4547	2527	6041	4843	25288	854	1173	3684	24376	21309	5324	329390	395857
16	2243	11688	479	476	3356	5	125	66	49	223	50	541	9853	19	23670	28265	6711	86860	442280
17	0	0	1	0	608	0	0	0	0	0	0	0	342	0	0	496	0	1346	207884
total Input	165122	59409	237550	62088	291302	5078	17004	18481	33951	19103	29290	36010	47701	192300	78565	207600	31859	1532551	4030660
total supply	376368	313439	387732	204281	417732	24099	59624	41893	91724	116967	321129	52195	265828	319100	395857	442280	207884	6837340	

المصدر: الملحق رقم (١٢)

ملحق رقم (١٤)
 الروابط الخلفية المباشرة لعام ١٩٨٣ .

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
				A/SUPPLY													
1	0.025496	0 0.403576	0.003661	0.000141	0	0	0	0.000359	0	0	0	0.000872	0.000053	0	0	0.00654110	0.009250
2	0.005707	0.015093	0.000744	0 0.492413	0.003776	0.009660	0.166137	0.213542	0.000255	0.000660	0	0	0.011720	0	0	0.00000226	0
3	0.041366	0 0.053918	0.003186	0.001287	0	0	0 0.000130	0.000042	0	0	0	0	0	0	0	0.00337795	0.012607
4	0 0.001257	0.015981	0.157200	0.012891	0.000373	0.018499	0.000763	0.000283	0.003453	0.000348	0.002260	0.002676	0.007188	0.002676	0.012022	0.00887672	0.012141
5	0.025900	0.024208	0.020159	0.021710	0.113450	0.007593	0.099892	0.022103	0.009997	0.009900	0.002033	0.567391	0.037637	0.014929	0.016523	0.26716785	0.030050
6	0	0 0.000352	0.000073	0.001275	0.000248	0	0	0.000032	0.002034	0.000189	0	0	0.032666	0.006217	0	0	0
7	0 0.000028	0	0 0.000007	0.002863	0	0.150860	0.000021	0.000487	0	0	0	0.002392	0.141557	0	0	0.00143574	0.005647
8	0	0 0.000091	0 0.000082	0	0.000082	0 0.002052	0.000010	0.013388	0.000896	0	0	0	0 0.090846	0	0	0.00592384	0
9	0	0 0.000691	0.000974	0.002085	0.003029	0.007564	0.009524	0.051131	0.060880	0.005826	0	0	0 0.007531	0.218596	0	0	0
10	0	0 0.003558	0.003504	0.000193	0.000207	0 0.000143	0.000697	0.015987	0.001068	0	0	0.002832	0.047872	0.018769	0.018769	0.00034141	0
11	0 0.011699	0.004481	0.004973	0.004591	0.000041	0	0 0.012788	0.007301	0.000666	0.013890	0.006323	0.022024	0.005034	0.03327756	0.000177		
12	0 0.011303	0.003421	0.004209	0.002281	0.000705	0.033258	0.007375	0.010084	0.001675	0.000258	0.007586	0.027656	0.000658	0.004559	0.00270869	0.0040863	
13	0.009732	0.035218	0.003124	0.004963	0.004708	0.002448	0.037132	0.019430	0.004666	0.004573	0.000345	0.070581	0.011330	0.033876	0.010372	0.02439857	0.018216
14	0	0 0.000404	0.000416	0.000069	0.000041	0.000821	0.000859	0 0.000017	0.000012	0.0001628	0.000225	0 0.004256	0.00666737	0.002308			
15	0.327203	0.053439	0.113332	0.096729	0.052454	0.189094	0.076261	0.060320	0.065860	0.041404	0.078747	0.016361	0.004412	0.011544	0.082083	0.04817988	0.025610
16	0.003318	0.037289	0.001299	0.002330	0.008033	0.000207	0.002096	0.001575	0.000534	0.001906	0.000155	0.010364	0.037065	0.000059	0.064846	0.05938545	0.032378
17	0	0	0	0 0.001455	0	0	0	0	0	0	0	0	0.001286	0	0	0.00112146	0

total (Direct Backward Linkage) 0.438724 0.189539 0.625046 0.303934 0.697341 0.210714 0.285187 0.441147 0.370143 0.163319 0.091209 0.690086 0.179443 0.602632 0.198488 0.46938590 0.153253

المصدر :- ملحق رقم (١٣)

(Direct Forward Linkages)
total

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	0.02549632	0	0.407749	0.001987	0.000156	0	0	0	0.000087	0	0	0	0.000616	0.0000451	0	0.007686	0.005109
2	0.00685300	0.0150938	0.000902	0	0.656258	0.000290	0.001837	0.022205	0.062490	0.000098	0.0006763	0	0	0.0119321	0	0.000003	0
3	0.04094303	0	0.053918	0.001711	0.001414	0	0	0	0.000031	0.000013	0	0	0	0	0	0.003928	0.006892
4	0	0.0019287	0.029748	0.157200	0.026360	0.000044	0.005399	0.000156	0.000127	0.001977	0.0005482	0.000577	0.009354	0.0041805	0.023296	0.039218	0.012355
5	0.023333553	0.0181647	0.018351	0.010616	0.113450	0.000438	0.014257	0.002216	0.002195	0.002772	0.0015632	0.070894	0.023950	0.0114044	0.015658	0.282867	0.014954
6	0	0	0.005560	0.000622	0.022117	0.000248	0	0	0.000124	0.009875	0.0025312	0	0.360554	0.0823270	0	0	0
7	0	0.0001509	0	0	0.000050	0.001157	0	0.105997	0.000033	0.000955	0	0	0.010666	0.7573976	0	0.010650	0.019690
8	0	0	0	0	0	0.000047	0	0.002052	0.000023	0.037380	0.0068746	0	0	0.6919771	0	0.062540	0
9	0	0	0.002867	0.002169	0.009495	0.000795	0.004916	0.004350	0.051131	0.077635	0.0203981	0	0.021826	0.7604770	0	0	0
10	0	0	0.011567	0.006121	0.000692	0.000042	0	0.000051	0.000547	0.015987	0.0029324	0	0.006437	0.1306009	0.063522	0.001290	0
11	0	0.0114190	0.005306	0.003163	0.005972	0.000003	0	0	0.003652	0.002659	0.0006663	0.002257	0.005234	0.0218852	0.006206	0.045832	0.000115
12	0	0.0678800	0.024925	0.016476	0.018258	0.000325	0.037992	0.005920	0.017722	0.003755	0.0015901	0.007586	0.140856	0.0040233	0.034581	0.022952	0.019369
13	0.01377958	0.0415268	0.004469	0.003814	0.007399	0.000221	0.008328	0.003062	0.001610	0.002012	0.0004175	0.013858	0.011330	0.0406653	0.015446	0.040593	0.014246
14	0	0	0.000482	0.000266	0.000090	0.000003	0.000153	0.000112	0	0.000006	0.0000125	0.000266	0.000188	0	0.005280	0.009213	0.001504
15	0.31109466	0.0423132	0.108867	0.049917	0.055353	0.011511	0.011486	0.006383	0.015260	0.012234	0.0638816	0.002157	0.002963	0.0093063	0.062083	0.053830	0.013449
16	0.00282400	0.0264266	0.001116	0.001076	0.007587	0.000011	0.000282	0.000149	0.000110	0.000504	0.0001130	0.001223	0.022277	0.0000429	0.058040	0.059385	0.015218
17	0	0	0	0	0.0002924	0	0	0	0	0	0	0	0.001645	0	0	0.002385	0

المصدر :- ملحق رقم (١٣)

- ٢٦٦ -
ملحق رقم (١٦)

الروابط الخلفية المباشرة وغير المباشرة (الكلية) ونظير مصفوفة ليونتيغ

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	1.045453	0.000504	0.446220	0.006395	0.001358	0.000172	0.000430	0.000298	0.009666	0.000161	0.000073	0.001006	0.001439	0.000401	0.000783	0.00942601	0.015775
2	0.032643	1.043084	0.032594	0.021169	0.584583	0.014638	0.085967	0.207202	0.246720	0.026622	0.005693	0.339689	0.041262	0.109355	0.025657	0.17240495	0.027918
3	0.045926	0.000286	1.076762	0.004392	0.001893	0.000104	0.000372	0.000292	0.000299	0.000134	0.000943	0.001178	0.000386	0.000209	0.000437	0.00482334	0.014293
4	0.007666	0.004284	0.026041	1.189418	0.021058	0.004018	0.026477	0.007536	0.003012	0.005555	0.001864	0.016052	0.010960	0.009554	0.017281	0.01881235	0.016974
5	0.052341	0.054991	0.037217	0.041182	1.167625	0.019739	1.48185	0.067908	0.036044	0.019489	0.006878	0.67785	0.078212	0.058109	0.049490	0.34050095	0.054778
6	0.000667	0.001400	0.000936	0.000467	0.002472	1.000486	0.001699	0.001277	0.000631	0.002347	0.000266	0.003832	0.033369	0.008028	0.000639	0.00170261	0.000024
7	0.000428	0.000350	0.000419	0.000255	0.000351	0.003099	1.000388	0.151562	0.000210	0.002852	0.000229	0.000714	0.002751	0.155695	0.001069	0.00383342	0.006237
8	0.000466	0.000379	0.000466	0.000285	0.000372	0.000327	0.000261	1.002347	0.000220	0.013733	0.001014	0.000501	0.000386	0.091865	0.001211	0.00719080	0.000511
9	0.001242	0.000794	0.002175	0.002149	0.003283	0.003839	0.009201	0.012247	1.054513	0.055687	0.006470	0.003071	0.008833	0.256637	0.002854	0.00337128	0.001121
10	0.007582	0.001501	0.009806	0.006858	0.002496	0.004235	0.002262	0.002225	0.002655	1.017431	0.002770	0.002191	0.003525	0.050333	0.020984	0.00287628	0.001186
11	0.004113	0.014915	0.008276	0.007741	0.014669	0.002048	0.003832	0.004564	0.017974	0.009337	1.001560	0.023720	0.009507	0.028264	0.009087	0.04075328	0.002783
12	0.003031	0.013626	0.006201	0.006341	0.010931	0.002250	0.036842	0.016706	0.014580	0.003437	0.000899	1.016220	0.029503	0.012198	0.006188	0.00759541	0.006629
13	0.017009	0.040387	0.013708	0.009265	0.029559	0.006015	0.045682	0.035941	0.016481	0.007493	0.001811	0.090003	1.017142	0.049405	0.015254	0.03681361	0.022252
14	0.001862	0.000647	0.001900	0.001161	0.000850	0.001031	0.001450	0.001566	0.000550	0.000329	0.000426	0.002350	0.000695	1.000607	0.005128	0.00766178	0.002803
15	0.378634	0.067789	0.286590	0.131048	0.106147	0.205912	1.000591	0.096357	0.093750	0.055523	0.086100	0.082833	0.024591	0.065425	1.078896	0.09556598	0.044333
16	0.032342	0.048263	0.025991	0.013656	0.041883	0.015458	0.016133	0.019092	0.017983	0.007556	0.006484	0.039808	0.044516	0.012261	0.076591	1.08118241	0.040145
17	0.000134	0.000186	0.000130	0.000087	0.001784	0.000053	0.000292	0.000166	0.000093	0.000046	0.000019	0.001146	0.001472	0.000161	0.000177	0.00175545	1.000153
total	1.631547	1.293395	2.005440	1.441878	1.991322	1.281432	1.480072	1.627194	1.506392	1.237822	1.122698	2.302108	1.308567	1.888515	1.311734	1.83617997	1.258723
total/17	0.095973	0.076082	0.117967	0.084816	0.117126	0.075496	0.087063	0.095717	0.088611	0.072801	0.066035	0.135418	0.076974	0.111089	0.077160	0.10801058	0.074042
linkages backward	1.045598	0.828889	1.285212	0.924046	1.276164	0.822504	0.946523	1.042808	0.965390	0.793146	0.719437	1.475335	0.838612	1.212279	0.840642	1.17673959	0.806669

المصدر : الملحق رقم (١٤)

ملحق رقم (١٧) -

الروابط الامامية المباشرة وغير المباشرة (الكلية) ونظير مصنوفة ليرى جوتز

INR.DEM.	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	total	tot/17	linkages	forward		
1.0454331	0.0004204	0.450834	0.003471	0.001507	0.000011	0.000068	0.000032	0.000162	0.000050	0.000628	0.000139	0.001016	0.0003402	0.000824	0.011076	0.008713
1.0430849	0.039543	0.013797	0.779096	0.001125	0.016353	0.027693	0.072199	0.009934	0.0058334	0.055666	0.034995	0.1113303	0.022404	0.243273	0.018516	2.5449459
0.03919726	1.0430849	0.002359	0.002080	0.000006	0.000058	0.000022	0.000072	0.000041	0.0000365	0.000161	0.000270	0.0001760	0.000454	0.005610	0.007814	1.1416197
0.04545616	0.0002360	1.076762	0.002359	0.000006	0.000058	0.000022	0.000072	0.000041	0.0000365	0.000161	0.000270	0.0001760	0.000454	0.005610	0.007814	1.4436468
1.9895481	0.0065741	0.048475	1.189418	0.043063	0.000474	0.007727	0.001545	0.001352	0.003180	0.0029310	0.004101	0.014262	0.0149239	0.033487	0.040729	1.9895481
0.0412415	0.0065741	0.048475	1.189418	0.043063	0.000474	0.007727	0.001545	0.001352	0.003180	0.0029310	0.004101	0.014262	0.0149239	0.033487	0.040729	1.9895481
0.04715884	0.0412618	0.052084	0.020139	1.167625	0.001138	0.021150	0.006810	0.007914	0.005457	0.0052876	0.008688	0.049771	0.0443888	0.046899	0.360510	1.040886
0.01042499	0.0182217	0.014770	0.003959	0.042851	1.000486	0.004204	0.002221	0.002405	0.011391	0.0035571	0.008301	0.368087	0.1063086	0.010508	0.031247	0.007109
0.00270730	0.0018449	0.002672	0.000875	0.002459	0.001252	1.000388	0.000372	1.002347	0.000482	0.000624	0.002451	0.002451	0.002451	0.011445	0.075915	0.002540
0.00419546	0.0028366	0.004233	0.001393	0.003718	0.00188	0.000372	1.002347	0.000482	0.000624	0.002451	0.002451	0.002451	0.002451	0.011445	0.075915	0.002540
0.00509766	0.0027140	0.009015	0.004788	0.014955	0.001088	0.005981	0.005593	1.054513	0.083764	0.0226522	0.001748	0.025601	0.8232409	0.012318	0.016255	0.002541
0.00482102	0.0145586	0.009800	0.004924	0.019082	0.001153	0.000796	0.002082	1.017431	0.0076066	0.000977	0.008013	0.1373163	0.0280860	0.011201	0.056128	0.001801
0.02439753	0.0040243	0.031881	0.011977	0.008915	0.000872	0.001153	0.000796	0.002082	1.017431	0.0076066	0.000977	0.008013	0.1373163	0.0280860	0.011201	0.056128
0.00482102	0.0145586	0.009800	0.004924	0.019082	0.001153	0.000796	0.002082	1.017431	0.0076066	0.000977	0.008013	0.1373163	0.0280860	0.011201	0.056128	0.001801
0.00482102	0.0145586	0.009800	0.004924	0.019082	0.001153	0.000796	0.002082	1.017431	0.0076066	0.000977	0.008013	0.1373163	0.0280860	0.011201	0.056128	0.001801
0.00482102	0.0145586	0.009800	0.004924	0.019082	0.001153	0.000796	0.002082	1.017431	0.0076066	0.000977	0.008013	0.1373163	0.0280860	0.011201	0.056128	0.001801
0.02186880	0.0818292	0.045183	0.024820	0.087485	0.001039	0.042086	0.013409	0.025623	0.007704	0.0055345	1.016220	0.150259	0.0745792	0.046934	0.063597	0.026403
0.02408300	0.0476209	0.019609	0.007120	0.046450	0.000545	0.010246	0.005664	0.005686	0.003297	0.0021878	0.017672	1.017142	0.0593068	0.022716	0.061249	0.017402
0.00219634	0.0006362	0.002264	0.00264	0.000743	0.000077	0.000271	0.000205	0.000158	0.000120	0.0004390	0.000384	0.000579	1.00006079	0.006362	0.010619	0.001826
0.00219634	0.0006362	0.002264	0.00264	0.000743	0.000077	0.000271	0.000205	0.000158	0.000120	0.0004390	0.000384	0.000579	1.00006079	0.006362	0.010619	0.001826
0.35998311	0.0536755	0.284304	0.067627	0.112013	0.012535	0.015151	0.010197	0.021722	0.016435	0.0698468	0.010921	0.016513	0.0527394	1.078896	0.166773	0.023281
0.02752249	0.0342038	0.022346	0.006307	0.039558	0.000842	0.002174	0.001808	0.003729	0.001983	0.0047082	0.004697	0.026756	0.0088464	0.068552	1.081182	0.018869
0.00024321	0.0002806	0.000237	0.000085	0.003585	0.000006	0.000083	0.000033	0.000041	0.000026	0.0000302	0.000287	0.001882	0.0002485	0.000338	0.003734	1.000153

المصدر : الملحق رقم (١٥)

الطلب النهائي المتوقع للقطاعات الاقتصادية لعام ١٩٩٥

الرقم القطـاع	عام ١٩٩٥ المتوقع				عام ١٩٨٣			
	الطلب النهائي F.E	المصدرات	التكوين الراسمالي الثابت	الاستهلاك الكلي	المصدرات	التغير في المخزون	التكوين الراسمالي الثابت	الاستهلاك الكلي
٠١ الزراعة	٣٢٠١٨٢	٦٨٥٨٣	...	٢٤٩١٠٠	٣٣٢٠٩	٣٥٠٠	...	١٢٠٦٩٤
٠٢ البترول والمناجم والاسفله	١١٥٧٠٣	١٤٩٤٧٨	...	٩٣٠	٧٣٤٥٠	٤٧٠٥	...	٦٣٧
٠٣ المنتجات الغذائية	٤٩٨٤١٥	١٧٨٦٠	...	٤٧٨٠٣٠	٨٧٧٦	٢٥٢٥	...	٣١٧٥٦٦
٠٤ تصنيع المنتجات واللبوسات والخشب والطباعة والنشر	٢١٧٦٩٢	٢٢٠٤٢	٨٠٣	١٩٥٤٦٥	١٠٨٣٢	٦١٨	...	٤٣٢
٠٥ الصناعات الكيماوية وتنقية البترول والبلاستيك والمطاط	٢١٠٣٦٧	٤٢١٠٢	٥١٠٩	١٦١٤٥١	٢٠٦٨٨	١٧٠٥	...	٢٧٤٩
٠٦ الخزف والزجاج	١٨٦٥٦	١٧٩٥	...	١٦٨٦١	٨٨٢	١١٥٥٤
٠٧ الاسمنت والجبس والكلس	١٥٦٢١	٣١١	...	٤٩٥٤	١٥٣	٢٠٠٠	...	٣٣٩٥
٠٨ المنتجات المعدنية غير المعدنية	١٤٢٠٦	١١٤٠٩	...	١٩٧	٥٦٠٦	٢٦٠٠	...	١٣٥
٠٩ الصناعات المعدنية الاساسيه	٦٠٠١	١٨٥٠	١٩٧٧	٣٧٢	٩٠٩	١٨٠٢	١٠٦٤	٢٥٥
١٠ منتجات الالواح المعدنية والصناعات الاخرى	١٥١٠٩٠	٦٧٢٠	٩٠٤٦٢	٥٣٩٠٨	٣٣٠٢	٤٨٦٧٧
١١ المعدات الكهربائية وغير الكهربائية والموصلات	٤٧٥٠١٩	٤٤٦٣	٢٧٥٠٠٣	١٩٤٨٢٩	٢١٩٣	٧٢٤	١٤٧٩٧٨	١٣٣٥٠٥
١٢ الكهرباء	٤٣٨٥٨	٤٣٨٥٨	٣٠٠٥٣
١٣ ضخ المياه والخدمات الاخرى	٣٥٦٠٢١	١٩٢٦٨٣	...	١٦٢٢٣٨	٩٤٦٨٠	١١١٩٢٦
١٤ الانشاءات	٥٧٩١٦٤	...	٥٦٦٦٢٨	١٢٥٣٦	٣٠٤٩٠٠	٨٥٩٠
١٥ خدمات المال والاعمال والتوزيع	١٢٧٣١٧	١٠٠٦٦٩	...	٣٠٩١٨	٤٩٤٨١	٤٢٠٠	...	٢١١٨٦
١٦ النقل والموصلات	٥٨٣٣٩٩	٢٢٨٧١٣	...	٢٥٦٦٦٦	١١٢٤٠٩	٢٤٣٠١١
١٧ الصحة والتعليم	٣٠١٢٦٣	٣٠١٢٦٣	٢٠٦٤٣٨

المصدر: وزارة التخطيط : الخطة الاقتصادية والاجتماعيه ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٠٨٦

أولاً : المراجع العربي :

الكتيب

- ١- الاحمد ، احمد قاسم : أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني ، (عمان ، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٠) .
- ٢- الجمعية العلمية الملكية : مشكلة البطالة في الاردن : خصائص وتوقعات ، (دائرة البحوث الاقتصادية ، عمان ، ١٩٨٧) .
- ٣- الحوراني ، محمد هيثم : أساسيات اقتصاد العمل والموارد البشرية ، (وزارة العمل ، مشروع وحدة الثقافة السكانية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، ١٩٨٠) .
- ٤- السمّك ، محمد أزهر ، وآخرون : أساسيات الاقتصاد الصنّاء ، (جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٤) .
- ٥- الشامي ، محمد علي : موجز خطة التنمية الاردنية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، (المجلس القومي للتخطيط ، عمان ، ١٩٧٦) .
- ٦- العاروري ، فتحي ومدانات ، سهيل : السكان والتنمية في الاردن ، (الاحصاءات العامة ، مجموعة دراسات ، عمان ، ١٩٨٥) .

- ٧- العتوم ، شفيق : مقدمة في الاساليب الاحصائية ، (مطبعة التاج ؛ عمان ،
١٩٨٥) .
- ٨- العلمي ، وجيه عبدالرسول : الانتاجيه ، مفهومها ، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها ،
(دار الطليعة ؛ بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣) .
- ٩- تيمم ، فايز : دور قطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني والمشاكل التي يعاني منها ،
(البنك المركزي ، عمان ، ١٩٨٢) .
- ١٠- حاجي ، جعفر عباس : تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعيه ،
(مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ؛ الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٥) .
- ١١- درّه ، اسماعيل ابراهيم : اقتصاديات الاسكان ، (عالم المعرفة ؛ الكويت ،
العدد ١٢٧ ، ١٩٨٨) .
- ١٢- ريفيه ، فرانسو : النمو الصناعي في اقتصاد معان : حالة الاردن ، (مركزـز
الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر ؛ بيروت ، ١٩٨٢) ،
مترجم .
- ١٣- صقر ، صقر أحمد: النظرية الاقتصادية الكلييه ، (وكالة المطبوعات ؛
الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٣) .

١٤- صوان ، محمد : اتجاهات التخطيط ومنطلقاته فـسي الاردن ، (المجلس

القومي للتخطيط ، عمان ، ١٩٧٣) .

١٥- عثمان اسماعيل وعمر احمد: الاسكان في الاردن ، (البنك المركزي ، عمان ،

١٩٧٥) .

١٦- هيرشمان ، ألبرت : استراتيجيه التنمية الاقتصادية ، (دار النهضة العربية ؛

القاهرة ، ١٩٦٧) ، مترجم .

المقالات والصحف والمجلات

١- ابراهيم ، عيسى : * انتاجية العامل في الاردن * ، (وزارة العمل ، مجلة العمل ،

العدد ٣٤ ، عمان ، ١٩٨٦) .

٢- البيطار ، عبدالرحمن : * دراسة في الآثار (الفوائد / الخسائر) المترتبة على

احالة العطاءات على شركات المقاولات الاجنبيه - دراسة

مقارنة ، (نقابة المقاولين الاردنيين ، عمان ، ١٩٨٧) .

٣- العكل ، محمد عبدالهادي : * سوق العمل الأردني : الواقع وآفاق المستقبل * ،

(الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن ، عمان ،

١٩٨٧) .

٤- جريدة الدستور الاردنية : مقابلة مع مسؤولين في شركات الاسكان الكـبرى ،

بتاريخ ١٩٨٧/١/٢ .

- ٥- عطاري ، بسام : " آراء في تنظيم سوق العقارات والاسكان في الاردن " ، (بنك الاسكان ، عمان ١٩٨٢) .
- ٦- " مجلة التنمية " : " أضواء على جهود الاسكان في الأردن " ، (وزارة الاعلام ، العدد ١٦٥ ، السنة الخامسة عشرة ، عمان ، ١٩٨٢) .
- ٧- " مجلة عالم العقارات " : " دائرة التطوير الحضري ، نموذج رائد في المملكة الاردنية الهاشمية في مجال خدمة ذوي الدخل المحدود اسكانيا " ، (عمان : المجلد الاول - العدد ١ - سنة ١٩٨٢) .

المنشورات الرسمية :

- ١- البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد منطقه .
- ٢- _____ : بيانات احصائية سنويه (٦٤-١٩٨٣) ، عدد خاص .
- ٣- المجلس القومي : الخطة الاقتصادية والاجتماعية (٧٣ - ١٩٧٥) .
للتخطيط
- ٤- _____ : الخطة الاقتصادية والاجتماعية (٧٦ - ١٩٨٠) .
- ٥- _____ : الخطة الخمسية في عامها الخامس (٧٦ - ١٩٨٠) ،
١٩٨١ .
- ٦- _____ : طبيعة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومنهجيته وتقييم
ادائه في الاردن ، ١٩٨٣ .
- ٧- أمانة عمان الكبرى : التقرير الشهري ، دائرة التنفيذ والصيانة ، عمان ، ١٩٨٧ .
- ٨- دائرة الاحصاءات العامة : التعداد الصناعي لعام ١٩٨٤
- ٩- _____ : الحسابات القومية للسنوات (٦٧ - ١٩٨٦) .
- ١٠- _____ : الاحصاءات السنويه للتجاره الخارجيه ، الاعداد من
١٩٧٣ وحتى ١٩٨٥ .
- ١١- _____ : الحسابات القومية وجداول المدخلات - المخرجات
(١٩٦٧ - ١٩٦٩) ، ١٩٦٩ .

- ١٢- دائرة الاراضي والمساحة : التقرير السنوى ، ١٩٨٥ .
- ١٣- مؤسسة الاسكان : التقرير الشامل ، ١٩٨٧ .
- ١٤- _____ : الموازنات العامة السنوية ، ١٩٨٧ .
- ١٥- _____ : قطاع الاسكان ، ١٩٨٤ .
- ١٦- _____ : نشاطات مؤسسة الاسكان ، ١٩٨٧ .
- ١٧- _____ : * دراسة تطوير أسعار مواد البناء خلال الفترة (١٩٧٥ -
١٩٨٣) ، ١٩٨٤ .
- ١٨- مؤسسة المواصلات : الاتفاق الفعلي على المشاريع خلال سنوات الخططة
(١٩٨٥ - ٨١)
- مشروع تقييم الخططة الخمسية (١٩٨٥-٨١) ،
١٩٨٦ .
- ١٩- وزارة التخطيط : الخططة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٥ - ٨١)
- ٢٠- _____ : الخططة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٠ - ٨٦) .
- ٢١- وزارة الاشغال العامة : حجم العمل في مشاريع الانشاءات في الاردن ، ١٩٨٤ .
- ٢٢- _____ : دراسة قطاع الانشاءات في الاردن خلال الخططة الخمسية
(١٩٨٥ - ٨١) ، ١٩٨٦ .

- ٢٣-- وزارة الاشغال العامة : نظام الاشغال الحكومية ، نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ .
- ٢٤-- وزارة الصناعة والتجارة : قانون تشجيع الاستثمار ، قانون موقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٤ .
- مواد غير منشورة وأخرى :
- ١- ابراهيم ، عيسى : جداول القوى العاملة ، (وزارة التخطيط ، عمان ، ١٩٨٦) .
- ٢- سلطة المصادر الطبيعية: نفقات مشروع التنقيب عن البترول خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٦) ، قسم المحاسبه ، عمان ، ١٩٨٧ .
- ٣- مهدي ، فاضل : "الاستثمار في الانشاءات " ، (وزارة التخطيط ، عمان ، ١٩٨٦) .
- ٤- _____ : مقدمة في المدخلات - المخرجات والنماذج الدينامية متعددة القطاعات للتخطيط الاقتصادي ، (وزارة التخطيط ، عمان ، ١٩٨٧) .
- ٥- _____ : " ملاحظات منهجية حول طريقة معالجة الاستثمارات بقطاع الانشاءات في مشروع الاطار العام لخطة التنمية الخمسية الثالثة ٨٦-١٩٩٠ " ، (وزارة التخطيط ، عمان ، ١٩٨٥) .
- ٦- وزارة الاشغال العامة : تقديرات القيمة المضافة ، قسم النظم والمعلومات ، تقرير غير منشور ، ١٩٧٨ .

Books

1. Arkadie, van and Frank, C: Economic Accounting and Development...
planning, (Oxford Univirsity; U.S.A, 1968).
2. Barrie, D and Paulson, B: Proffessional Construction Management,
(McGraw-Hill; U.S.A, A series in Construc-
tion Engineering and Managemnt, 1979).
3. Bellante, D and Jackson, M: Labor Economics, Choice in Labor
Market, (McGraw-Hill; U.S.A, 2nd-ed,
1983).
4. Bonny, J and Frein, J: Handbook of Construction Management and
Organization, (Van Nostrand Reinhold Company;
U.S.A, 1973).
5. Bulmer- Thomas: Input-Output Analysis In Developing Countries,
(John Wiley; U.S.A, 1982).
6. Enke, Stephen: Economics For Development, (Prentice-Hall; U.S.A,
1963).
7. Hagin, Everett: The Economics of Development,

8. Hillebrandt, Patricia M: Economic Theory and the Construction Industry, (Macmillan; HongKong, 2nd-ed, 1985).
9. _____ : Analysis of the British Construction Industry, (Macmillan; HongKong, 1984).
10. Housing Corporation: The Role of the Housing Corporation in the Housing Sector, (Amman, 1981).
11. Koenigsberger and Groak: Construction and Economic Development Planning of Human Settlements, Essays in Memory of Docio Turin (1926-76), (The Development planning Unit, UNN. College, Pergamon Press; London, 1978).
12. MacLennan, Duncan: Housing Economics, (Longman Group; U.S.A, 1982).
13. Mazur, Michael: Economic Growth and Development in Jordan, (Croomhelm; London, 1971).
14. O'loughlin, Carleen: National Economic Accounting, (Pergamon Pres; Grait Britain, 1st-ed, 1971).

15. Okita, Saburo: The Developing Economies and Japan,
Lessons in growth, (UNU. of Tokyo; Japan,
5th-ed, 1986).
16. Royal Scientific Society: The Socio-Economic Impact of Guest
Workers in Jordan, (Amman, 1986)
17. Stafford, D.C: The Economics of Housing Policy, (Croomhelm;
Great Britain, 1978).
18. Talal Abu-Ghazaleh International: Introduction to Business in Jordan,
(Amman, 1986).
19. Ural, Oktay: Housing, Policy, Financing, Construction,
(Pergamon Policy Studies; U.S.A, Vol. 1, 1979).
20. Windborne, Robert and Brown: Swedish Construction Industry
Technology, (Swedish Council for
Building Research; Stockholm, 1984).
21. World Bank: Economic Growth of Colombia, Problems and Prospects,
(IBRD; U.S.A, 1978).
22. _____ : The Construction Industry, Issues and Strategies in
Developing Countries, (Washington, D.C, U.S.A, 1984).

23. Zuvekas, Clarence: Economic Development, (Macmillan; U.S.A, 1st-ed, 1979).

Articals and Periodicals

1. Boucher, Michel: "Some Further Results on the Linkage Hypothesis", (New York, Quarterly Journal of Economics, No. 90, 1976).
2. Edmonds, Geoffrey: "The Construction Industry in Developing Countries", (ILO, Geneva, Vol. 118, No. 3, 1979).
3. Jaycox, Edward and Hardy, Clifford: "Domestic Construction Industries in Developing Countries", (IMF, Finance and Development, Vol. 12, No. 1, March 1975).
4. Jones, Leory: "The Measurement of Hirschmanian Linkages", (New York, Quarterly Journal of Economics, No. 90, 1976).
5. Laumas, Prens: "The Weighting Problem in Testing the Linkage Hypothesis", (New York, Quarterly Journal of Economics, No. 90, 1976).
6. Moavenzdeh, Fred: "The Role of the Construction Industry in the Development Process", (Cambridge, Public Policy, Vol. 22, No. 2, 1974).

7. Roy, Dilip, : "Employment Linkages in Bangladesh Industries",
(Vienna, UNIDO, Industry and Development, No. 21,
1987).
8. Servet and Mrayyan: "The Impact of Housing Investment on the
Jordanian Economy", (The University of
Jordan, DIRASAT, Vo. XIV, No. 8, 1987).
9. Shair Management Services (SMS): Construction Industry In Jordan,
Multi-Client Study, A.M-23,
(A m m a n, 1984).
10. Strassman, Paul: "Construction Productivity and Employment In
Developing Countries", (ILO, Geneva, Vol. 101,
No. 5, 1970).

Miscellaneous and Unpublished:

1. DAR AL HANDASAH CONSULTANT'S: The 1979 Input-Output Table for Jordan, Industrial Programming Study, (Jordan, Task: 1.20, 1982).
2. _____ : Review of Five-year Plan, 1976-80, Revised Final Draft Report, Industrial Programming Study, (Jordan, Task: 1.13, 1982).
3. Housing Corporation: Role of Housing Investment in the Jordanian Economy, (Amman, National Housing Strategy, 1987).
4. Irfan, M: Manpower Planning and Policies, (Amman, Ministry of Planning, UNCTD Project JOR 86/006, 1988).
5. Michael, William: Updating I-O Table, (Amman, Ministry of Planning, UNCTD, JOR/002/1984).

2. Labor productivity equals to 1271 J.D per worker.
3. Capital labor ratio equals to 337.1 J.D

Finally, the study concludes that construction is a key sector in the Jordanian economy in terms of its backward linkages. However, it has weak forward linkages due to the nature of its output. The construction output is a final good and satisfy the ultimate users, therefore, it will not be used as an intermediate input to other sectors. Construction has a high output multipliers amount to 1.89 J.D., ranking the third out of the total 17 sectors. The study also, concludes that this sector is a labor intensive industry, accordingly, wages and salaries constitutes 23.3% of its total output. The thesis predicts that the final demand will amount to 579.16 Million J.D. in 1995, with a total output amount to 588.24 million J.D., and labor force requirement to reach 137000 workers.

Seventh: Transportaiton and Education sectors receive a larger percentage of the total public construction expenditures, and it seems that Amman governorate gets the greatest percentage of the total government construction expenditures during the period 1973-1985.

Eighth : Very significant results were reached with respect to the size of import activities for the construction industry. These are as follows:

1. It is estimated about 382.7 Million J.D. of materials imported, representing 22.1% of the total value of the construction materials.
2. It is estimated about 403.3 Million J.D. of machines and equipments imported.
3. Guest workers remittances were estimated 162.6 Million J.D. during the period 1979-1985.

It is estimated that the import content of the construction sector amounts to 15.1% of the deficit of the balance of trade and the current account.

Nineth: The study assesses the efficiency of the construction industry by measuring the productivities of its materials, fixed capital and labor. the results were as follows:

1. Materials productivity equals to 0.57 J.D. during 1973-1985, it was the lowest among other sectors.

A B S T R A C T

This study aims at investigating and analyzing the economic role of Jordanian construction sector during the period 1973-1985. The construction sector performs a highly significant economic activities in the Jordanian economy.

The study analyzes the sector's inputs and outputs, and with the utilization of 1983 Input-Output model for Jordan it measures the construction sector linkages, multipliers, predicts final demand, total output and labor requirements until 1995.

This thesis consists of three chapters in addition to the final section for the conclusions and recommendations of the study. The first chapter reviews the development of the construction sector and assesses its relative importance in the Jordanian economy. The second chapter discusses and investigates the construction's sector output as a sector of destination. Finally, a more advanced analysis of the structure of the construction sector is presented in chapter three by using 1983 Input-Output model for Jordan.

The major findings of the study are as follows:

First: Construction sector is considered one of the major sectors in the Jordanian economy, in terms of its share with respect to the gross fixed capital formation (GFCF), value added (VAD), and labor employment (LE) in the country for the period 1973-1985. It constitutes 68.6% of GFCF, 10.3% of VAD, and for the period 1979-1985 it employs 16.2% of total LE.

Second: Public construction rated first among the major construction operations during the period 1973-1979 where it represents 47.9% of the sector's capital formation, and it ranked second during the period 1980-1985, while residential building classified first constituting 45.8% of the total sector's capital formation.

Third: The government involvement in the construction sector is very significant as its share amounts to 50% of the total construction operations, focusing on public construction and residential buildings during the period of the study.

Fourth: There is a strong proportional linear relationship between the GDP per capita, with the value added of construction per capita (VAD/C), and the gross fixed capital formation of construction per capita (GFCF/C). The two relationships (VAD/C with GDP/C) and (GFCF/C with GDP/C) represented 86% of Pearson's correlation coefficient, with a coefficient of determination equals to 92% . Furthermore, the marginal propensity to expend on construction (MPEC) was estimated by

regressing GDP/C on GFCE/C, the results are:

1. There is a proportional linear relationship (linearity without intercept).
2. MPEC equals to 35%, indicating 100% increase in GDP/C will lead to 35% increase in GFCE/C.

Fifth: Analysis of time series data indicates that the volume of construction activities is highly affected by economic growth, for example, if GDP grew by 1%, the VAD of construction will increase by more than 1%.

Sixth: The expansion of housing activities were faced by many problems. High cost is considered one of the major problems. Most of the houses supplied were expensive and satisfy the higher-income group of the population, while lower-income group still lack proper housing. However, the study expects the demand for housing will increase due to the following factors:

1. Population growth
2. Replacement of old houses
3. High rate of occupancy per room

٣٧٠٩٤٥

The demand for non-residential Buildings is expected to increase more rapidly, especially for educational Buildings.